* جـامـعـة * الـجـزائـر *

معهد العلوم السياسية و العلاقـات الدولية

اثـر المـجموعـة العـرقـية على استـقرار الدول
دراسـة خـاصة عـن نيجيريـا * * (الحرب الاهلية)

مـذكـــرة تقدم بها الطالب

مرابط رابح

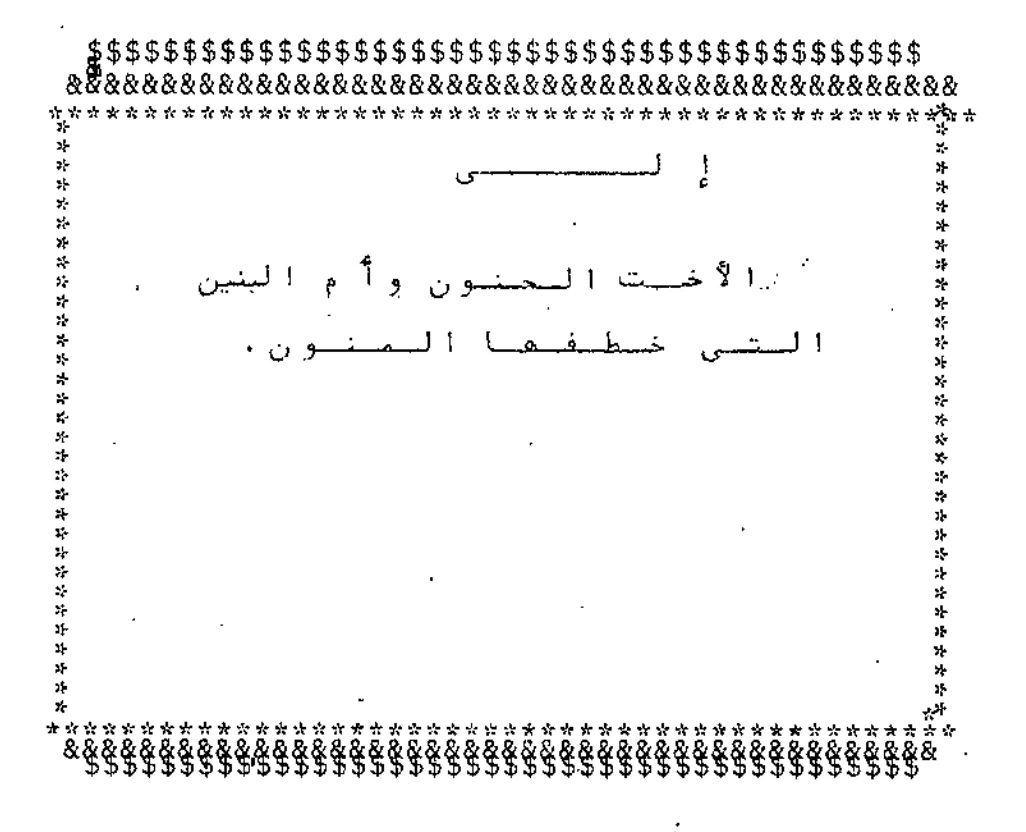
تحت إشراف

الدكتور وليد عبد الحي

لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الـــدولية

ديسمبر 1990

الإهداء



إلى

الأخت الحنون وأم البنين

التي خطفها المنون.



شكر وتقدير

أقدم شكري وتقديري للأستاذ الدكتور وليد عبد الحي الذي ساعدني كثيرا على انجاز هذه الرسالة بفضل توجيهاته وارشاداته القيمة.

كما أشكر الأستاذ كيث ويب مدرس في جامعة كانتربوري (انجلترا).

فهرس الرسالة

* ******************************

المقدمة

يعتبر موضوع العرقية موضوع جديد في العلاقات الدولية والعلوم السياسية، حيث لم تهتم به تلك العلوم إلا في بداية السبعينات، ويعود السبب في ذلك إلى عاملين.

العامل الأول هو اعتقاد علماء السياسة والعلاقات الدولية، بأن موضوع العرقية هو من اختصاص علماء الإجتماع والأنثروبولوجيا.

العامل الثاني سيطرة نظرية القوة والدولة القومية على العلاقات الدولية.

ومع تراجع نفوذ المدرسة الواقعية وبروز عدة مدارس في العلاقات الدولية، بدأ الإهتمام بموضوع العرقية في العلاقات الدولية وخاصة في السنوات الأخيرة وتدعم بفعل بروز الحركات الإنفصالية العرقية التي أصبحت شديدة الإنتشار، ويرجع ذلك إلى:

1- بروز الأفكار الديمقراطية مثل مبدأ تقرير المصير للشعوب والأقليات ...

2- التطورات والتغيرات التي عرفتها تكنولوجيا المواصلات، ووسائل الإعلام والتي أثبتت أنها حققت أكبر نفع وفائدة للمجموعة العرقية، مثل نشر دعايتها وقضيتها عبر وسائل الإعلام.

3- الحرب العالمية الثانية التي يمكن اعتبارها نقطة تحوّل جذرية في بروز العرقية والإهتمام بها في مجال الدراسات السياسية، مثل توحيد ألمانيا لأقلياتها التي كانت تقطن في فرنسا، بولونيا وتشيكوسلوفاكيا.

وبالرغم من تلك التطورات التي حدثت في القرن العشرين، إلا أنه ظهرت نظريات ليبرالية وماركسية تنبأت بزوال وانصهار العرقيات داخل تلك الدول. فالفلسفة الليبرالية توقعت زوال وانصهار المجموعات العرقية بسبب التطور الصناعي والتكنولوجي وتحسين وسائل التربية والتعليم، أما الماركسيون فاعتبروا نضال العمال ضد الطبقة الرأسمالية

وانتصار الشيوعية سيؤدي الى ذوبان العرقية داخل النظام الشيوعي .فالفلسفة الليبرالية والماركسية أخطأتا في توقعاتهما ،إذ نلاحظ حركات انفصالية ،سواء في الدول الغربية أو الدول الشرقية .

أهمية الموضوع: إن ظاهرة العرقية شملت الدول الصناعية والدول النامية ،أي أنها مست الدول الحديثة الإستقلال وكذلك أيضا الدول القديمة النشأة ،ومعظم دول العالم متنافية عرقيا ،والتنافر العرقي يمكن أن يكون عامل وحدة ويمكن أن يكون عامل تهديد وأحد أهم القوى الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على استقرار الدولة .

وإذا نظرنا إلى الخلافات العرقية ،سواء في الماضي أو الحاضر ،فإنها شملت ومست عدة بلدان إفريقية وآسياوية وأروبية ،ويمكن إعطاء صورة ملخصة لتلك الخلافات فيما يلي:

أروبا :

فرنسا : البروتون ،الكورسيكيون .
آسبانيا : الباسك والكتالون.
بلجيكا : الفلاميش والوالون.
بريطانيا : السكوتيش والويلش.
يوغسلافيا : كروات وسلوفاك.

آسيا :

الهند . الناجوز ،الميزوس ،السيخ ،الكشمير ،البنغاليون .
الغلبين: هوكة ومورو.
سري لانكا : التاميل والسنهاليون.
اندونيسيا : الصينيون والأمبانيز.
بنغلاديش: جاو وأسام .
تايلندا : هيل ،لاو وماليس .
ماليزيا : شان ،كارن ،وبورمس.

إفريقيا :

أوغندا : قبائل باجندا .
أثيوبيا : اريتريا .
الجزائر : كطنجا .
نيجيريا : قبائل الإيبو .

ولا حاجة لنا الى التطرق الى انتعاش الحركات العرقية في البلدان الشيوعية ،وأن المجموعات العرقية السالفة الذكر جميعها مارست، حركات انفصالية .

و الإتجاهات الحديثة للعلاقات الدولية تهتم بدراسة العرقية والهوية وكذلك تهتم بدراسة القوى والسلطة . ويمكن إعطاء صورة عن تلك الإتجاهات الحديثة بالنظر الى مواضيع الكتب لمكتبة الكونجرس الأمريكية . "في الفترة ما بين 1968- 1973 ، كان هناك 9 كتب تناولت موضوع العرقية ،ومنذ 1974 نجد 418 كتاب عن العرقية.[1] إن الظاهرة العرقية لا يمكن تحليلها بفعالية با ستعمال الطرق التقليدية في العلاقات الدولية ،بل يجب استعمال طرق التحليل العصرية .

وموضوع العرقية موضوع جديد في دراسة العلاقات الدولية بالجزائر، ونلاحظ فقر المكتبات الجزائرية من تلك المواضيع المكتوبة بالعربية ،لذا ارتأينا تزويد الطالب والباحث الجزائري:

1- بأهم النظريات المعاصرة للعرقية وهي:

ا-التعريفات الحديثة لمصطلح العرقية ، المجموعة العرقية ،الأقلية ،القومية ...

ب- العلاقات الدولية وموقفها من العرقية .

ج-التنافر العرقي ومشكل الوحدة الوطنية .

د-استراتيجية وأهداف المجموعة العرقية .

هـ- الخريطة السياسية العرقية :

2-العرقية في الدول الصناعية .

3-العرقية في الدول النامية .

ا-الحدود الإفريقية والعرقية .

ب-العرقية والجيش.

4-دراسة كاملة عن الصراعات العرقية التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية في نيجيريا وانفصال بيافرا وتدويل القضية .

1) John Burton. The Philosophy of Public Policy.University of Kent Canterbury .Unpublished Work.

ولقد وقع اختياري لموضوع نيجيريا، وفي الحقيقة لم يكن اختيارا، لقد جذبني ذلك الموضوع وذلك لعدة أسباب :

1- نجيريا تتكون من 400 مجموعة عرقية ولها أكثر من 200 لهجة لغوية.
2- التباين الجذري بين مختلف المجموعات العرقية من حيث العادات والتقاليد.
3- أكبر دولة افريقية من حيث السكان.
4- درجة وحدة الصراعات العرقية.
5- قيام دولة بيافرا وانفصالها عن نيجيريا لمدة ثلاث سنوات.
6- الحرب الأهلية وتدخل القوى الكبرى في القضية.

وقسمنا دراستنا لنيجيريا إلى فصلين ،الفصل الأول حللنا البنيات التاريخية ،الإجتماعية ، السياسية والدستورية وأهم الأزمات التي أدت إلى الحرب الأهلية . وفي الفصل الثاني حللنا القضية البيافروية وموقف الدول الإفريقية وغير الإفريقية مستعملين المنهج النظامي.

الفصل الأول

التأصيل النظري لمفهوم العرقية

المبحث الأول

تعريف العرقية وموقف العلاقات الدولية منها

المطلب الأول: تعريف العرقية

تمثل العرقية إحدى المفاهيم غير المتفق عليها بين علماء: علم الإنسان، الإجتماع، النفس وعلم السياسة والعلاقات الدولية، بل تعدى عدم الإتفاق إلى داخل كل علم من تلك العلوم الإجتماعية.

وقد أبدى علماء العلاقات الدولية اهتماما بالغا لدراسة العرقية، وخاصة في السنوات الأخيرة، ويرجع سبب التأخر إلى اعتقادهم أن موضوع العرقية هو ميدان خاص بعلماء الإجتماع والأنثروبولوجيا، مما يعني ليس هناك تعريفا مستقرا وموحدا للعرقية في العلاقات الدولية، كما لا توجد صيغة تعريف موحدة طاغية على كل التعريفات في ميدان العلوم الإجتماعية، بل هناك تعريفات عدة، ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف النظرة والمصلحة في التفسيرات لنفس الأشياء أو الظواهر.

ومفهوم العرقية مفهوم حديث الإستعمال في العلوم الإجتماعية، على الرغم من استعماله في علم الأنثروبولوجيا، "حيث لم يظهر في القواميس والمعاجم إلا في نهاية الستينات وبداية السبعينات"[1].

ولفظ العرقية (Ethnicity) مشتق من الكلمة الإغريقية (Ethno) وتعني أناس أو قوم، والعرقية تعني الرمز والشعار للشخصية الإنسانية "والتراث الثقافي الذي يرثه الفرد عن المجموعة العرقية التي ينتمي إليها بمعنى الإنتماء إلى تراث ثقافي مشترك والشعور والإحساس بمصالح المجموعة العرقية"[2]، فالعرقية تعني "الإنتماء لجماعة عرقية معينة بشكل يجعل ذلك الإنتماء هو الذي يميز شخص عن آخر"[3].

---

1) N.Glazer and D.P.Moynihan. Ethnicity Theory and Experience. (Massachussets: Harvard University Press. 1975.) P.2.

2) E.M.Burges. The Resurgence Of Ethnicity "Myth or reality. (Ethnic and racial Studies. V.1 N°3 July 1978.) P.226.

3) D.Bell. Ethnicity and Social Change, In Ethnicity Theory and Experience. OP.Cit.P.170.

العرقية والقومية: كثيرا ما يتشابه تعريف العرقية بالقومية ،لكن هناك اختلاف بينهما ،
لقد عرف جالى Galley العرقية بالجماعة التي تتقاسم تراثا وتقاليدا معينة وتحتوي[1] العرقية على عدة عناصر مثل الدين،اللغة والإنحدار القومي، ويبدو هذا التعريف،للوهلة الأولى مشابها للقومية ، إلا أن هناك تمييزا بينهما .
فالتعريف العام للقومية: هي مجموعة من الناس يترابط بعضهم البعض باللغة المشتركة أو الدين أو الإنحدار القومي أو كلها مجتمعة ، وفي الحقيقة لا يوجد اتفاق متفق عليه حول القومية ،لأنها تتكون من عدة عناصر وتشكلت عقب أزمنة مختلفة. ،فمثلا نجد في التاريخ المعاصر عدة قوميات مثل تلك التي ظهرت في أوروبا ، وخاصة في إيطاليا وألمانيا والتي أدت إلى توحيد البلدين وكذلك القومية الأفرو آسياوية التي لعبت الدور الرئيسي في مواجهة الإستعمار وإقامة دول مستقلة .

ولقد ظهرت بعض النظريات الغربية[2] والماركسية التي اعتقدت بزوال القومية ، فالنظرية الغربية ادعت أن التطور الصناعي والثورة التكنولوجية في مجال المواصلات ستؤدي إلى تقارب الشعوب بعضها من بعض مما ينتج عنه انصهار تلك الشعوب وذوبانها داخل المجتمع الذي تعيش فيه ،غير أن الإتصال بين المجموعات قد يساعدها على اكتشاف جوانب التمايز فيما بينها مما يعمق الشعور بالتباعد في بعض الجوانب، ومؤيدي انصهار القوميات ربما كانوا متأثرين بتجربة كل من ألمانيا واليابان مع العلم أن هتين البلدين يعتبران من الدول القلائل المتجانسة عرقيا .
أما النظرية الماركسية فتحلل الظواهر القومية في قالب الطبقة الإجتماعية المستندة على المادية التاريخية ،لقد كان ماركس ملما بالخطر القومي على الفكر الإشتراكي،فالماركسيون يعتبرون نضال العمال ضد الطبقات البورجوازية هو نضال عام وشامل من شأنه أن يوحد العمال بصرف النظر عن أصلهم العرقي ،ولذلك فالقومية ليست أهمية ...إذ حالما تتحرر هذه الجماعة من التخلف الإقتصادي تفقد تميزها ،أي تذوب وتنسلخ داخل المجتمع الشيوعي،

---

1) M.E.Galley.Effect of Ethnic on National Development,in Ethnicity and National Building edt by W.Bell and W.E.Freeman.(London: Sage Publication 1972.)PP272-273.

2) انظر: N.Glazer and D.P.Moynihan.Beyond The meltinG Pot.(Harvard University Press 1950.)

3) C.H.Enloe.Ethnic conflict and Political Development.(Boston: Little Brown Company.1973.)P.16.

"إذن الإيديولوجية الشيوعية تهمل الجانب العرقي بحجة أن الخلافات العرقية والفوارق الطبقية تتلاشى في ظل النظام الإشتراكي وسيادة البروليتاريا ستعمل على زوالها لأن العمال لا وطن لهم."[1]

فالعرقية ترتكز على الأصل الواحد والإنحدار المشترك بينما تقوم القومية على روابط إقليمية ،جغرافية وتاريخية ،غير أن الإعتماد على الأصل والجذر المشترك أصبح مرفوضا من طرف علماء الأنثروبولوجيا والإجتماع للأسباب الآتية :"إذ لا توجد جماعة عرقية تشكل عنصرا نقيا بفضل الهجرات والتنقل عبر الحدود الجغرافية المختلفة وخلال حقب تاريخية متوالية فحدث نوع من التداخل والإختلاط بين الأجناس إلى درجة لا نستطيع أن نقول بوجود عنصر يخلو من شوائب الإختلاط بغيره من العناصر والقوميات"[2] ، وفي الحقيقة فمن النادر جدا أن نجد دولة متجانسة عرقيا ،بل على العكس ، فأغلب الدول تتكون من عدة مجموعات عرقية وقد تكون مقسمة بين عدة دول مثل الأكراد في كل من الإتحاد السوفياتي ،إيران،العراق ، سوريا وتركيا، التاميل في سري لانكا وجنوب الهند ،الباسك في فرنسا واسبانيا.

معيار تمييز مجموعة عرقية عن أخرى : تختلف الجماعة العرقية عن بعضها البعض بفضل الإنحدار المشترك والتراث الثقافي والثقافة في رأي كثير من علماء الإنسان ،الإجتماع "والنفس هي السمة الرئيسية التي تميز الجماعة العرقية عن بقية افراد المجتمع،لأن الجماعة العرقية تتميز باختلاف ثقافتها عن ثقافة الجماعة العرقية الاخرى"[3] ، ومن الملاحظ أن معظم العلماء يركزون على الثقافة كأهم معيار للتمييز بين الجماعة العرقية المختلفة باستثناء باترسون Patterson فهذا الاخير فرق بين الجماعة العرقية والجماعة الثقافية في الأوجه الآتية :

"1- الجماعة الثقافية ظاهرة اجتماعية تشمل الرموز ،القيم والقواعد السلوكية.

2- الجماعة الثقافية يمكن أن تصبح جماعة عرقية بعد أن تستوفي شروط الجماعة العرقية"[4]

---

1) The Communist Manifesto.(London:Penguin Books.1967.)P.102.

2) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية ،دراسة الأصول والنظريات. (الكويت: منشورات دار السلاسل ،الطبعة الرابعة، 1985) ص 98.

3) International Encyclopedia Of The Social Sciences.Edt By D.L.Sills(V.5.1968. Macmillan Free Press.) P.167.

4) O.Patterson .Context and Choice in Ethnicity Allegiance:A Theoretical framework,Edt by Glazer And Moynihan.op.cit.PP.309-310.

فمن خلال وجهة نظر باترسون ،لم يستطع أن يميز بين الجماعة العرقية والجماعة الثقافية ، فالرموز والقيم والقواعد السلوكية كلها عناصر أساسية لتشكيل الجماعة العرقية والجماعة الثقافية يمكن لاختزالها تحت اسم الثقافة ،والملاحظة الثانية ،فباترسون لم يذكر لنا ما هي الشروط التي يجب توافرها للجماعة العرقية كي تصبح جماعة ثقافية ، والملاحظة الثالثة ،فالثقافة تشمل اللغة ،الدين،القيم ، التراث ،الإعتقاد والشعور والهوية ،ومما لا شك فيه أن الجماعة العرقية التي تحرم من ثقافتها فتفقد من هويتها الذاتية وشخصيتها للأسباب الآتية :

1- فالهوية هي شرط الإنتماء للجماعة العرقية .

2- والهوية هي التي تميز الجماعات العرقية بعضها عن بعض.

وخلاصة القول ،فالجماعة العرقية هي جماعة ثقافية لأن الثقافة هي الشرط اللازم لإثبات الهوية الذاتية للفرد "والجماعة العرقية تتميز عن غيرها من السكان باختلاف ثقافتها عن ثقافة الآخرين في المجتمع."[1]

---

1)W.H.Harris and TherY. The New Encyclopedia. (New York:Columbia University Press.1975.)P.898.

المطلب الثاني:تعريف الأقلية / جماعة المصالح/القبلية /...

بعد أن سلطنا الضوءعلى العرقية والقومية وبيّنا ما يشوب هذه المصطلحات من التباس وغموض، ورغم ذلك بقيت بعض المصطلحات التي قد تتشابه فيما بينها والتي سنوضحها فيما يلي.

كثيراً ما يترادف مصطلح العرقية مع مصطلح الأقلية Minority Group كما هو الحال في الموسوعتين كولومبيا الجديدة والموسوعة العالمية للعلوم الإجتماعية، ويعتبر تعريف "ويرث هو أكثرالتعريفات شيوعا للمجموعة الأقلية ،حيث يرى "أن الأقلية هي مجموعة من الناس يعاملون معاملة غير عادلة ومعرضين للإضطهاد ومنعزلين عن المشاركة في إدارة المجتمع وذلك بسبب الخصائص الفزيولوجية والثقافية التي تميزهم عن بقية الجماعة."[1] ومن وجهة نظرنا فهذا التعريف يعتبر قاصرا حيث اقتصر على إيضاح أن الأقلية مضطهدة ومحرومة من المشاركة السياسية ،بينما في الواقع قد نجد الأقليات هي المسيطرة وليست هي المضطهدةوقد تكون هي الحاكمة مثل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية ،والصينيون في ماليزيا، والهنود في كينيا ...،ففي هذه الدول يستعمل الشخص هويته كوسيلة للحصول على امتيازات ومناصب سياسية واقتصادية،أما إذا كانت مضطهدة فمن المحتمل ألايظهر الشخص هويته حتى لا يتعرض إلى الحرمان والضغوط.

ويمكن لنا أن نعرف الأقلية على أنها مجموعة من الأفراد تتميز عن بعضها البعض باختلاف الدين،العرق أو خصائص أخرى تميزها عن المجموعة العرقية الكبيرة ، وهناك تعريف آخر للأقلية بأنه ذلك "الجزء من سكان الدولة الذين ينتمون أو ينتسبون إلى أصل قومي يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر منه غالبية هؤلاء السكان"[2]،وعلى كل حال فإن كثيراً من اللغات تستخدم مصطلحي مجموعة أقلية Minority Group ومجموعة عرقية كمترادفين مثل اللغة الفرنسية . ٤٢٠٣٨٠

ومن الأمثلة السابقة نستطيع أن نقول أن الجماعة العرقية يمكن أن تصبح كجماعة مصالح

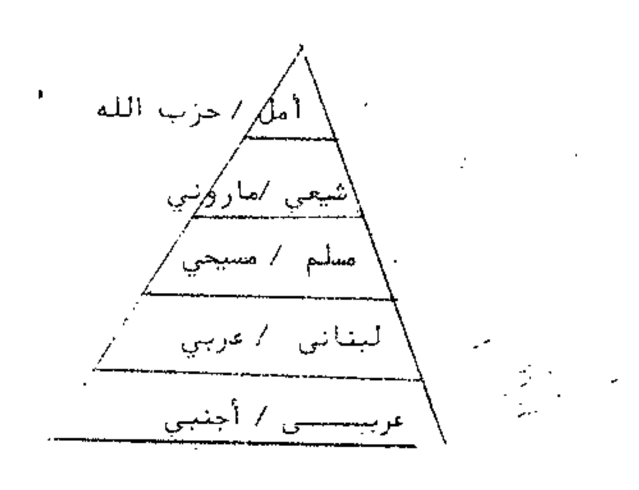
---

1) L.Wirth.The Problem of Minority Gruop in Linton.R.edt.The Science of Manin the World Crisis.(New York:Columbia University Press 1968.)p.347.

2) اسماعيل صبري مقلد،م.س.ذ،ص.106.

تحاول أن تحافظ على مركزها الممتاز في الدولة ،مما يؤدى إلى التناقس بين المجموعات العرقية المختلفة وخاصة إذا كانت الموارد الإقتصادية نادرة ،فستكون النتيجة عـــدم الإستقرار مثل ما يحدث في الهند بين البنغاليين والآسام، حيث يرى الآسام ،السكـــان الأصليون للإقليم ، أن البنغاليـــين غرباء جاءوا من بنغلاديش لمنافستهم على الموارد الإقتصادية ،مما أدى إلى حدوث عدة اضطرابات بين المجموعتين،ونفس التنافس يحدث في افريقيا بين القبائل المختلفة ولهذا أطلق على تلك الوضعية الإفريقية بأنها قبلـــية .

والقبلية تعرف "بمجموعة صغيرة من السكان لها ثقافة مشتركة وتنحدر من أصل واحد ".[1] ولا نشارك الرأي القائل بأنها مجموعة قليلة من السكان حيث توجد عدة قبائل يفوق عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة،لكن العبرة ليست بالعدد بل بالنسبة إلى السكان ،والإنحدار من أصل واحد هو الأساس عند القبيلة وتأتي في المرتبة الثانية بعد الأسرة .وتكون الصورة هكذا الأسرة (عرقية) ،قبلية (عرقية) ثم القومية ،والعامل الأكثر قدرة على تعميق مشاعر الإنتماء هو الذى يحدد التوجه نحو العرقية أو القومية ،وعلى هذا الأساس فالإنسان قد يكون طائفي في لحظة وعرقى في لحظة أخرى وقومي في ثالثة . ولكن الذى يحدد اللحظة الأكثر ديمومة هي البيئة التي يوجد بها الفرد وجماعته ،فالأثيوبي في مواجهة الصومالى ولكنه معه في مواجهة النظام العنصري،وهذا ما يسمى بالهرم العرقي الذي يبدأ من العام إلى الخاص.(2)



---

1) J.Coleman.Nigeria Background to Nationalism.(Berkley:1959.)p.423.

2) لمزيد من التفاصيل حول الهرم العرقي وعلاقته بالبيئة انظر-

وليد عبد الحي،معوقات، العمل العربي المشترك، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت 1987 ص.14-24.

مثل الإنسان العربي فهو لبناني ،مسلم ،شيعي إلى غير ذلك من التفرعات التي قد تفرزها ، إذن فالإنسان قد يكون قومي ثم طائفي ولكن تصنيفه لنفسه مرتبط بالبيئة .
فالطائفية تعني الإنتماء إلى دين معين مثل الطائفة الكاثولوكية /البروتستانتية في إيرلندا، ولكن هناك من يخالف رأينا لأن الطائفية قد تعني الإنضمام إلى مصالح مجموعة من السكان التي تشاركها في الدين ،الفلسفة أو الأراء السياسية والتي انفصلت عن المجموعة الكبيرة .

والقول بأن اللغة ، الدين،والأصل المشترك كلها عناصر أساسية للعرقية والقومية والأقلية قول مشكوك فيه ،لأن ما هو جوهري بالنسبة لجماعة عرقية معينة ليس بالضرورة أن يكون نفسه للأخرى،إضافة إلى ذلك فإن سبب الصراع العرقي في بلد ما ليس بالضرورة أن يكون نفسه في بلد آخر،ونوضح ذلك من خلال هذه الأمثلة الواقعية .

1- اللغة : فهي فعلا تسهل عملية الإتصال بين أفراد المجتمع وتساهم كذلك في حفظ التراث الثقافي،مما يؤدي بأفراد المجتمع إلى التكتل والإتحاد، لكن اللغة ليس لها إعتبار في الصراع العرقي الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية ،وذلك أن معظم الشعب الأمريكي يتكلم الإنجليزية ،بينما اللغة هي سبب التوتر والعائق الأساسي للوحدة الإستقرار في كل من بلجيكا وكندا .

2- الدين: لقد كان هذا العامل السبب الرئيسي في تقسيم القارة الهندية بين الهند والباكستان،والدين هو جوهر المشكلة التي تتخبط فيها إيرلندا الشمالية بين الطائفة الكاثوليكية والبروتستانتية ،وكذلك الصراع الطائفي في لبنان بين المسلمين والمسيحيين وبين المسلمين أنفسهم أحيانا أخرى، بالرغم من الأزمة اللبنانية يمكن اعتبارها أزمة اجتماعية أخذت مظهرا دينيا ،بينما ليس للدين أي أثر للخلاف العرقي الدائر في سري لانكا .

ونرى أن القاسم المشترك للجماعات العرقية هو الثقافة ،لكن ماذا يحتوي مصطلح الثقافة وماذا لا يحتويه ؟ هل يمكن أن نقول أن مصطلح الثقافة يتضمن اللغة ،الدين،

الهوية ،الأصل ورابطة الدم ؟ ومما لا شك فيه فالكثير لا يشاركنا هذا الرأي وخاصة فيما يتعلق بالعنصر الأخير وهو رابطة الدم ،ويعود السبب في ذلك إلى اختلاف العلماء حول إدراج رابطة الدم في مفهوم الثقافة أم لا ؟ فمثلا ماكس ويبر Max Weber [1] يبعد رابطة الدم من مصطلح الثقافة بينما جبيرتز يعتبرها ميزة أساسية للثقافة . ونرى أن علاقة الدم يجب إدراجها ضمن مفهوم الثقافة ،وإن كانت علاقة الدم ليس بالضرورة صحيحة علميا ،بل يكفي اعتقاد العرقية بانحدارها من أصل مشترك.

والخلاصة ،يدلنا ما سبق أن اللغة والدين والأصل المشترك واللون والعدد متغيرات متداخلة في تركيب مفاهيم مثل العرقية ،العنصرية ،القومية ،الطائفية والأقلية ، ولهذا يجب حسم تلك المصطلحات في الجدول الآتي الذي يحدد المتغير الرئيسي لكل من المفاهيم دون أن يعني أن بقية المتغيرات الأخرى ليست ذات أهمية .

جدول رقم(1) العلاقة بين المفاهيم ومتغيراتها الرئيسية .

	العنصرية	الأقلية	القومية	الطائفية	العرقية
1- اللغة			مهم		
2- الدين			مهم	مهم	
3- الأصل المشترك	مهم		مهم		مهم
4- اللون	مهم				
5- العدد نسبة لإجمالي السكان		مهم			

---

[1] Ethnicity: A Conceptual Analysis Committe on Conceptual and Terminological Analysis (COCTA) of the International Political Sciences Association to the Study of Ethnicity. August 1978. P. 15.

فالعرقية مثلا لو فقدت عنصر الأصل المشترك لإنهار مفهومها ، ونفس الشيء ينطبق على الدين فيما يخص الطائفية ، إذن لكل مفهوم متغير رئيسي يحدد الدلالة المركزية لذلك المفهوم الذي لو اختفى لأنهار المعنى المتداول له ، ومن خلال الجدول يمكن تعريف المفاهيم على النحو التالي :

1- العنصرية : شعور جماعة بتفوقها على غيرها بفعل الإعتقاد بسمو أصلها المشترك أو لونها .

2- الأقلية : تباين نسبي في العدد بين عدد من الجماعات المنتمية إلى دولة واحدة وتتمايز فيما بينها بعوامل اللغة ، الدين أو اللون أو الشعور بالأصل المشترك أو مجموعة من هذه المتغيرات (فعندما نقول أقلية دينية أو أقلية لغوية أو أقلية من اللون ... فالمعنى هنا مرتبط بتباين في الكم استنادا لمقارنة بين الجماعات حسب متغير أو متغيرات معينة) .

3- القومية : الشعور بهوية اجتماعية مشتركة بفعل متغير من المتغيرات (الدين ، اللغة ...) أو تضافر سلسلة من المتغيرات .

4- الطائفية : الترابط بين أفراد جماعة معينة بفعل انتمائها إلى دين أو مذهب ديني (مسلم - مسيحي / أو شيعي / سني .

5- العرقية شعور واعتقاد بالإنحدار من سلالة معينة .

المبحث الثاني

موقف العلاقات الدولية من دراسة العرقية

المطلب الأول

وجهة نظر المدرسة الواقعية

منذ أواخر الستينات ،بدأت العلوم الإجتماعية بما فيها العلاقات الدولية تهتم بدراسة العرقية وذلك لما لها من أثر على استقرار الدول وتغيير مجرى الأحداث على الساحة الدولية. ولم يبدأ هذا الإهتمام إلابعدتراجع نفوذ المدرسة الواقعية -ويرجع السبب في ذلك إلى أعتقاد علماء العلاقات الدولية أن موضوع العرقية هو من اختصاص علم الإجتماع والأنثروبولوجيا، والسبب الآخر أن المنظور التقليدي للعلاقات الدولية أهمل العوامل غير الدولية في تحليله للخلافات الدولية ، فعلى سبيل المثال ركزت المدرسة المثالية ،التى سيطرت على العلاقات الدولية من الحرب العالمية الأولى حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية ، على الهيئات والمنظمات الدولية مثل عصبة الأمم والقانون الدولي لحل الخلافات الدولية .

أما المدرسة الواقعية فسيطرت على العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الستينات ، ويتكون المنظور الواقعي من ثلاث اعتبارات :

1- المصلحة الوطنية معرّفة فى إطار القوة .

2- الدولة القومية هى وحدة التعامل الأساسي في العلاقات الدولية .

3- انفصال السياسة الداخلية عن الخارجية (1).

ودراستنا تركز على العنصرين الأخيرين فقط.

---

(1) لمزيد من التفاصيل انظر .

1)Vasques.John.A. Colouring It Morgenthau. (British Journal Of International Studies.October 1979.

تعتبر المدرسة الواقعية الدولة القومية هي وحدة التعامل الدولي الأساسي،أي أن كل الأحداث والخلافات التى تحدث في الساحة الدولية يمكن إرجاعها إلى الدولة فقط وإنكار العوامل الأخرى غير الدولية مثل المنظمات الغير الدولية ،الشركات المتعددة الجنسيات ، حركات التحرر... و فكرة الدولة كأهم وحدة تحليل في العلاقات الدولية فكرة تقليدية لا تلائم ولا تساير عالمنا المعاصر،حيث تهمل الأثر العرقي في العلاقات الدولية اعتقادا منها أن العرقية لا يمكن لها أن تلعب الدور الذى تلعبه الدولة ، فإذا سلمنا جدلا بأن الخلاف العرقى فى سرى لانكا مرجعه الأساسى هى الدولة ،فماذا عن الحركة الإنفصالية التاميلية ؟

وتعود فكرة الدولة التىتمثل المصدر الوحيد للسلطة في النظام الدولي إلى القرن 17 18 حين كانت السلطة في يد الملك أو الأمير ،وكانت الدويلات تحت زعامة السادة الإقطاعيين منعزلة عن بعضها البعض [1] ، وفي تلك الفترة كل دولة كان ينظر إليها كأنها كيان مستقل منفصل عن بقية الدول الأخرى ،ولقد وصف مانشباخ تلك الوضعية حيث اعتبر أن الدول كانت مستقلة عن بعضها ومنفصلة تماما عن دول أخرى ولا توجد سلطة أعلى من سلطة الدولة ،وتتسم الدولة بالسيادة المطلقة على اراضى إقليمها و بسيادة مطلقة ومتساوية مع الدول الأخرى [2] ،ففي تلك الفترة ،كانت كل دولة تراقب حدود إقليمها ومنغلقة عن الدول الأخرى ، وبعبارة أخرى ، ما يحدث داخل دولة ما لا يؤثر على الدولة الأخرى،وهذه الوضعية أصبحت تسمى فى العلاقات الدولية بنموذج كرة البليارد "Billiard Ball Model" ،فسى هذا النموذج يتم التفاعل بين الدول فقط و ما يحدث داخل الدولة لا يؤثر على الدول الأخرى أي كأننا فى نسق مغلق لا يؤثر ولا يتأثر وذلك مثل كرة البيليارد حينما تصطدم بكرة مماثلة فإنها لا تؤثر ما بداخل الكرة الأخرى، ويمكن إثبات خطأ تلك النظرية بإعطاء أمثلة عن الخلافات العرقية .

الخلاف العرقى في سري لانكا : إن الحكومة الهندية كانت مجبرة على التدخل فى القضية التاميلية وذلك للأسباب الآتية :

1ـ الخوف من نجاح الحركة الإنفصالية التاميلية مما يؤدى بالحركات الإنفصالية الهندية إلى

---

1) J.W.Burton.World Society.(Cambridge University Press 1972.)p.2.

2)R.W.Mansbach.et.al.:The Web of World Poltics.Non State Actors in the Global System.(new Jersey:Prentice Hall.1976)p.13.

تشجيعها ومطالبتها بالإنفصال عن الهند.

2- ضغط ولاية تاميل نادو ،التى تضم السكان التاميليين القاطنين جنوب القارة الهندية ، على راجيف غاندي للتدخل في القضية .

كما تبرز خطأ منظور المدرسة الواقعية بإعطاء مثال على الخلاف الطائفي القبرصي بين الأتراك واليونانيين ،فذلك الخلاف أدى :

1- إلى تدهور العلاقات بين دولة تركيا واليونان .

2- إلى تدخل قوات الأمم المتحدة للفصل بين الطائفتين.

3- إلى تدخل القوات العسكرية التركية في قبرص.

إذن ما حدث في سرى لانكا أثّر على الهند ،وما حدث في قبرص أثر على تركيا واليونان.

عند بداية الستينات ،بدأ علماء العلاقات الدولية في البحث عن نماذج ومنظورات بديلة للمنظور الواقعي؛ لأنه فقد قوته وسيطرته على العلاقات الدولية" وكذلك فشل في تفسير الظواهر والحوادث بطرق فعالة ومنسجمة "[1] ،ويرجع السبب كذلك إلى الثورة التكنولوجية التى عرفها العالم المعاصر في ميدان الإتصال والمواصلات التي أدت إلى احتكاك المجتمعات المنعزلة سابقا ،وتلك الثورة التكنولوجية "حققت أكبر فائدة للمجموعة العرقية لنشر وبث قضيتها ودعايتها عبر وسائل الإعلام "[2] ،كما أن تلك الثورة أدت إلى سرعة ردود الفعل التى تنتج عن أزمات سياسية وصراعات طائفية وكوارث طبيعية وما أشبه ذلك،فالدول والمنظمات غير الدولية سرعان ما تعبر عن موقفها من تلك الأحداث فإ ما أن تؤيد أو تعارض أو تتخذ موقفا محايدا.

"فالدولة القومية لم تعد تمثل المصدر الوحيد للسلطة في النظام الدولي" فالمنظمات الدولية والإقليمية تعتبر مصادر جديدة للسيادة المطلقة كما كان مفترضا في السابق .كما أن هذه الدول لا تستطيع أن تتقوقع وتنعزل بفعل الحاجة إلى التعاون مع غيرها في العديد من الأمور والمجالات "[3] .زيادة على ماسبق ذكره ،فلقد برزت عدة منظمات غير دولية مثل حركات التحرر الوطنية ،حركات انفصالية مثل الباسك في أسبانيا ،ومثل الشركات المتعددة

---

1)A.Liyphart. The Structure of the Theoretical Revolution in International RelationS.(International Studies QuarterlY.V.18.N°8 March1974.)p.58.

2)Anthony.H.Bsrich.Minority Nationalist MovementS and Theories of Political Integration.(World Politics V.XXX N°3.April 1978.)p.24.

3) اسماعيل صبرى مقلد،م.س.ذ.ص154.

الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في الإطاحة بالنظام الإيراني الذي كان يتزعمه مصدق، والشئ نفسه هو ما نراه في الإطاحة بالنظام الشيلي في ظل ألندي، وكل هذه المنظمات، والشركات ليست دولا ذات سيادة إلا أنها تؤثر على العلاقات الدولية ،وأمام هذه المعطيات، يتعين على المدرسة الواقعية أن تغير من تحليلها وتتجه نحو تحليل المجتمع الدولي.

فالعلاقات الدولية أصبحت تعتمد في تحليلها على عدة علوم بمعنى، تستعين بالعلوم الأخرى حتى تتمكن من فهم المجتمع الدولي مثل "المتخصصين في علم النفس ،الإجتماع، والأنثروبولوجيا لمساعدة العلاقات الدولية في دراسة أسباب الحروب والخلافات "[1] ،وبهذا فإن أي اكتشاف في ميادين العلوم المختلفة يمكن أن تستفيد منه العلاقات الدولية التي أصبحت تستنبط كثيرا من المناهج والنماذج من العلوم الأخرى مثل نظريات الألعاب ،الإحتمالات المنهج السيبيرنتيكي ...ونتيجة لكل هذه التغيرات وعجز المدرسة الواقعية والمثالية في تفسير الظواهر العرقية ،اتجه العلماء إلى الإعتماد على نموذج أكثر شمولية ودقة في فهم العلاقات الدولية وهو نموذج المجتمع الدولي.

المطلب الثاني : المجتمع الدولي

إن هذا المنظور يمتاز بالشمولية والنظرة الواسعة في فهم وتحليل العلاقات الدولية ،كما يهتم بكل التفاعلات المختلفة التي تحدث بين الدول وغير الدول، ويشمل على كل العوامل التي تؤثر على الساحة الدولية منها :"

1- وسائل الإتصال،الأخبار ،نقل المعدات والأفكار والمذاهب .

2- النقل:حركة الأشياء المادية ،عتاد حربي ،أشخاص وسلع.

3- الأموال والحركات النقدية والقروض"[2]

وكذلك يشمل على كل المنظمات غير الدولية مثل الأحزاب السياسية المعارضة ،جماعات ضاغطة مجموعات عرقية ...فكل هذه تؤثر على مجرى الأحداث في العلاقات الدولية ،وبسبب هذه التطورات التي حدثت والتقاطعات التي تحدث يوميا على المستوى الدولي،فإن العالم تقلص[3] نتيجة للثورة التكنولوجية للمواصلات ،ولم تعد الدولة هي العامل الوحيد في العلاقات الدولية

1)K.J.Holsti.International Politics.(London:Prentice hall 1974.)p.13.

2)R.O.Keohane and J.S.Nye.Transnational RelationS and World Politics (International Organisation.V.XXV N°3 1971.)p.332.

3) انظر: J.Rosenau.Political Science in a SHrinkinG World;in Rosenau eds.linkage Politics.(New york:Free Press 1969)

لقد اهتمت نظرية المجتمع الدولي بدراسة الإنسان لأنه محور تلك النشاطات السالفة الذكر، وكذا دراسة سلوكه الفردي ومحيطه الذى يعيش فيه حيث يتأثر به ويؤثر عليه وكذلك دوره في تمثيل الدولة، لأنه لايمكن فهم كيفية اتخاذ القرارات إذا لم نفهم سلوكه الفردي لأنه صانع القرار ، ولن يحدث أى تغيير عى الساحة الدولية إلا إذا حدث تغير في عقل الإنسان وقلبه "1". ومن هنا . فمن الصعب الفصل بين سلوك الإنسان كصانع القرار والسلوك الدولي، لكن صانع القرار الأمريكي الذى يعبر عن الدولة ليس كصانع القرار في باكستان ، فالأول هو واحد من متغيرات عديدة جدا، بينما الثانى هو المتغير الوحيد تقريبا. والمقصود بسلوك الدول ليس هو السلوك الذى يعتمد على الدولة في تحليل العلاقات الدولية وإنما الذى يركز على السلوك الداخلي والخارجى والربط بينهما ، وهذا يؤدى بنا إلى نظرية النظم .

وهنا فإن فهم الخلافات العرقية يؤدى إلى الإعتماد على المنهج النظامي، ويمكن تعريفه بمجموعة من التفاعلات والترابطات . أي أى خلل فى النظام يؤثر على الأجزاء الأخرى التي تكونه ، والمجتمع الدولى هو عبارة عن مجموعة من النظم بعضها اقتصادية ،سياسية واجتماعية ولها جميعا علاقات وطيدة مع حدود الدول ، "وبهذه الطريقة يمكن أن ننظر الى العالم من خلال عدة نظم مكونة من شبكة تفاعلات ... حيث لكل شبكة خيوط تمثل نظام منفصل وهذا يؤدى إلى مجتمع بدون حدود جغرافية لأن النظام الكلى ليس له حدود"2 .

والنظام له علاقات مع النظم الأخرى وهذا ما يسمى بالترابط النظامي، إذ في العلاقات الدولية لا يوجد نظام مستقل عن الآخر وذلك لوجود درجة كبيرة من "الترابط ما بين الوحدات الداخلية لتلك النظم"3 وبسبب ذلك الترابط (أي بين النظام الداخلي والخارجي) فإن الخلافات العرقية الداخلية لها دلالات دولية." وبهذا . فنطاق التأثير والإنفعال يتعدى الحدود الإقليمية . واقترن ذلك باتجاه الدول إلى محاولة التدخل في النزاعات المحلية واستغلالها في خدمة ...

---

1) Arnold.Wolfers.Discord and Collaborations.(Baltimore:The John Hopkins Press 1962.)p.4.

2) John Burton. System,States Diplomacy and Rules.(Cambridge University Press.1968.)p.8.

3) R.W.Mansbach.op:cit.p.4.

سياستها ومصالحها مثل الحرب الأهلية في لبنان سنة 1958،ومنذ عام 1975 وحتى الـ
والحرب الأهلية في قبرص في بداية الستينات ، والحرب الأهلية في نيجيريا سنة 1967[1]

ولا يمكننا أن نقصر تحليلنا على المتغيرات الداخلية فحسب ،بل يجب التركيز أيضا على المتغيرات الخارجية التي لها أثر كبير على المتغيرات الداخلية ،فالخلافات العرقية الداخلية تتأثر بالعناصر الخارجية ،ففي خلال القرن العشرين أصبحت السياسة الداخلية والخارجية مستمرة باستمرار ولهما علاقات متبادلة لأن الأزمة التي تظهر على الساحة الداخلية تصبح دولية والأزمة الدولية تصبح ضمن اهتمام السياسة الداخلية ،وبهذه الطريقة فالنظام لا يفرق بين ما هو داخلي وخارجي.[2]

وإذا طبقنا التحليل النظامي في دراسة العرقية ، فنستطيع أن نقسم المجتمع الدولي إلى عدة نظم والتركيز على النظام العرقي ، المجتمع الذي يعتمد على النظم كوحدة تحليل يعطي لنا صورة واضحة وشاملة للعلاقات الدولية ويجب إدراج العرقية ضمن النظم لأنها تؤثر على العلاقات الدولية جنبا إلى جنب مع العوامل الأخرى التي من بينها الدول .

---

1) اسماعيل صبري مقلد ،م ،س،ذ،ص. 56.

2) W.F.Hopkins and R.W.Mansbach. Structure and Process in International Politics. (London:Harper and Raw 1973.)p.133.

المبحث الثالث

أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول

المطلب الاول: ما مدى تأثير المجموعة العرقية على استقرار الدول.

إن الدولة التى تتكون من مجموعة عرقية متجانسة قد تكون أكثر استقرارا من تلك التى تتكون من خليط عرقى ، وقد قام كنور بدراسة تبين من خلالها "أن من بين 132 دولة معاصرة ،لوحظ 12 دولة فقط أي ، 9،2% التى يمكن اعتبارها متجانسة عرقيا ،يضاف إلى هذا أن 25 أي . 9، 18من العينة المدروسة بها مجموعة عرقية تزيد نسبتها على 90 % من مجموع السكان لتلك الدول"[1] ، وبهذا فالتنافر العرقي يشكل عقبة وتحد لبناء الدولة ، ويمكن أن يخلق مشكلة الإستقرار الداخلى التي لها أبعادا دولية .

فالتنافر العرقي قد يكون من العوامل الأساسية والإجتماعية التى تؤثر فى "تحديد ميزان القوى داخل الدولة المتعددة الأعراق وتخلق تأثيرات على العلاقات الدولية."[2] وقد يؤدى اختلاف أهداف وقيم المجموعات العرقية عن أهداف وقيم الدولة التى يقطونها ،فإذا ما حاولت الدولة حرمان عرقيتها من الهوية الشخصية فإنها تسحب ولاءها منها وإذا سعت إلى فرض قيمها وعقدتها فإنها تتمرد عليها،لأن الشخص لديه غريزة التمسك بتراثه وهويته الذاتية مما يترتب عليه ظهور اختلافات بين الدولة والمجموعة العرقية ، ولقد أكد هول على تلك الظاهرة ،حيث يرى "أن الدولة عندما تحدد قيما وأهدافا تتناقض مع قيم وأهداف المجموعة العرقية ،فإن هذه الأخيرة المتضررة ستصبح أكثر إصرارا على التمسك بانتمائها العرقي والتشبث بأهدافها النابعة من ذلك الإنتماء،

---

1) Walker Connor. Nation BuildinG or Nation DestroyinG .(World Politics V.24.N°3 April 1972.)p.30.

2) R.Hall. Ethnicity Autonomy, Comparative Dynamics. The America ,Europe and the DevelopinG World. (Policies Studies N°40. 1970.) introduction.

3) Ibid. Introduction.

وتتعدد أسباب الصراع العرقي وتتباين من دولة لأخرى ،وقد يرجع هذا إلى الصراع اللغوي أوالديني أو اختلاف المراكز السياسية والإقتصادية للمجموعات العرقية ،فمثلا تعتبر اختلاف اللغة هو السبب الرئيسي وراء الأزمات السياسية التي تتخبط فيها بلجيكا "وهي التي هددت كذلك الوحدة الوطنية الكندية ،والدين (مثل الهند بين مختلف الطوائف"والإضطرابات في إيرلندا)،والعادات (مثل البنغاليين في الهند والجافنوبيين في اندونيسيا)".[1]وقد يرجع أيضا إلى تفاعل عاملان أو أكثر ،فمثلا اللغة وحدها لاتساعد على فهم وتحليل الخلاف العرقي في كندا وكذلك الدين في إيرلندا الشمالية بل هناك فوارق طبقية واجتماعية في تلك الدول ،فبالنسبة لكندا فسكان كيبيك مستغلون اقتصاديا من طرف الأنجلوساكسون وكذلك الكاثوليكيين من طرف البروتستانت في إيرلندا الشمالية .

وتختلف درجة تأثير العوامل السالفة الذكر من بلد لآخر،مثل مدى مشاركة العرقية في الأجهزة العليا للدولة ومراكزها الإقتصادية ،وأهم من ذلك،مدى ثقلها وحجمها وأخيرا مدى ارتباطها بمجموعة عرقية مماثلة وتقاسمها نفس الحدود ،وذلك الترابط العرقي غالبا ماتكون له عواقب وخيمة تؤثر على استقرار الدولة بسبب وجود عدة مجموعات عرقية تسكن مناطق مختلفة ومقسمة إلى حدود اصطناعية .فالأكراد مقسمون بين خمسة دول :إيران ،العراق،تركيا، سوريا والإتحاد السوفياتي ،الباسك في فرنسا وأسبانيا ،اليوروبا بين نيجيريا والبنين،فمثلا الخلاف الباسكي استطاع أن يؤثر على كل من فرنسا وأسبانيا اللتين وجدتا صعوبة لإخماد تلك الحركة الإنفصالية .

وقد ينتقل أثر الخلاف من دولة إلى دولة ... متخطيا كل الحدود الإصطناعية ،وذلك عندما تكون المجموعات العرقية تعيش على مقربة من حدود الدولة التي تقطنها نفس المجموعة العرقية، ففي مثل هذه الحالة ينظر إليهم بعدم الثقة والآمان وكتهديد للدول المضيفة ،كما كان الحال في ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية ،حيث كان الألمان يقطنون حدود موازية لألمانيا

---

1)A.Said and L.R.Simmons eds.Ethnicity in an International Context (New Brunswick:Transactin Books 1976.)p.25.

وهي تشيكوسلوفاكيا وفرنسا وبولونيا ،ومن التحاليل السابقة يبرز لنا العامل الجغرافي.

فالعامل الجغرافي قد يكون أحد الأسباب الرئيسية في تصعيد الصراع العرقي في دولة ما ،ويمكن إيضاح ذلك بتحليل القضية التاميلية، حيث يسكن في جنوب الهند وبالضبط في ولاية تاميل نادو حوالي 50 مليون من التاميل"[1] ،وعندما استعمرت سري لانكا من الإستعمار البريطاني"كان في حاجة ماسة إلى اليد العاملة الضرورية لزراعة الشاي والبن والمطاط،فما كان عليه، إلا جلب اليد العاملة الضرورية من جنوب الهند"[2]،وقبل تدخل القوات الهندية في القضية التاميلية ،كانت دلهي"المساند الرئيسي للحركة الإنفصالية إيلام،حيث سمحت للتاميل بإنشاء مراكز تدريبية في جنوب الهند"[3]،وفي أواخر ماي 1987 بدأت الحكومة السري لانكية عمليات عسكرية للقضاء على الحركة الإنفصالية ، وكان مبرر تدخل الهند على أساس(إنساني)،وفي الحقيقة فإن الهند لا تقبل نجاح حركة انفصالية لأقلية حتى لا يكون ذلك حافزا للأقليات الأخرى الهندية،لكنها تقبل بالحكم الذاتي والإدارة المحلية .

ومن خلال الأمثلة السابقة نستطيع القول أن العامل الجغرافي يتوقف على عدة عوامل من بينها :

1- حجم السكان :فإذا كان عدد المجموعة العرقية كبيرا فإن ذلك بطبيعة الحال يؤدي إلى سهولة التأثير على الدولة ،أما إذا كان عدد السكان قليلا فالتأثير يقل.

2- وزن وثقل المجموعة العرقية التي تتقاسم الحدود وخاصة إذا كانت تحتل المناصب السياسية الهامة وكذلك المراكز الإقتصادية .

3- درجة الترابط والإتصال بين مجموعتين عرقيتين تقطن دولا مختلفة .

4- تقارب المجموعات العرقية بعضها عن بعض أو بعدها .

5 المنطقة التي توجد فيها المجموعة العرقية،هل هي غنية بالموارد الإقتصادية والطبيعية مثل البترول،نحاس وذهب أم فقيرة أو هل هي منطقة حدودية أو غير حدودية لأن ذلك يلعب دورا في النزعة الإنفصالية [4]

---

1) Asia Week, August 9 1987.p.10.

2) Newsweek ,November 9 1987.

3) The Economist N°7501 , June 1987.p.31.

4) د. وليد عبد الحي: دور الموقع الجغرافي للأقليات في نجاح ميكانيزم اللا مركزية .
المجلة العربية للعلوم السياسية العددان 3 ، 4 ، سبتمبر 1989، ص: 101-111

في الدول التي تواجهها مثل تلك المشاكل العرقية لديها عدة اختيارات سياسية ،
فالسياسة التي يمكن أن تتبناها تتوقف على التركيب العرقي والمركز الذي تحتله في
الدولة المضيفة ،وقد تتأثر الدولة عند ما تكون الأغلبية العرقية هي المسيطرة على الحكم،
فباستطاعتها أن تمدّ يد المساعدة لحمايتها أو إيجاد حل سلمي لقضيتها ،أما إذا كانت
الدولة تتقاسم المجموعة العرقية ، فالدولة الأجنبية قد تزود الحركة الإنفصالية بالسلاح.

إن غالبية دول العالم لا تسمح بأي قدر من المساومة حول وحدتها وتكاملها مع المجموعة
العرقية التي تسكن داخل حدودها ،ولكن الكثير من الدول تستخدم نفوذها لتدعيم مجموعة
عرقية خارج حدودها الإقليمية ،والهدف من ذلك التدعيم هو مساندة دولة للقضاء على التمرد
العرقي أو الحركات الإنفصالية أو خلق أزمات لدولة غير حليفة مثل إنشاء مراكز للتدريبات
العسكرية وتقديم إعانات مالية .

ومن الواضح أن مبدأ تقرير المصير لا يمكن تطبيقه على مجموعة عرقية داخلية ،ولكن يمكن
تطبيقه لأقليات خارج حدود الدولة ،فإيران،في عهد الشاه ، كانت تشجع المجموعة العرقية
الكردية العراقية من أجل محاربة العراق وإنشاء وطن مستقل للأكراد ،بالرغم من رفضها لتفسير المبدأ
لإنشاء وطن مستقل للأكراد الإيرانيين . كما أن فرنسا ساندت الإنفصاليين البيافروبيين على
أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها ،"[1] وفي نفس الوقت ترفض ذلك المبدأ لأقلياتها الكورسيكية
وبالنظر إلى "أيام انفصال بنغلادش عن الباكستان ، فالهند ساندت حق البنغاليين في
إقامة دولتهم في شرق باكستان ، وفي الوقت ذاته لاترفض حق تقرير المصير للناجوز،الميزوس ،
والكشميريين ،ولقد تشابه موقف السوفيات مع الهند عندما دعموا بنغلادش"[2].

ونتيجة للتأثيرات العرقية على استقرار الدول ،فلقد بدأت هذه الأخيرة تهتم
بأمنها واستنباط أفضل الأساليب لتجنب الخلافات العرقية ،ولهذا الصدد برزت خريطة
سياسية عرقية ذات أهمية لكل دولة تريد الحفاظ على كيانها ، ومثل هذه الخريطة تركز على

---

1) Le Monde 1 Aout 1968.

2) W.Connor.Ethnonationalism.(Journal of International Affair V.27 1973)p.13.

المجموعات العرقية في الجيش: الضباط السامون ومدى موقفهم من قضية معينة، المجموعة العرقية التي تتقاسم الحدود ومركزها السياسي والإقتصادي والإجتماعي في الدولة، وتحتوي الخريطة على:

"1- المجموعة العرقية التي تحتل مناصب سياسية واقتصادية مستغلة ومستقلة في آن واحد.

2- المجموعة العرقية التي لها علاقة مع قوى أجنبية ذات اتجاهات عدائية محتملة.

3- المجموعة العرقية التي تقطن على طول الحدود الإقليمية الحساسة.

4- المجموعة العرقية ذات الوزن السياسي الذي يمكن أن يهدد النظام السياسي القائم."[1]

واذا كانت الخريطة السياسية ضرورية لكل دولة، فبالمجموعة العرقية لديها عدة اختيار واستراتيجيات لمواجهة تلك الخريطة، فهناك عدة وسائل وأهداف للمجموعة العرقية.

المطلب الثاني: وسائل وأهداف المجموعة العرقية.

تتعدد وسائل وأهداف المجموعة العرقية وفقا لظروف البيئة الطبيعية وحجم السكان والمساعدات الخارجية، ومن أبرز الوسائل: الفتنة، التمرد ونشرحها كمايلي:

1- الفتنة: هي مجموعة من الأعمال التي تستخدم فيها المجموعة العرقية العنف وهي عادة لا تدوم فترة طويلة لكونها قصيرة المدة ومحدودة المساحة، و تنحصر في منطقة معينة. والغرض منها هو إثارة الرعب وإعطاء إنذار إلى السلطة حتى تُلبّي مطالب المجموعة العرقية.

2- التمرد: وهو عكس الفتنة فهو منظم تنظيما سياسيا محكما وقد يحتوي على مساحات واسعة من البلاد وقد يستمر لعدة سنوات أو أسابيع، ويمكن أن تجد الدولة صعوبات للقضاء على المتمردين، بسبب اختيارهم للغابات الكثيفة والجبال الوعرة المسالك كمقر لقيادتهم وكقاعدة للتدريب والإنطلاق، وتستعمل حرب العصابات لتحقيق أهدافها.

1)C.H.Enloe.Ethnic Soldier,State Security in a Divided Society. (Penguin Books:1980.)p.5.

أما الأهداف فهي :-

1- توحيد الأقليات والأقاليم :ومعناه ضم مجموعة عرقية إلى وطن الأم والتي تعتبر تاريخيا تابعة لها، والهدف من هذه الإستراتيجية هو إعادة توحيد المجموعات العرقية المختلفة التي تقطن في عدة دول مجاورة . وأول دولة تبنت هذه السياسة هي إيطاليا سنة 1870 لأقاليمها التي كانت خاضعة للأمبراطورية النمساوية،ولقد لعب هذا الهدف الدور الرئيسي في اندلاع الحرب العالمية الثانية ،حيث كانت طموحات هتلر هي توحيد الأقليات الألمانية التي تقطن قرب حدودها ،بولونيا،فرنسا وتشيكوسلوفاكيا، إضافة إلى ذلك فـ الدولة تسعى دائما إلى إعادة أراضيها مثل النزاع الصومالي الأثيوبي حول الأوجادين ،ومطالبة الأرجنتين بإعادة جزر المالوين.

2- الحكم الذاتي:تختلف قوة ودرجة المطالبة بالحكم الذاتي من مجموعة إلى أخرى ، فهناك مثلا من يطلب الإستقلال الثقافي ، والمقصود بالإستقلال الثقافي أي الإستقلا ل الكامل فيما يخص التعليم ،التربية والإعلام .

أما الحكم الذاتي فيشمل "جميع جوانب الحياة الإجتماعية السياسية والإقتصادية ما عدا السياسة الخارجية والدفاع ."[1] وهذا يعني أن الدولة خصت جزءا من إقليمها لتشريع خاص في موضوع الحكم الذاتي وهذا لا ينفي وحدة السلطة في الدولة ولا وحدة القانون فيها .فالجهاز التشريعي يستطيع "أن يصدر قوانين خاصة تسري على أجزاء معينة من إقليم الدولة دون غيرها من الأجزاء الأخرى "[2] لظروف سياسية بحتة ،وتكون للمجموعة العرقية سلطتها التشريعية والتنفيذية والقضائية الخاصة بها وهي حرة في إدارة شؤونها الداخلية .وكمثال عن الأقليات التي تطالب بالحكم الذاتي نذكر،البروتونيون في فرنسا،والكتاليون في اسبانيا .ولقد يتسائل البعض عن عدم تبني هذه العرقيات لسياسة الإنفصال؟ الجواب تريد الإحتفاظ بالترابط مع دولة الأم والإمتيازات التي تتمتع بها داخل الدولة أو عدم مقدرتها على الإنفصال.

---

1)A.D.Smith. The Ethnic Revival in the Modern World.(Cambridge University Press 1981.)p.16.

2)ابراهيم عبد العزيز ،مبادئ الأنظمة السياسية ،الدول ،الحكومات.(الدار الجامعية للطباعة والنشر ،بيروت 1982.) ص: 44.

3- الإنفصالية :يعتبر هذا الهدف أهم عنصر يهدد استقرار الدول ،وهي ظاهرة ليستحديثة في العلاقات الدولية،وإنما تمتد جذورها الى بداية الحرب العالمية الأولى،حيث ظهرت بعض الحركات الإنفصالية التي تطالب بإقامة دولة مستقلة "مثل الأكراد ،التشيك،البولونيون، الأستونيون ،الليثوانيون والفنلنديون حيث كان هدفهم هو تحقيق دول مستقلة بهم في نهاية الحرب العالمية الأولى.[1]".

والمقصود بمصطلح الإنفصالية هو محاولة المجموعة العرقية الإنفصال عن الدولة التي تقطن فيها وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة وطنية ولها الإستقلال الكامل في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، وتلك المحاولة شكلت عقبة رئيسية في تحقيق الوحدة الوطنية للدولة، ولقد أصبحت الحركات الإنفصالية أكثر انتشارا في عالمنا المعاصر ،حيث نشاهد عدةحركات انفصالية في دول متعددة مثل الباسك في أسبانيا ،الكورس في فرنسا ،الإيريتيريون في أثيوبيا، التاميل في سري لانكا ..وفي السابق حاول الكتانجيون القاطنون في إقليم شلبا الإنفصال عن الزائير،لكنهم سحقوا من طرف القوات الفرنسية والبلجيكية ،واستطاع البنغاليون الإنفصال عن باكستان وإنشاء دولة بنغلادش .

ويمكن أن تكون الموارد الإقتصادية هي الدافع الرئيسي التي تحرض على الإنفصال ،كما هو الحال في "مناطق الأشانتي الغنية بالمعادن في غانا والإقليم الغربي لنيجيريا الغني بالثروات البترولية .[2]" وكذلك إقليم شابا في الزائير الغني بالماس والنحاس، وتوفر تلك المناطق على الثروات المعدنية ونجاح الحركات الإنفصالية يؤدي إلى حرمان الدولة من تلك الموارد الإقتصادية .

و الأهداف السالفة الذكر،الحكم الذاتي والإنفصال قد تكون أيضا مرحلية ،إذ تطلب العرقية الحكم الذاتي بسبب توازن القوى وتنتظر تغيير الظروف لتطلب الإنفصال .

فالفكر السياسي الحديث يعزز شعور الأقليات أو الجماعات العرقية بنفسها من خلال

---

1)L.Wirth.The Problem of Minority GroupS in Minority Response Comparative ViewSof ReactionS to Subordination in Minority Response:edt.by M.Kurokkawa.(New York:Random House 1974.)p.40.

2)I.Wallerstein .Ethnicity and National Integration in West Africa in Race and Ethnicity in Africa edit.by P.L.Van Der Bergh.(Nairobi:East African PublishinG House.1975.)p.12.

إشارته لحق الشعوب في تقرير مصيره وحقوق الأقليات ، وهنا تظهر الإشكالية التالية :
فالدولة قد لا تنجح في إخماد الإنفصال لكنها لاتسمح لمجموعتها بالإنفصال،والفكر السياسي
الحديث يدعّم نظريا حقوق العرقيات،ومنذ عصبة الأمم "عقدت معاهدات الأقليات بين الدول
المتحالفة وبين تشيكوسلوفاكيا واليونان وبولندا ورومانيا ويوغسلافيا .وقد تعهدت هذه
الدول بالعمل على حماية حقوق الأقليات التي توجد داخل حدودها ومن بينها الحريات
الدينية والمساواة السياسية والمدنية .وكذلك نادت عصبة الأمم بإعطاء حق تقرير المصير
لبعض الأقليات،مثلما حدث بخصوص إقليم السار، حيث أجري استفتاء في هذا الإقليم سنة
1935 والذي كان نتيجته أن قرر سكانه الإنضمام إلى فرنسا"[1].

وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نادت به الجمعية العامة للأمم المتحدة ،
لكن العنصر الرئيسي في تفجير تلك الحركات الإنفصالية هو مبدأ تقرير المصير ، "ويقصد
به العمل على توفير الحرية الكاملة لكل عرقية في أن تقرر مصيرها السياسي وإدارة
شؤونها الذاتية بعيدا عن الوصاية التي يمكن أن تمارسها عليها من قبل أطراف دولية
أخرى."[2]

ومن جهة أخرى نصّ اتفاق هلسنكي المبرم سنة 1975 وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية
على احترام الحدود وعدم المساس بهما . فمن مصلحة الدولة إذن أن تتمسك بتلك
المعاهدات وبالتالي "تصبح أزمة العرقيات هي فكر سياسي حديث يدفعها للإستقلال وواقع
دولي يتمثل في الحدود المقدسة والتوجه نحو التكتل الكبرى يمنعها من الإستقلال."[3]
وبعد أن سلطنا الضوء على العرقية وكيفية تأثيرها على استقرار الدول ،فمن الضروري
التطرق بشيء من التفصيل إلى الصراعات العرقية في الدول المصنعة والنامية .

1) اسماعيل صبري مقلد،م،س،ذ،ص. 86.
2) نفس المرجع،ص: 24.
3) د. وليد عبد الحي ،معوقات العمل العربي المشترك ،م،س،ذ . ص 17.

المبحث الرابع

وزن وأثر المجموعة العرقية على استقرار الدول المصنعة والنامية

المطلب الأول : العرقية في الدول الصناعية .

1- الدول الغربية : إن معظم الكتب والدراسات الخاصة ببناء الدولة لم تعط أهمية تذكر لدور المجموعة العرقية في المجتمع الدولي وذلك لسيادة الإعتقاد بأ ن فكرة العرقية سوف تنصهر وتذوب مع الثورة الصناعية وتقدم وسائل الإتصال والمواصلات . ويرجع ذلك لتأثر معظم الكتاب بأفكار المدرسة الأمريكية التي كان يتزعمها جلازر وموينهان (1)،بيد أن تطور المجتمعات الصناعية أدى إلى نتائج عكسية لتلك التي كان يتوقعها المفكرون الأوائل ،فالثورة الصناعية أدت إلى إحياء وبروز العرقية في تلك الدول وتمسكها بتقاليدها ،والثورة التكنولوجية في المواصلات جعلت المجموعات العرقية أكثر اتصالا وارتباطا واتحادا بعضها ببعض ؛ فالإيرلنديون القاطنون في الولايات المتحدة الأمريكية لم يندمجوا،لأن لهم وزنا وثقلا فيما يخص الخلاف العرقي الذي يدور في إيرلندا الشمالية .

في الدول الصناعية،نجد فئتين من المجموعة العرقية :إحداهما تستخدم الوسائل العسكرية لتحقيق مطالبها،مثل الحركة الباسكية في كل من فرنسا وأسبانيا ،والحركة الكورسيكية في فرنسا ، والأخرى تستخدم الكفاح السياسي مثل الحركة الكيبيكية في كندا والوالون والفلاميش في بلجيكا ، ولتوضيح ذلك نعطي بعض التفاصيل .

أسبانيا وفرنسا :المجموعة العرقية الباسكية مقسمة بين دولتين فرنسا وأسبانيا ،ففي فرنسا توجد ثلاثة مقاطعات للباسك،بينما توجد مقاطعتان في أسبانيا ،وهدف الحركة الإنفصالية إيتا ETA هو توحيد الأقاليم الخمسة وإنشاء دولة باسكية مستقلة . ولتحقيق ذلك الغرض تستعمل

---

1) إن هذه المدرسة اعتقدت أن المجموعة العرقية الأمريكية المختلفة :الايرلنديون ،الزنوج ، اليهود الايطاليون سينصهرون ويذوبون في المجتمع الأمريكي،وذلك بسبب التقدم الصناعي. انظر : N.Glazer and D.P.Moynihan.Beyond the Melting Pot.OP.cit.

المنظمة الوسائل العسكرية . و حركة إيتا "تعني حزب الباسك الحرية و قد تأسست سنة 1974،وأغلب نشاطها يدور في اسبانيا ، أما الحركة الباسكية الموجودة في فرنسا فتم تأسيسها سنة 1973وهدفها هو استقلال المقاطعات الباسكية الثلاثة الموجودة في فرنسا وهي مقاطعة لابورد وسول ونافارا ،ومنذ ظهورها في أسبانيا قامت بأكثر من 600 عملية تحررية "1 وقد وجدت الحكومة الأسبانية صعوبة كبيرة للقضاء على الحركة .

أما العرقية التي تستعمل الطرق السلمية فأحسن مثال على ذلك كندا وبلجيكا . ففي كندا نجد المشكل الرئيسي هو اللغة ،وما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية على سكان كيبيك، فالأنجلوساكسون يسيطرون على كل المراكز الإقتصادية والوظائف السامية في الدولة وحتى في إقليم كيبيك ،وسكان كيبيك غير راضين عن تلك الوضعية لأنهم لا يريدون أن يصبحوا (زنوج امريكا البيض) (2) . واذا أرادت الطبقة الكيبيكية أن تصل إلى المناصب العليا، فلا بدّ لها من ثقافة انجليزية ،لأن اللغة الأنجليزية هي المستعملة في البنوك ،التجارة والصناعة، وبسبب هذه الوضعية فإن أهالي كيبيك يسعون إلى الإنفصال عن كندا ،وتأسيس دولة مستقلة في مقاطعة كيبيك تحت قيادة جبهة تحرير كيبيك.

وقد هدد مشكل اللغة أيضا استقرار بلجيكا ،وسبب الخلاف هو بين الفلاميش والوالون وسكان بلجيكا "يتكلمون حوالي 55 % بالفلاميش و 45 % فرنسيون يتكلمون بالوالون "3 ،وهذا أدى بالفلاميش إلى المطالبة بإنشاء إقليم خاص بهم ، وبسبب مشكل اللغة عرفت بلجيكا عدة أزمات سياسية .

ومن الأمثلة السابقة نستخلص أن التطور الصناعي لم يؤد إلى ذوبان المجموعات العرقية، فعلى العكس أدى إلى تشبثها بهويتها العرقية ،ونفس الشئ يمكن ملاحظته في الدول الإشتراكية .

المجتمعات الإشتراكية والعرقية : تعتقد الماركسية أن الإيديولوجية الشيوعية سوف تؤدي إلى اضمحلال وذوبان العرقية ، وانتصار الطبقة العاملة على البورجوازية سيؤدي حتما إلى فقدان هويتها ،وتظهر ثقافة جديدة اشتراكية المحتوى ،لأن البروليتاريين ليس لهم

---

1) L'Humanite 16 juillet 1987.

2) لمزيد من التفاصيل انظر. P.VallierS. Les NegreS Blanc d'Amerique . (Edition:Parti Paris.Montreal 1968.)

3)O.Awolowo.Thoughts on Nigeria Constitution.(Oxford University Press 1966) p.39.

وطنية.

لكن الواقع الفعلي يدحض النظرية الماركسية ،فالعرقية في الإتحاد السوفياتي ، الصين والبلدان الشرقية الأخرى لم تنصهر في ظل البروليتاريا العالمية ،على الرغم من الإضطهاد والقمع والترحال الإجباري الذي مارسه ستالين وماو على الأقليات ،حيث عمل ستالين على الترحيل الإجباري للتتار "وحرمان الكازاخ من ثقافتهم والحيلولة دون تطويرها ،ثم عزل أغلب كتاب الكازاخ من الميدان الثقافي سنة 1930. "[1] أما بالنسبة لسكان التتار ، "ففي سنة 1944 أرغم ستالين حوالي ربع مليون من التتار على مغادرة موطنهم الأصلي. وبالرغم من مرور عدة سنوات على الترحال الإجباري إلا أنهم تظاهروا، في شهر جويلية 1987 ، للمطالبة بالعودة إلى منطقتهم الأصلية وهي كريم "[2].

وكذلك الحال في بلغاريا ،حيث توجد أقلية مسلمة ما زالت متمسكة بثقافتها وتراثها الإسلامي رغم الضغوط الممارسة عليها من طرف السلطات البلغارية . ولقد غير المسئولون البلغاريون اسماء الأتراك القدامى باسماء بلغارية ، وتبعها تغيير حتى اسماء القبور ، وتوجد حاليا محاولة لإجبار "800 ألف نسمة من الأتراك على الإنصهار تحت لواء البلقنة "[3] Bulgarinisation وبالتالي تغيير اسمائهم والتأقلم مع العادات والتقاليد البلغارية ، وتلك المحاولة أدت إلى تدهور العلاقات التركية البلغارية ،حيث قدمت تركيا احتجاجا رسميا إلى الندوة الأوروبية حول حقوق الإنسان ،وما زال الوضع مثارا بين الدولتين . وباختصار . فالأقليات السالفة الذكر لم تنصهر في ظل الإيديولوجية الشيوعية .

---

1) Arabia, september 1985. P.55.
2) The Economist, August 1 1987.
3) Finacial Times, 27 July 1987.

المطلب الثاني : البلدان النامية

إن معظم الدول النامية هي دول حديثة العهد بالإستقلال ،واجهت عدة مشاكل سياسية ، سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي،وذلك في محاولتها لإرساء القواعد الجديدة لبناء الدولة ،خاصة أن معظم حدود افريقيا وآسيا حدود مصطنعة، نتيجة لمؤتمر برلين الذي قسّم مناطق النفوذ في افريقيا بين الدول الأروبية ،فلم يأخذ بعين الإعتبار الحدود القبلية لمختلف المجموعات العرقية . فنجد الصوماليين "قد تمّ تقسيمهم بين دولتين هما الصومال وكينيا ، وقبائل آو بين الطوغو وغانا وقبائل آكان بين ساحل العاج وغانا ."[1]

ولقد كان هدف القوى الأروبية آنذاك هو تجنب الخلافات فيما بينها ،لهذا قسموا افريقيا حسب مصالحهم بغض النظر عن رغبات القبائل الإفريقية . ولقد حدثت نزاعات حول تلك الحدود الإصطناعية لأن القبائل التي قسمت بين عدة بلدان ستحاول الإتحاد من جديد ضمن دولة جديدة ، ومن بين تلك القبائل "نجد قبائل اريتيريا ،قبائل الآو في غانا ... وفي آسيا نجد الناجـــــنوز والميزوس في الهند ،التاميل في سري لانكا ،وآسام في بنغلادش. و هذه القبائل السالفـــــة الذكر والتي قسمتها الحدود الإصطناعية "حاولو تكوين دول خاصة بهم وعلى هذا فهـــم يتحدون تلك الحدود التي قسمتهم ."[2]

...و الحدود الإصطناعية أدت أيضا إلى نزاعات حدودية بين عدة دول ،الهند والباكستـــان حول كشمير،ليبيا والتشاد حول إقليم أوزو ،الصومال وأثيوبيا حول الأوجدن ،ففي خلال 25 سنة، الماضية عرفت إفريقيا" حوالي 20 نزاعا حدوديا وعشرة مواجهة محلية".[3]

ونتيجة لمشكل الحدود في إفريقيا، صادقت منظمة الوحدة الإفريقية على لائحـــــة تلزم الدول الإفريقية المحافظة على الحدود الموروثة من عهد الاستعمار ،وعدم احترام الحدود معناه فتح الطريق أمام الحركات الإنفصالية، مما قد يؤدي إلى حرمان بعض الدول . مـــن

---

1) Le Point 10 Novembre 1986.

2) Saadia Touval .The Boundary Politics of Independent Africa. (Harvard University Press 1974.)p.96.

3)Afrique Defense N° 70 June 1987.

مياهها الإقليمية "سواء كانت بحرية أو نهرية وهي تشكل دعامات طبيعية لحدودها ولأراضيها والتي تحتوي على المواد الأولية مثل كطنجا في الزائير وارتيريا في اثيوبيا."[1]

ومن ضمن الدول النامية ،نادرا جدا أن نجد دول متجانسة عرقيا،لأن معظم الدول متنافرة عرقيا مثل نيجيريا والهند،فالأخيرة لها "خمس مذاهب دينية الهندوس 83 ٪ ،المسلمون 11 ٪ ، المسيحيون 2،6 ٪ ،السيخ 1،9 ٪ والبوذيون 0،7 ٪ ."[2]

والشيء الذي يمكن ملاحظته في دول العالم الثالث إبان فترة الإستعمار هو اتحاد معظم القبائل للقضاء على الإستعمار وإزالته؛على الرغم من سياسة فرق تسد ،لكن بعد طرد الإستعمار،بدأ ذلك التضامن والترابط يتلاشى. وبدأت بذلك مرحلة الصراعات على السلطة السياسية،كما حدث في زيمبابوي عند استقلالها ،ولقد درست تلك الوضعية آنلو في دول العالم الثالث ،ووصلت إلى نتيجة مفادها " أن الصراع العرقي يمكن أن يظل قائما وعائقا ومضرا لبناء الدولة وبخاصة عند ما يشتد الصراع حول الزعامة والسلطة السياسية ."[3]

ومما لا شك فيه أن الإستعمار ترك هيئات سياسية واقتصادية لا تلائم وضعية البلاد بعد الإستقلال ،فمثلا الدستور اللبناني الذي فرضه الإستعمار الفرنسي أدى إلى تعميق الفجوة بين مختلف الطوائف،وكذلك الدستور النيجيري ترك فجوة كبيرة بين الإقليم الشمالي والجنوبي،مما أدى إلى سيطرة الشمال على الحكم بسبب إقليمه الكبير المساحة والكثيف السكان ، وأخيرا أوغندا لهو خير مثال على ذلك ،فالدستور الذي تركه الإستعمار البريطاني بعد الإستقلال ،"أعطى امتيازات لقبيلة بجندا التي تسكن جنوب العاصمة ،هذه الوضعية أدت إلى الإطاحة بالحكومة وإقامة حكومة شمالية بزعامة أوبوتي كرئيس الجمهورية ." ومنذ ذلك الحين بدأت حرب الإنقلابات، حيث قبيلة تطيح بقبيلة أخرى من الحكم (5).

---

1) Afrique Defense.op.cit.

2) Ibid.

3)C.H.Enloe.Ethnic Conflictand Political Development.OP.cit.p.70.

4)The Economist June 20 1987.

5) أوبوتي أطيح به من طرف عيدي أمين وأمين أطيح به من طرف اوبوتي الذي أطيح به من طرف موسوفيني وهكذا.

، و معظم حكومات الدول النامية تعتبر أنظمة عسكرية ، وكما سبقت الإشارة فإن الخريطة السياسية تعطي أهمية كبرى للضباط العسكريين ، ولا غرابة في ذلك فإن الحكومات العسكرية تتكون عادة من مجموعة عرقية واحدة أو مجموعتين . والضباط العسكريون يعتبرون عنصرا هاما لحفظ الإستقرار السياسي وزعزعته ،وعلى هذا فالإنقلابات العسكرية تفسّر بانقلابات عرقية . ومثل تلك الإنقلابات تؤثر على ميزان القوى وتمنح امتيازات لجماعة عرقية معينة وتحرم الأخرى من المشاركة في السلطة ،وهذا ما حدث فعلا في غينيا ،فوصول الرئيس كونتي الى الحكم ، أدى الى عزل قبيلة البوهل من الحكم،وأصبحت قبيلة السوسو ،التي ينتمي اليها الرئيس كونتي،هي المسيطرة على المراكز السياسية والإقتصادية للبلاد "،وفي البنين استخدمت المجموعة العرقية الشمالية الإنقلاب لإزاحة الضباط ذوالأصل العرقي الجنوبي من قبائل فان ويوروبا .[1]

ورئيس الجمهورية في افرقيا يفضل أن تكون المناصب الحساسة في يد قبيلته ،ويصدق هذا على الزائير،فرئيس أركان القوات المسلحة الجنرال الوركي اندو" Elurki Monga Andu هو من نفس قبيلة رئيس الجمهورية الزائرية قبيلة نجواندن Ngwanden [2]، وفي الطوغو نجد" 90 ٪ من الجيش يرجع إلى قبيلة كابيي Kabyes التي ينتمي إليها إياد.[3] ويمكن القول ،أن الدولة إذا ما أرادت الإستقرار فلا بد لها من إيجاد توازن عرقي، و من التحاليل السابقة نستنتج،أن أكثر من سنين بلدا هدده الصراع العرقي.[4]

وأهم نتائج القسم النظري تتمثل فيما يلي :

1- إن العرقية كمفهوم سياسي حديث له دلالات ثقافية ولكنه يتركز حول الشعور والإعتقاد بالإنحدار من أصل واحد بغض النظر عن مصداقية هذا الشعور من الناحية العلمية .

2- إن النظريات الكلاسيكية في العلاقات الدولية - لاسيما الواقعية - لم تستطع إدراك أثر التفاعل في البنية الداخلية على السلوك الدولي الخارجي، وبالتالي لم تتمكن من

---

1)C.H.Enloe.Ethnic Soldier.op.cit.148.

2)Africa Confidential September 1986.

3)" " " " " October 1986.

4) W.Bell and W.E.Freeman edt.Ethnicity and National Building.Comparative International and Historical Perspectives.(London:Sage Publication1974.)p.11.

إدراك أثر العرقية وهو أمر يتضح في إدراك نظرية النظم التى اعتبرت العرقية إحدى مقومات النسيج الدولي.

3- إن أزمة العرقية هي في عدم إيجادها لمتوسط ذهبي يجمع بين فكر سياسي معاصر يدفعها لتحقيق ذاتها لمستويات مختلفة وواقع دولي يصدمها بالحدود المقدسة والتوجه نحو بناء الكيانات الكبرى .

4- إن الظاهرة لها صفة الشمولية ، فهي موجودة في مختلف الدول بغض النظر عن مستوى التطور أو التباين الإيديولوجي أو الحجم (دول كبرى أو صغرى)، ولا يبدو أن أيا من هذه النماذج أو الإيديولوجيات قد أوجدت حلا نهائيا للمشكلة .

5- إن العرقية هي إحدى أدوات التأثير التي تستخدمها الدول للتأثير على البنيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية للدول الأخرى ، وسنرى كل هذه النتائج مجسدة فى نموذج نيجيريا الذي سنركز عليه القسم الثاني من هذه الدراسة .

الفصل الثاني

دراسة خاصة عن نيجيريا

تقديم :

بعد أن استعرضنا في الفصل الأول أهم النظريات التي تتعلق بالمجموعة العرقية . فإنه من المفيد أخذ بلد معين ودراسته كنموذج حتى يمكن لنا فهم وزن وأثر المجموعة العرقية على استقرار الدولة ، ويرجع اختيارنا لنيجيريا لعدة اعتبارات هي على الترتيب :

1- نيجيريا هي أكبر الدول الإفريقية من حيث السكان.

2- لها أكثر من 400 مجموعة عرقية تتكلم لغات مختلفة ولها عادات متباينة .

3- حدة الصراعات العرقية بين مختلف المجموعات العرقية .

4- قيام حرب أهلية استمرت ثلاث سنوات : انفصال بيافرا عن نيجيريا وتدويل القضية .

والدراسة لا تتطرق إلى تفاصيل الحرب الأهلية ، بل تركز على أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى قيام الحرب الأهلية ، ولهذا شملت الدراسة على: التطور التاريخي لنيجيريا مستعرضين البنيات الإجتماعية المختلفة التى تشكل المجتمع النيجيري مثل أهم القبائل التي تسكن الأقاليم المختلفة وتباينها بعضها بعض من حيث اللغة ، الأصل ،الدين،التراث الحضاري والفكري.

ونتطرق كذلك إلى البنية الدستورية وما نتجت عنها من صراعات وتنافس بين مختلف المجموعات العرقية ، وبروز الأحزاب السياسية التي لعبت الدور الرئيسي في الحياة السياسية النيجيرية وما تركته من تحالفات وصراعات على السلطة ومشكلة التعداد السكاني التي أدت إلى حدوث انقلاب عسكري قاده الإيبووسيطرتهم على الحكم مما نتج عنه رد فعل عنيف من طرف قبائل الهوسة الفلاني،وتدهور العلاقات بين الشمال والجنوب الذي أسفر عن اندلاع اضطرابات وقيام دولة بيافرا .

وفى الفصل الاخير نحلل تدويل قضية بيافرا وتدخل القوات الكبرى في القضية .

المبحث الأول

البنيات المختلفة لنيجيريا

المطلب الأول البنية التاريخية لنيجيريا.

كانت نيجيريا قبل الإستعمار عبارة عن مجموعة من القبائل المتناثرة والمتباعدة يبلغ عددها حوالي 400 مجموعة عرقية وتتكلم أكثر من 200 لهجة محلية، وتلك القبائل لها عادات وتقاليد وثقافات تختلف جذريا بعضها عن بعض، ولها أنظمة سياسية متباينة، وكانت منعزلة عن بعضها البعض، حيث لا يوجد أي ترابط عرقي أو تاريخي مثل قبائل الهوسة فلاني والإيبو، اليوروبا....

يعتبر البرتغاليون أول المغامرين الأوروبيين الذين دخلوا نيجيريا ثم تبعهم الأسبان وأقام كل منهم مراكز تجارية على السواحل الغربية لإفريقيا، ولقد حدث صراع بين كل من البرتغاليين والأسبان مع الأنجليز حول تلك المناطق، انتهى بانتصار البريطانيين، وبهذا بدأ الأنجليز يدعمون مراكزهم التجارية في افريقيا الغربية وخاصة نيجيريا وذلك ابتداء من سنة 1861، ولقد ازدهرت تجارة الرقيق انذاك وخاصة على السواحل الغربية الإفريقية، حيث كانت المناطق النيجيرية الجنوبية الغربية الواقعة على المحيط الأطلسي تشكل مركزا هاما لتجارة الرقيق، وقدر البحار الأنجليزي جون آدمس الذي زار إفريقيا الغربية في القرن 18 "أن حوالي 370 ألف من قبائل الإيبو قد بيعوا لتجار الرقيق في فترة لا تتجاوز 20 سنة."[1]

الأمة النيجيرية هي من صنع بريطانيا، واسم نيجيريا مشتق من كلمة نيجر ومعناه أسود، وأول من اقترح تسمية تلك المنطقة هي "الآنسة فلورا شو التي كانت مراسلة لصحيفة التايم البريطانية، وأصبحت فيما بعد زوجة اللورد لوقار، في مقال كتبته يوم 8 جانفي سنة 1897"[2]، وقبل ذلك كانت تسمى من طرف الجغرافيين وسط السودان، دولة الهوسة

---

1) F.A.O. Schwarz. Nigeria, The Tribes, The Nation or The Race. The Politics of Independence. (Cambridge: University Press. 1968.) p.5.
2) The Economist. 24 october 1970.

وأخيرا نيقريتا أي شاطئ العبيد، واسم نيجيريا اعترف به رسميا في مجلس العموم البريطاني سنة 1899 أثناء مناقشة الشركة الملكية للنيجر.

إن حصول بريطانيا على مستعمرة نيجيريا كان نتيجة لتقسيم افريقيا مابين الدول الكبرى وذلك في مؤتمر برلين سنة 1844- 1845 ،ومثل الوفد البريطاني اللورد لوجار وتم تقسيم مناطق النفوذ الإستعماري في افريقيا مابين الدول الأوربية على "أن تتخلى الحكومة البريطانية عن افريقيا الغربية والإستوائية لكل من فرنسا وألمانيا وملك بلجيكا مقابل اعترافهم بالنفوذ البريطاني لأربعة مناطق من افريقيا الغربية"[1]. إن الرقع الجغرافية التي استولت عليها الدول الإستعمارية قسمت مثل تقسيم الكعك متجاهلين التنافر العرقي ، والغريب في الأمر ،أن رسم الحدود كان يتم على طاولة عليها خرائط وأقلام لتعيين الحدود حتى في مناطق لم يضع عليها الرجل الأبيض قدمه مثل ما أكد ذلك اللورد سالزبوري: "لقد كنا نتنازل عن الجبال والبحيرات لبعضنا البعض ...ولم نكن نعلم بدقة أين تقع تلك الجبال والأنهار والبحيرات"[2] ، وكذلك شهادة المفوض العام البريطاني في نيجيريا "في تلك الأيام كنا نأخذ قلم ومسطرة وورقة ونرسم الخطوط الزرقاء ، وأتذكر في يوم من الأيام كنت مع أمير محاط بقبيلته ولحسن الحظ لم يعلم أن بقلمي الأزرق كنت ارسم خطوط حدود إقليمه"[3].

لقد تمكنت الشركات البريطانية من التوغل إلى داخل نيجيريا وذلك بقيادة الشركة الملكية للنيجر التي أنشأها جورج جولدي، وتمكن من إعادة النفوذ الإقتصادي البريطاني إلى تلك المنطقة ، حيث وجد الشركات البريطانية مشتتة وتتنافس فيما بينها،مما أدى إلى دمج أربعة شركات تحت اسم شركة واحدة وهي الشركة الإفريقية المتحدة ،وأصبح جولدي نائب مدير الشركة ،ثم أرسل لوجار إلى إدارة تلك الشركة التي سميت فيمابعد الشركة الملكية للنيجر،وعين لوجار كحاكم عسكري لنيجيريا سنة 1900.

---

1)J.M.Ostheimer.Nigeria PoliticS.(London:Harper and Row1975.)p.18
2)A.Agwencho Nwankwo and Udochukwu Ifejiko. The MakinG of a Nation Biafra.(London:Herst Company1969.)p.10.
3) IbiD.p.10.

.. وكانت نيجيريا عبارة عن إدارتين منفصلتين[1] واحدة في الشمال وعاصمتها كادونة وإدارة في الجنوب وعاصمتها لاجوس ، وكل إدارة كانت منفصلة عن الآخرى ومستقلة عنها، وفي سنة 1911 اقترح موريل تقسيـم نيجيريا إلى أربعة أقاليم :الإقليم الشمالي والغربي والشرقي والوسط[2] ، ولكن لوقار رفض ذلك التقسيم ،واقترح تامبل سنة 1913 تقسيم نيجيريا إلى سبعة أقاليم وهي إقليم الهوسة[3] ،الإقليم الغربي ،الوسط ،الشـرق، الهضاب وأراضي التشاد ورفض ذلك الإقتراح، ولم يتم تقسيم نيجيريا إلا في سنة 1914، حيث بقيت مقسمة إلى قسمين ،لكن تم توحيد الإدارة الشمالية والجنوبية تحت إدارة واحدة، "ولقد قرر جلالة الملك أن كل البلاد من البحر إلى قرب الصحراء في الشمـال ومن البلاد الفرنسية في الغرب إلى الكاميرون الألمانية في الشرق ستشكل بلداً واحـداً وتحت حكم الحاكم العام ، المقاطعات الجنوبية تسمى بجنوب نيجيريا وتكون تحـت إدارة الملازم تامبل والأقاليم الشمالية تحت قيادة موريل ولاجوس تحت قيادة جيمـس."[4]

لقد وجد لوقار نفسه كقائد لبلد شاسع لا يعلم كم عدد سكانه والقبائل التي تكونه ، وتوحيد الشمال مع الجنوب ما هو إلا توحيد على الخرائط فقط،ففي تلك الفترة لم يتـم أي احتكاك بين سكان الشمال وسكان الجنوب ولذلك كيف يتم تنمية الوحدة الوطنيـة إذا أخذنا بعين الإعتبار التنافر العرقي وما ينتج عنه من اختلاف في الأصل ،اللغـة ، الدين،العادات .لقد وجد لوجار صعوبة كبيرة للسيطرة على الإقليم الشمالي وذلك بسبب كثافته السكانية واتساع مساحته وانعدام المواصلات ،ولم يجد أية وسيلة لفرض نفوذه سوى تطبيق الحكم الغير المباشر في ذلك الإقليم ، وهناك عدة عوامل جعلت نظام الحكم الغير المباشر كنظام طبيعي للشمال، فمجتمع الهوسة له تقاليد عريقة في الحكـم والإدارة ،حيث أن أغلب القوانين المطبقة مستمدة من الشريعة الإسلامية ، وسياسـة بريطانيا كانت تهدف إلى إبقاء نظام الحكم التقليدي وجعله في خدمة الإستعمـار،

---

1) ،2) ،3)، انظر ملحق الخرائط خريطة رقم 1،2،3.

4)A.H.M.Kirk Green.Lugard and The Amalgamation of Nigeria.(London: Frank Cass 1968.)P.97.

"هدفنا هو الحكم عن طريق الحكام التقليديين نرقيهم في السلم الإداري ...ولا يمكن لنا عمل أي شيء بدونهم ،وأملي أن نضعهم لجهتنا حتى يتلاءموامع الإمبراطورية البريطانية "[1]، ولم يكن لدى بريطانيا اختيار آخر سوىتطبيق الحكم الغير المباشر وذلك للأسباب الاتية : اتساع مساحة الإقليم الشمالي ،نقص في عدد الضباط البريطانيين الراغبين والقادرين على العمل في ظروف مناخية قاسية ،انعدام المواصلات ،طرق قليلة وأغلب الأنهار لم تكن صالحة للملاحة ،وطيلة حكم لوجار "عمل على المحافظة على السلطة التقليدية للأمراء فمثلا عند مقابلته لسلطان سكوتو أكد له الدفاع عن الديانة الإسلامية من التدخلات الخارجية "[2].

وأما في بقية الأقاليم الغربية والشرقية فطبق الحكم المباشر ،وذلك أن اقليم اليوروبا قليل المساحة والسكان ولم تكن لـه تقاليد الحكم وذلك بسبب احتكاكهم بالأروبيين ، وفي الإقليم الشرقي حاولت بريطانيا تطبيق الحكم الغير المباشر، لكن وجدت غياب في أجهزة إدارية وسياسة مركزية ،لأن الإقليم الشرقي يتكون أساسا من وحدات تقليدية متجزئة مبنية على أساس العائلة.

المطلب الثاني : البنية الإجتماعية للأقاليم

إن الحدود الإصطناعية التي رسمها الإستعمار في افريقيا أدت إلى تقسيم عدة قبائل بين عدة دول،حيث أصبحت "قبائل اليوروبا مقسمة بين دولتي نيجيريا والبنين ، وقبائل الهوسة مقسمة بين النيجر وشمال غانا ونيجيريا ،في حين قسمت قبائل الكانوري بين كل من مالي،النيجر، السنغال ،بوركينا فاسو ونيجيريا "[3].

ونيجيريا ما هي إلا عبارة عن تجمع لعدة قبائل متناثرة ومتباينة في الأصل واللغة والدين والتراث الحضاري ،هل تتم الوحدة بسهولة أم تواجهها صعوبات ؟ ولمعرفة ذلك لا بد من دراسة الأقاليم المختلفة لنيجيريا.

1- الإقليم الشمالي :"تبلغ مساحته 280 الف ميل مربع وبهذا فهو من أكبر الأقاليم في نيجيريا منحيث المساحة وكذلك السكان،فحسب إحصاء 1953 ، بلغ عدد سكانه حوالي

---

1)Richard.L.Sklar and C.S.Whitaker in Political Parties and National integration in Tropical Africa edt By James.S.Coleman and Carl.S. Roberg.(Berkley:1966.) p.26.

2)M.J.Balogun.Public Administration in Nigeria .A Development Approch (Nigeria:Mac Millan.)P.70.

3)Raph Uwechu.Reflection on The Nigerian Civil War.(New york:African PublishinG Corporation.1971.)p.6.

17 مليون نسمة وأهم القبائل التي تسكنه هي: هوسة hausa 5،6 مليون، فولاني Fulani 5،1 مليون نسمة، كانوري Kanuri 800 ألف نسمة، التيف Tiv 500 ألف نسمة، نوب Nupe 350 ألف نسمة، اليوروبا 350 ألف نسمة، وقبائل أخرى صغيرة يبلغ عددها 5 ملايين، وبه أكثر من 220 مجموعة لغوية [1]، وقبائل الهوسة فلاني يتمركزون في مدن كانو، سكوتو، وزاري، حيث يمثلون على الترتيب 62٪، 61٪، 50٪ من مجموع سكان ذلك الإقليم، وتوجد كذلك قبائل إيدوما Idoma، إيجالا Igala وإيبورن Iborn، ومعظم الإقليم الشمالي يدين بالدين الإسلامي باستثناء القبائل التي تقطن في الجنوب وخاصة الحزام الأوسط، إذ يوجد حوالي 3،4 مليون من الوثنيين و550 ألف مسيحي [2] وهذا حسب إحصاء سنة 1953.

و دخل الإسلام إلى نيجيريا ما بين نهاية الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر عن طريق السودان [3]، وقبائل الهوسة هم الذين ادخلوه [4]، ولقد كانوا قبائل رحل وظيفتهم الرئيسية هي الرعي وتوزعوا على عدة مناطق من افريقيا الغربية وخاصة مناطق السافانا: السينغال، غينيا، نيجيريا... فالبعض من قبائل الفولاني استقروا في المدن النيجيرية والبعض الآخر في القرى، مما أدى بتلك المجموعة إلى الإنصهار والإندماج والتزاوج مع قبائل الهوسة، وبهذه الطريقة لم يحدث أي خلاف بين المجموعتين، اذ أصبحوا يمثلون ثقافة واحدة ونظاما واحدا ومن ثم مجموعة عرقية واحدة. [5]

ولغة الهوسة مرتبطة باللغة الحامية السامية، والهوسة هي اللغة المسيطرة على الإقليم الشمالي، سواء على المستوى الإداري أو التعامل اليومي، أما اللغة الأنجليزية فهي مستعملة بنسبة 1،2٪ فقط، وهذا بالطبع قبل الإستقلال، نتيجة لتطبيق الحكم الغير المباشر من طرف اللورد لوجار على الإقليم الشمالي.

ومن الناحية الثقافية فالشمال كان متأخرا إذا ما قورن ببقية الأقاليم الأخرى،

---

(1) انظر ملحق الخرائط خريطة رقم 7.

2) R.Sklar. Nigeria Political Parties. (Princeton University Press. 1968.) p.6

3) IbiD. p. 136.

4) Herve Laroche. La Nigeria, Que Sais Je? (Press Universitaire de France 1968.)

5) حول الإسلام في نيجيريا انظر. Gy. Nicolas. Metamorphose de L'Islam Nigerian.

فمثلا سنة 1950 كان حوالي 2% من تلاميذ مقاطعة سوكوتو يزاولون تعليمهم في المدارس الإبتدائية ،أما التعليم الجامعي فقد كاد أن يكون منعدما حتى نهاية الخمسينات،فإذا أخذنا جامعة إيبادن كعينة لسنة "1959،فإن التعليم الجامعي اقتصر على 333،406 ، 22،31طالب يمثلون على التوالي قبائل اليوروبا،الإيبو،الإيبيبيو وإيجه ،بينما لم يلتحق بالتعليم العالي سوى 6 طلاب من قبائل الفولاني وثلاثة من الهوسة"[1] ، فالتبشيرات المسيحية كانت هي السباقة في إنشاء نظام تربوي ثم أصبحت أنجلترا هي المسؤول المباشر عن النظام التربوي والتعليمي ابتداءا من سنة 1920،ومحتوى البرنامج لم يتطرق إلى "دراسة تاريخ نيجيريا وإنما تمجيد الملكة والإمبراطورية البريطانية"[2] .

وتلك الوضعية الثقافية لإقليم الشمال ،أدت به إلى الإعتماد إلى درجة كبيرة على اليد العاملة الماهرة الجنوبية وخاصة قبائل الإيبو الذين مارسو مهن السياقة،الطب ، لكن الشمال استطاع في الستينات أن يلحق بالركب الحضري .
ويتسم المجتمع الشمالي السياسي بنظام الأمراء والسلاطين،حيث كان هناك سلطان سوكوتو،أمير كاتسينا ،كانو...وهي سلالة حاكمة من الجد إلى الإبن،ونجد هناك اتحاد ما بين السلطة السياسية والدينية ،حيث أن الدين الإسلامي يطبق في عدة مجالات القضائية ،الإقتصادية والإجتماعية .

ويتسم الإقليم الشمالي بتواجد العديد من مناجم الفحم والحديد ،كما أنه يعتبر المصدر الرئيسي لتزويد نيجيريا بالطاقة الكهربائية ،ويكثر فيه النشاط الزراعي مثل الحبوب ،القطن وتربية الأغنام ،مما أدى بقبائل الجنوب إلى الهجرة نحو الشمال،لكن قبائل الهوسة فلاني حاولوا بكل الوسائل احتكار التجارة في وجه المنافسة للقبائل الجنوبية المهاجرة ،وحسب دراسة قام بها كوهن وجد "أن الهوسة أرسوا

---

1)R.Sklar.op.cit.p.136.

2)Garvin William .Nigeria A Political Economy In Garvin William edt. Nigeria Economy and Sociology.(London:Rex College.1976.)p.28.

تنظيمات متعددة سياسية وإدارية وايديولوجية ،والهدف من تلك المؤسسات هو منع أي شخص أجنبي من ممارسة النشاط التجاري في بعض مناطق الإقليم الشمالي "[1]

2- الإقليم الشرقي :تبلغ مساحته حوالي 290 ألف ميل مربع ،وهو ثان إقليم من حيث المساحة، وحسب إحصاء سنة 1953 كان عدد سكان الإقليم الشرقي حوالي 7،2 مليون نسمة ،5مليون أو 61٪ ينتمون إلى الإيبو، أما القبائل الأخرى فتسكن المناطق الجنوبية والشرقية وأغلبهم من إيبيبيو Ibibio 15٪ من مجموع سكان الإقليم ،ويوجد حوالي 75 ألف من قبائل ايفيك وكالاباز Efik-Calabar، 265 ألف من الإيجه Ijaw يقطنون في ساحل نهر دلتا النيجر "[2] ،وقبائل الإيبو هم غالبية سكان الإقليم الشرقي وينقسمون إلى أكثر من ثلاثين فرعا قبليا، وقد حدث تنافسا حادا بين فرعي قبيلة الإيبو وهي قبيلة اونيتشا Onitsha وقبيلة أواري Owerri حول الزعامة السياسة لشعب الإيبو، والديانة السائدة هي الوثنية والمسيحية، وتصارعت عدة كنائس بعضها مع بعض لفرض مذهبها وأهمها الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ،والكنيسة السكوتلاندية وكلتيهما تنافست أيضا مع الديانة الوثنية .

وإذا نظرنا إلى القبائل الشرقية فلا يجمع بينهم أي عامل مشترك ثقافي أو عرقي فمثلا قبيلة ليفيك تختلف اختلافا جذريا عن الإيبو من حيث العادات والتقاليد ،فنظام الحكم عند الإيفيك ملكي بينما عند الإيبو عائلي.

ومن الناحية الإقتصادية فإن إقليم الشرق به ثروات معدنية وهي الفحم والحديد والبترول، وقبل اكتشاف البترول ،كانت من أفقر الأقاليم وذلك راجع إلى:

1- الكثافة السكانية المرتفعة "269 شخص في الميل المربع مقارنة مع الغرب 48 والشمال 67 في الميل المربع وهذا حسب سنة 1953."[3]

2- قلة الأراضي الصالحة للزراعية ،مما دفعهم إلى الهجرة نحو الإقليم الشمالي والشرقي بحثا عن العمل،وقد مكنتهم خبرتهم وثقافتهم من الحصول على العديد من المناصب

---

1) R.cohen.Labor and Politics in Nigeria.(London:Heineman1974.)p.27.

2) R.Sklar.op.cit.p.13.

3) Ibid.p.13.

في الأقاليم الأخرى أين مارسوا مهن الطب ،الصحافة والتجارة حتى وصل عددهم 2 مليون في الإقليم الشمالي، وبعد اكتشاف البترول أصبح ذلك الإقليم من أغنى الأقاليم فينيجيريا .

3- الإقليم الغربي:تبلغ مساحته حوالي 30 ألف ميل مربع،والقبائل المسيطرة هي قبائل اليوروبا المقسمة بين نيجيريا والبنين ،وحسب إحصاء سنة 1953 فإن أكثر من 70 % أو 6 مليون هم من اليوروبا[1] ، ويمكن ملاحظة 9 قبائل ثمانية في الإقليم الغربي ولاجوس والتاسع في المناطق المجاورة لإقليم الشمال واليوروبا يسكنون في الإقليم الجنوبي الشرقي، وأهم القبائل هي كالآتي[2]: إتسيكيري Itsikiri، إيدو Edo وإيجو Ijaw ،يسكنون الإقليم الدلتا[3]،وفي المناطق الجنوبية نجد قبائل إجبالا Igbala وإجمورا Igmora، وإيرودو Urodo وفيما يخص الديانات فنجد 37% من السكان مسيحيين و33 % من المسلمين و30 % من ديانات أخرى معظمهم وثنيون،[4] وأغلب سكان الإقليم الغربي الشمالي هم من المسلمين، وسكان الإقليم الغرب الأوسط والشرق مسيحيون وفي الجنوب نجد الوثنيين .

4- إقليم الوسط الغربي: أنشئ سنة 1963 وقبل ذلك كان جزءا من الإقليم الغربي ،ومساحته حوالي 15 ألف ميل مربع وعددسكانه حوالي 2،7 مليون نسمة وهو يمثل 10 %[1] من سكان نيجيريا ،ويتشكل من مقاطعتين بنين وأواري، وبه أربعة قبائل رئيسية هي بنو Benu، صربو Sobo، جيكري jekri وإيجو Ijaw[5] والديانة السائدة هي المسيحية والوثنية .

فإذا نظرنا إلى الأقاليم الأربعة فنجدها تختلف اختلافا جذريا من حيث العادات، التقاليد، اللغات ، الدين ، التاريخ والمستوى الثقافي، وذلك التباين نجده في داخل كل إقليم على حده ، وهذا يعني غياب التراث المشترك للمجموعات العرقية التي تكون الدولة النيجيرية مما يؤدي إلى صعوبة تحقيق الوحدة الوطنية وبروز القومية النيجيرية .

---

1) Sklar.op.cit.p.13.

(2) انظر خريطة رقم 8

3) Ibid.p.13.
4) Ibid.p.15.
5) Ibid.p.47.

المطلب الثالث :البنية الدستورية

لقد دارت عدة مناقشات بين النيجيريين والبريطانيين حول أفضل نظام سياسي يلائم التنافر العرقي في نيجيريا، فعند الحرب العالمية الثانية ،كانت نيجيريا عبارة عن تجمع جغرافي فرضه الإستعمار البريطاني على نيجيريا، ولم يتم تحقيق الوحدة الوطنية وهذا باعتراف زعيم الحزب الشمالي السيد أبو بكر طفاوة بلاوة سنة 1947م"منذ توحيد مقاطعات نيجيريا الشمالية والجنوبية سنة 1914 ، نيجيريا كدولة موجودة في الخرائط فقط، فهي ما زالت بعيدة كل البعد عن تحقيق الوحدة الوطنية ،لأن شعب نيجيريا يختلف اختلافا جذريا بعضه عن بعض من حيث الجذور التاريخية والثقافية ، "[1] ففي تلك الفترة لم يكن هناك إحساس وشعور بالوحدة الوطنية وكانت القبلية والجهوية والإقليمية هي التي تسيطر على الحياة السياسية والإقتصادية، وهي نتيجة طبيعية للإستعمار البريطاني الذي غرس النزعة القبلية بسبب سياسة فرق تسد التي طبقها الحاكم العسكري ريتشارد.

فلقد أصدر دستور سنة 1946 ،ولم يتم مناقشته من طرف الشعب النيجيري أويتم استشارتهم ، وأهم محاور ذلك الدستور هي:

1- تقسيم نيجيريا الى ثلاثة أقاليم[2]: الإقليم الشمالي ،الشرقي والغربي.

2- تقسيم نيجيريا "إلى ثلاثة مجالس جهوية لكل من إينوجو (الشرق)،كادونة (الشمال) وإيبادان (الغرب).

3- تأسيس مجلس للحكام التقليديين في شمال نيجيريا فقط.

4- يتم اختيار خمسة أعضاء لتمثيل المجلس المركزي التشريعي من طرف سلطات البلدية ،ويجتمع المجلس التشريعي في كل من لاجوس ،إيبادان وإينوجو."[3]

ودستور ريتشارد أدى إلى تشجيع القبلية والجهوية لذلك يعتبر دستور فرق تسد،حيث

---

1)A.Agwencho.op.cit.p.30.

2) انظر ملحق الخرائط خريطة رقم 9.

3)Oyedeye Oyedrian in Background to military rule in NigeriaGovernment and politics Under Military rule 1966-1979.(London:Mac Millan1979)p.3

ركز على عواصم الأقاليم الثلاثة التي تمثل المجموعات العرقية الكبيرة دون أخذ بعين الإعتبار تمثيل المجموعات العرقية الصغير ، وكان يجب تأسيس المجالس الوطنية بدلا من المجالس الجهوية ،وكذلك أعطى حرية التشريع للإقليم الشمالي دون الأقاليم الأخرى .

وعند تعيين الحاكم ماك فرسون،بدأ في إعادة النظر في الدستور السابق ،"ولهذا الغرض، عقد اجتماع في مدينة إيبادن سنة 1950 ،وحدث خلاف حول نسبة التمثيل في المجلس التشريعي بين الشمال والجنوب،فالشمال طالب 50% من المقاعد على أساس حجمه السكاني لكنه لقي معارضة من طرف وفد الجنوب (الإقليم الغربي والشرقي)،مما أدى بوفد الشمال بتهديد بالإنفصال عن نيجيريا إذا لم تمنح له 50% من المقاعد ولبيت مطالبه،مما نتج عنه سيطرتهم على الساحة السياسية حتى سقوط الجمهورية الأولى .

والمجلس التشريعي يتكون من"148 عضو ،136 منتخبين من طرف الأقاليم ومنح للشمال حق انتخاب 68 عضو أي 50% للشمال و34 عضو للشرق والغرب"[1].

ويعتبر ذلك الدستور أول خطوة نحو النظام الفيدرالي،لأنه أعطى حرية التشريع للأقاليم الثلاثة وكذلك حرية اختيار الممثلين للبرلمان الفيدرالي ،وبالرغم من الصلاحيات التي أعطيت للأقاليم، فذلك الدستور أحدث عدة أزمات أهمها بين الشمال والجنوب إذ رفض الشمال توحيد الأجهزة السياسية لنيجيريا .

وفي سنة 1954 صدر دستور اجديد اوهو دستورفيدرالي حيث فصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وخلال تلك الفترة اقترح أوولو تقسيم نيجيريا إلى "تسع ولايات فدرالية الإقليم الغربي 2،الإقليم الشرقي 3 والإقليم الشمالي 4 ، وفي سنة 1945 اقترح الدكتور أزيكوي تقسيم البلاد الى تسع ولايات ، وطالبت المجموعات العرقية التي تسكن الحزام الأوسط بإنشاء ولايات خاصة بها."[2]

ولقد كان الغرض من إنشاء تلك الولايات هو إيجاد حل لمشكلة العرقية حتى تتمكن كل

---

1)Oyedeye oyedrian.op.cit.p.5

2)Margery Perham.Nigerian Civil War.(African Contemporary RecorD1968-1969 p.682.

مجموعة عرقية من الإحتفاظ بهويتها وتنمية ثقافتها وتشارك في اتخاذ القرار، سواء على المستوى الإقليمي أو الفيدرالي ،فالحكومة البريطانية لم تأخذ تلك الإقتراحات بعين الإعتبار وقسمت نيجيريا إلى ثلاثة أقاليم فقط.

وهناك اعتقاد بأن النخبة القبلية التي تمثل الأقاليم الثلاثة: الإيبو،الهوسة واليوروبا قد طالبت من الإستعمار البريطاني إنشاء أقاليم خاصة بها حتى يمكن لها أن تدعم مراكزها وتسيطر على الإقليم والمجموعات العرقية الصغيرة ،والتقسيم السابق للولايات هو الذي أصل التباين العرقي وعمل على الإحتفاظ وهيمنة المجموعات العرقية الكبيرة على الصغيرة ونتج عنه إخماد طموحاتها وفقدت هويتها ولم تستطع التخلص من نفوذ القبائل الكبرى ،وهكذا حطمت آمال المجموعة الصغيرة للعرقيات في إنشاء ولايات جديدة .

إن إنشاء ولايات جديدة كان يؤدي إلى استتباب الأمن وتحقيق الإستقرار للدولة الفيدرالية وما سينجم عنه من تدعيم مصداقية الحكومة وتوفر فرص متساوية للعمل بغض النظر عن الأصل العرقي"[1] ،تلك الوضعية لو تحققت لكان بإمكان نيجيريا أن تتجنب عدة أزمات سياسية ، إلا أن الإستعمار البريطاني والحكومة المدنية بعد الإستقلال بقيتا محافظتان على الوضع القائم .

ولقد تنافست المجموعات العرقية الثلاثة على السلطة الفدرالية وخاصة البرلمان،هذا الأخير كان يتكون سنة 1957 من 312 عضو منتخبين عن طريق الإقتراع العام ، أما السلطة الفيدرالية التنفيذية فتتكون من مجلس الوزراء يرأسه الوزير الأول ويوجد كذلك النواب الإقليميون، واختصاصات سلطات الحكومة الفدرالية منصوص عليها في 44 بند من بنود الدستور وتتمثل في المسائل الآتية الجمارك،الهجرة ،المسائل الأجنبية والدفاع ،هذا بالإضافة الى إعلان حالة الطوارئ في أية منطقة ترى فيها الدولة أنها تهدد الأمن والإستقرار للبلاد "[2] ،ونص كذلك على حق كل 45 ألف ساكن انتخاب عضو واحد يمثلهم في البرلمان.

والدستور النيجيري ساهم في خلق نوع من الصراع القبلي ليس بين القوى السياسية

---

1)F.A.O.Schwarz.op.cit.pp.87-88.

2)M.Ostheimer.op.cit.p.38.

على المستوى الفيدرالي والإقليمي وإنما بين الشمال والجنوب،وبما أن الشمال هو أول إقليم من حيث عدد السكان ،فهذا يؤدي به إلى احتكار السلطة السياسة للبلاد من خلال استحواذه على أكثر من نصف مقاعد البرلمان (إحصاء سنة 1953 الشمال 17 مليون ، الشرق والغرب ، 14،5مليون)،إذن النظام الفيدرالي كان غير متواز وهـــذا مخالف للمبادئ والقوانين المتعارف عليهافي النظام الفيدرالي،وهي عدم السمـــاح لأية ولاية أن تسيطر وتهيمن لأنها بإمكانها تحديد مستقبل ومصيرالولايات الأخـرى ، مما يمكن لها أن تستغل تلك الوضعية وتفضل ولاياتها عن باقي الولايات فيما يخـص التنمية الإقتصادية وهذا يؤدي إلى صراعات عرقية ما بين المحيط والمركز، إذن تلك الأغلبية السكانية للشمال مكنته من السيطرة على مسار الحركة التشريعية،وبالتالـي المصادقة على كل مشروع قانوني يلائم مصالحه وإلغاء كل ما من شأنه تهديد مصالحـه ، ولهم الكلمة الأولىوالأخيرة في تحديد الأولويات وتوزيع المناصب الإدارية والإقتصادية على مجموعتهم العرقية ،وفي ظل هذه الحقيقة،فإن "حظوظ مرشحي اليوروبا من أجـــل الحصول على منصب شغل تكون ضئيلة اذا كان المدير اختيار المرشحين من أصل عرقي شمالـي."[1]

ومن جهة أخرى فإن المجموعات العرقية الثلاثة الكبرى سيطرت على الأقالـيم الثلاثة كل على حده واستطاعت أن تحصل على فوائد ومزايا السلطة السياسية ،وهي على حساب المجموعة العرقية الصغيرة القاطنة في الأقاليم الثلاثة ،وأمام واقع كهذا لـم يكن لديها سوى ثلاثة اختيارات سياسية :

1- التحالف مع المجموعة العرقية المسيطرة في الإقليم الذي تقطنه لعلها تحصل على بعض المناصب السياسية .

2- التحالف مع حزب آخر خارج الإقليم سعيا منها لإضعاف الحزب القوي في الإقلـيم .

3- تقرير المصير والإنفصال عن الدولة .

وكما هو معلوم فنجاح أية حركة انفصالية قد يغري بالمجموعات العرقية إلى اتباع

1)P.C.Loyd.Ethnic Background to the Nigerian crisis,in Nigeria Politics and Military Rule Prelude to Civil War.edt by S.K.Panter Brick. (Unive rsity of london:1969)pp.5,6.

نفس السياسة،وبالتالي سيشكل تهديدا للوحدة الوطنية وكيانها المستقبلي.

فالدستور الذي وضعه الإستعمار البريطاني فشل في حل مشكلة القبلية ولم يقدم حلولا للقبائل الكبرى بين الشمال والجنوب ،والقبائل الصغرى،فعلى العكس،دعم النخبة السياسية التي قادت البلاد،وهذه الأخيرة كانت تتصارع فيما بينها من أجل الوصول الى السلطة ،وأهم نقاط الضعف في الدستور هي:

1- توزيع السلطة الدستورية يتناقض مع التوزيع الحقيقي للسلطة في المجتمع.

2- رعدم توازن الهيكل الفيدرالي بين الشمال والجنوب مما خلق الصراع بينهما.

3-حرمان المجموعات العرقية الصغيرة من المشاركة السياسية واظطهادها من قبل العرقيات الكبرى.[1]

4- أدى إلى بروز الجهوية والقبلية والقضاء على الشعور والإحساس بالوطنية.

5- فكرة الديمقراطية البرلمانية لم تتأقلم مع النظام الإجتماعي القبلي.

المطلب الرابع:التنافس والصراع بين مختلف المجموعات العرقية.

إن التركيبة الإجتماعية المعقدة السالفة الذكر والنظام الفيدرالي الغير موازي أديا إلى حدوث خلافات وصراعات بين مختلف المجموعات العرقية من جهة،وبين نفس المجموعة العرق بعضها عن بعض من جهة أخرى.

1- التنافس والصراع بين إقليمي الشمال والجنوب:بسبب وجود عدد كبير من الجنوبيين الذين يعملون في الشمال أدى إلى خلق جو مشحون بين الهوسة والجنوبيين، وتلك الوضعية نتجت عنه كراهية وعدم الثقة بين الإيبو والهوسة"[1]،وكانت نظرة الشماليين للإيبو المهاجرين نظرة أجانب قدموا لنهب ثروات الشمال،وقد لجأ سكان الشمال إلى وضع قيود وقوانين حتى لا يمكن للجنوبيين من السيطرة على النواحي الإقتصادية،فعلى سبيل المثال إن الشخص الذي يرجع أصله إلى الإقليم الشرقي لا يحق له استغلال قطعة أرض في الإقليم الشمالي إلا بموافقة

1)P.Schwarb.biafra.(New york:Library of Congress1971)p.4.

حاكم ذلك الإقليم، وتلك الموافقة من النادر جدا أن تمنح له."[1]

وهناك عامل آخر وهو اختلاف الأديان بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي والوثني، ففي بعض الأحيان، فإن تصرفات الجنوبيين في الإقليم الشمالي تزعج وتقلق كثيرا التقاليد والعادات الإسلامية، مما أدى إلى حدوث اظطرابات بين المجموعتين، وهناك عامل آخر ولد الصراع بين الشمال والجنوب هو عدم توازن البناء السياسي للدولة، ويعود إلى كبر حجم الإقليم الشمالي، إذ يقطن به اكثر من نصف سكان نيجيريا وبهذا يخول له الدستور انتخاب نصف أعضاء البرلمان، وهذا أدى إلى سيطرة الشمال على السلطة، والإيبو اعتبروا انفسهم أ" يمثلون الطبقة المثقفة التي يحق لها قيادة البلاد وليس النظام الإقطاعي الشمالي المتخلف."[2]

والعامل الأخير هو انحياز الحكام التقليديين للإستعمار البريطاني، فقد ارتبط الحكام التقليديون بالنظام الإستعماري، "وكانوا من أكبر المدافعين عنه"[3] بغرض المحافظة على مناصب الإمارة والسلطنة لإقليمهم ولهذا عارضوا فكرة الإصلاحات السياسة التي كانت تنادي بها الطبقات المثقفة مما نتج عنه صراع بينهما.

2- الصراع والتنافس بين إقليم الشرق والغرب أي بين الإيبو واليوروبا. لقد كانت قبائل اليوروبا والإيبو كل تدعي بتفوقها الثقافي، فاليوروبا وهي أول قبيلة تتحصل على شهادات جامعية، لذا ترى أنها أولى بقيادة النخبة المثقفة الجنوبية وذلك في سبيل إضعاف نفوذ الشمال "مما نتج عنه خوف كل مجموعة من السيطرة على الأخرى"[4]، وكلتا المجموعتين تنافست على السلطة السياسية في الإقليم الشرقي والغربي ولم تتمكن من التحالف ضد الشمال.

3- الصراع بين اليوروبا: حدث صراع بين اليوروبا حول أولا النخبة التقليدية المحافظة والنخبة الوطنية الجديدة، هذه الأخيرة أحست باحتكار الموارد الإقتصادية من طرف النخبة القديمة وخاصة فيما يتعلق بإدارة الأملاك والغابات. ثانيا بين "سكان المدن أو أبناء الأراضي واليوروبا النازحين والغرباء حول أملاك الأراضي وعلى بلدية الحكومة

---

1)F.A.O.Schwarz.OP.cit.p.5.

2)H.L.Bretton.Power and Stability in Nigeria.PoliticS of Decolonisation (New York:Longman Group 1973.)p.14.

3)Jimoh Lawal. Nigeria Class Struggle and the National Question in nigeria Dilemma of Nationhood Edt.by Joseph Okpara(New York:Greenwood 1972)p.86.

4)P.C.Loyd.op.cit.p.10.

الاقليمية، وثالثا بين اليوروبا المسلمين والمسيحيين حول الزعامة،المنح الطلابية والتدريس[1]

4- الصراع بين الإيبو: صراع ديني بين الإيبو البروتستانيين والكاثوليكيين في عدة مدن الإقليم الشرقي والصراع الثاني بين الإيبو الحضريين والنازحين.

صراعات وتنافس بين المجموعة العرقية الكبيرة والصغيرة داخل الإقليم:

1- الاقليم الشمالي:في الشمال نجد القبائل الصغرى مثل التيف والنوب كافحت وناضلت ضد هيمنة وسيطرة قبائل الهوسة،فلاني،وأنشأت لذلك الغرض مؤتمر الحزام الأوسط وطالبت بإنشاء ولاية خاصة بها،وتلك المنطقة متعددة الأعراق واللغات أكثر من 200 مجموعة لغوية[2] وهناك التنافس المسيحي الإسلامي بين قبائل إيجالا وإيجبارة من جهة والهوسة فولاني من جهة أخرى. وصراع آخر بين اليوروبا والهوسة،فقبائل اليوروبا التي تسكن في الإقليم الشمالي،طالبت الإنضمام إلى الإقليم الغربي،لكن مطالبهم رفضت سواء من طرف الإستعمار أوالحكومة المدنية، مما أدى إلى صراع وبروز حركات سياسية تتبنى الرجوع إلى الإقليم الأصلي.

2- الإقليم الشرقي:بالرغم من الإختلاف العرقي الذي يميز القبائل الصغرى لذلك الإقليم مثل إيفيك،إيبو وإيجه،لكن ذلك لم يمنعها من التكتل والإتحاد ضد هيمنة الإيبو،وأسست لذلك الغرض حركات سياسية سميت بحركة كالابار،التي طالبت بإنشاء ولاية خاصة بها تسمى ولاية ريفسر ولقيت مطالبهم بمعارضة من طرف الحزب المسيطر في الإقليم ومن الحكومة الفيدرالية على أساس أن تلك الولاية تنمي العداء ضد الإيبو[3]، ولم يكن لها بديلا سوى التحالف مع الأحزاب الأخرى ومعارضة الحزب المسيطر في الإقليم.

---

1) R.L.Sklar and C.S.Whitaker.op.cit.p.673.

2) R.L.sklar.op.cit.pp.344-345.

3) Ibid.p.4.

المبحث الثاني

الأحزاب السياسية والعرقية

المطلب الأول : ظهور الأحزاب وارتباطها بظاهرة العرقية

أولا : الحزب الوطني وحركة الشباب النيجيري : لقد بدأت الحركة السياسية في نيجيريا سنة 1923 حين سمح الإستعمار البريطاني لسكان لاجوس وكالابار بحق انتخاب ثلاثة ممثلين للمجلس التشريعي النيجيري، ولخوض تلك المجاليس،أسس هربرت ماكولي الحزب الوطني الديمقراطي النيجيري وكان "يسيطر عليه نخبة من المحامين ويتمركز نشاطه حول لاجوس وآبا"[1] ،وتبنى ذلك الحزب صيغة تحررية ليس لنيجيريا فقط بل لإفريقيا بأكملها ،وفي سنة 1938 تمكن من الفوز بمقعد لاجوس في المجلس التشريعي.

وفي بداية سنة 1930، ظهرت نخبة جديدة اعتبرت أن الحزب الوطني غير قادر على إيجاد حلول للمشاكل التي تتخبط فيها نيجيريا ومواجهة الإستعمار ،ولهذا أسست حركة سميت بحركة الشباب النيجيري والتي انضم إليها أكثر من 10 آلاف عضو سنة 1938 وكانت بزعامة ناميدي أزيكوي،وتبنت اتجاهات راديكالية نحو الإستعمار البريطاني الذي تدخل لمراقبة نشاطها ،وكان أزيكوي من بين الذين ترشحوا للمجلس التشريعي في لاجوس. وبدأت تلك الحركة تنشط في عدة مدن التابعة للأقاليم الشمالية والشرقية ،وأهم أعضائها ناميدي ازيكوي NamidiAzikwe، أوولو Awolow ديفيس H.O.DAvis صموئيل أكيساني Akisani وكوفو ابويامي Kofo Aboyami "[2]، ومنذ ذلك التاريخ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية فالنشاط السياسي سيطر عليه الحزب الوطني الديمقراطي وحركة الشباب.

وعند حلول سنة 1941 بدأت حركة الشباب تتخبط في مشاكل حول تعيين خلف كوفو اويا

---

1)J.ostheimer.op.cit.p.125.

2)J.E.Flint.Nigeria and Ghana.(New Jersey:Prentice Hall1966.)p.128.

للمجلس التشريعي ، أزيكوي رفض ترشيح أكيساني، وهو من اليوروبا لعضوية المجلس التشريعي مما أدى بانفصال أزيكوي عن حركة الشباب، ويمكن اعتبار أزيكوي في تلك الفترة أب الوطنية النيجيرية، حيث استطاع بفضل نشاطه السياسي أن يؤثر على كثير من دول افريقيا الغربية التي أنشأت حركات سميت بالحركة الأزيكوية (1)، وفي سنة 1944 انضم أزيكوي وماكولي إلى المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون ولذلك انقسمت حركة الشباب الذي سيطر عليها اليوروبا وأصبح أوولو زعيمها فيما بعد.

أما حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون فسيطر عليه الإيبو، وهكذا لم يعد أزيكوي زعيم افريقيا وإنما زيك الإيبو فقط وبهذا بدأ التنافس والصراع السياسي بين الإيبو واليوروبا.

الميزة الأساسية لتلك الحركات أنها كانت ذات صبغة وطنية تحررية ولم تلعب القبلية أية دور يذكر في الحياة السياسية، وهدفها كان واضحا: تحويل ونقل السلطة من المستعمر البريطاني إلى المواطنين النيجيريين وتلك النزعة التحررية بدأت تتغير منذ نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات عندما سمح الإستعمار البريطاني بحق الإنتخابات الإقليمية والفدرالية، وهو ما أدى إلى فتح الصراع والمنافسة بين الأحزاب السياسية.

2- حزب المؤتمر الوطني لنيجيريا والكاميرون : أسسه كل من ماكولي وأزيكوي ، وفي بداية نشاطه ركز على الوطنية وتبنى سياسة تحررية وتوحدية لنيجيريا ، حيث قام بعدة حملات شرح وتوعية في الإقليم الشمالي وطالب بتمثيل أكبر لسكان نيجيريا في الهيئات السياسية ، واعتبر الأمراء التقليديون تلك الحملات كتهديد لنفوذهم وسلطانهم .

وبعد صدور دستور ماك فرسون الذي قسم نيجيريا إلى ثلاثة أقاليم ، غير الحزب من إيديولوجته، من الوطنية إلى القبلية ، وأغلب أعضاء الحزب هم الإيبو ويليه اليوروبا ،ولم يستطع أن يوسع من قاعدته خارج المنطقة الشرقية والغربية ،ولم يتمكن من التغلغل في الإقليم الشمالي باستثناء بعض المقاعد التي تحصل عليها عن طريق الإيبو القاطنين في

---

1) لمزيد من المعلومات انظر The Zikist Movement 1946-1950.Journal ofmodern African StudieS 4 N°3 November1966.pp.322-343.

الشمال. والجدول الآتي يبين لنا أهم القبائل التي تشكله .

جدول رقم 1 اللجنة التنفيذية لحزب المؤتمر الوطني سنة 1958 [1]

مجموع عدد الأعضاء	71		
وزراء الحكومة الفيدرالية والجهوية	20		
برلمانيـــــون	42		
الأمناء العامون	9		
التوزيع العرقي:			
الإيـــبـــو	35	إيجه	1
اليوروبـــا	19	إيكام	1
إيفيـــك	5	هوسة	1
إيـــدو	3	كانوري	1
إتسيـكيـري	1	غير نيجيريين	1
كاميرونيين	1		
التوزيع الإقليمي :			
الشمـــال	5		
الشرق	37		
الغرب	22		
لاجـــوس	5		
الكاميرون	2		
التوزيع الديني :			
مسيحيون	55		
مسلمون	6		

K.ar.op.cit.p 481.

فمن خلال الجدول يتضح لنا أن الإيبو يشكلون حوالي 49،3 ٪ من اللجنة التنفيذية، ثم اليوروبا بحوالي 26،7 ٪ ،وأهم نشاطه السياسي يتمركز في الشرق والغرب،وبالنسبة للديانة فأغلب أعضاء اللجنة هم من المسيحيين،والنخبة التي تشكله فهي تتكون من "رجال أعمال ومقاولين 28،2 ٪ أطباء ومحامون 26،8 مربون 19،7 ٪ والوظيف العمومي 5،5 ٪ "[1] .

3- حزب جماعة العمل: تأسس في الإقليم الغربي ،وقيل أن سبب ظهوره هو رد فعل لخطاب ألقاه أزيكوي يفتخر بقبيلته "الإيبو العملاق يستيقظ من سباته العميق"[2]،واعتبر آوولو ذلك الخطاب كذريعة وحافز شجعه على تكوين حزب سياسي يعبر عن الكيان الحضري والثقافي لشعب اليوروبا ،وهذا بعد انقسام حركة الشباب ، وكون في سبيل ذلك حزب جماعة العمل،وهو أول حزب ألح على تقسيم نيجيريا إلى عدة ولايات .

وتعرض الحزب إلى انشقاق داخلي بين أوولو رئيس الحزب وبين أكنتلو نائب رئيس الحزب ورئيس وزراء الإقليم الغربي ،ومرجع الخلاف إيديولوجي بين تيارين :التيار الأول يتزعمه أوولو وهو جناح يساري إصلاحي الذي نادى بتغيير البنية السياسية ،أما التيار الثاني فيمثل الجناح الأيمن بزعامة أكنتلو الذي يسعى إلى المحافظة على الوضع،وأدى ذلك إلى حدوث أزمة الغرب.

وبنية الحزب تتضح لنا من خلال اللجنة التنفيذية :

جدول رقم 2 اللجنة التنفيذية لحزب جماعة العمل

مجموع الأعضاء	66
وزراء فيدراليون وجهويون	14
برلمانيون	30
الأمناء العامون	15

---

1) R.Sklar.op.cit.p.483.

2) W.SchwarZ.Tribalism and Politics in Nigeria,(The world Today V.22 N°11 November 1966.)p.462.

التوزيع الأقليمي :

شمال	13
شرق	14
غرب	31
لاجوس	6
التوزيع العرقي :	
اليوروبا	45
إيفيك	5
أوجوما	4
إيدو	3
إيبو	3
إيجه	2
إتسيكيري	1
نوب	1
إيدوما	1
غير معروفين	1
التوزيع الديني:	
مسيحيون	49
مسلمون	5 (1)

فمن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن معظم أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب جماعة العمل هم من اليوروبا ويليه قبائل إيفيك التي تعارض الحزب الوطني الذي يتزعمه الإيبو ، أما الديانة المسيطرة لأعضاء حزب جماعة العمل فهي المسيحية ، مما أدى بمسلمي اليوروبا إلى إنشاء حزب إسلامي سمي جمعية الأمة الإسلامية .

وحزب جماعة العمل تأثيره ضعيف في الوسط الغربي ،فخلال الإنتخابات التي جرت سنة 1954 فقد خلالها 10 مقاعد و 16 من 20 مقعد في الإنتخابات الجهوية سنة 1956 (2).

---

(1) ...lar.op.cit.p.484.

(2) Ibid.p.245.

وفيما يتعلق بالعناصر المسيطرة على أغلب الوظائف لحزب جماعة العمل فهم من رجال الأعمال الذين يمثلون 32٪ ويليهم في المرتبة الثانية التجار 22.4 ٪ .[1]

4- حزب مؤتمر الشمال : فالتغييرات السياسية التي حدثت في الجنوب مثل ظهور حركات سياسية ثم الأحزاب السياسية ،شكلت مصدر قلق وخوف لدى الشماليين،الأمر الذي أدى بهم إلى الإنضمام إلى الحركة السياسية التي انطلقت، وفي هذا الإطار بدأ يبرز الوعي السياسي في شمال نيجيريا . وكان يهدف إلى تغيير البنية السياسية لنظام الحكم التقليدي ، ولتحقيق ذلك الغرض ظهرت عدة جمعيات ثقافية في مدن الشمال مثل الإتحاد التقدمي لمدينة زاريا وجمعية زاريا... ولم يكتب لها النجاح لأنها هاجمت الحكام التقليديين ولم تستطع الإنسلاخ من نفوذ هم ،حيث رفضوا أي إصلاح إداري وسياسي للإقليم الشمالي وتمسكوا بنظام الحكم التقليدى الذي يخدم مصالحهم .

وفي سنة 1948 أسست الجمعيات الثقافية حزب مؤتمر الشمال الذي يترأسه كانو Kano ، واعتبر ذلك الحزب كجمعية ثقافية محضة هدفه هو دراسة المشاكل الإجتماعية والثقافية التي يعاني منها إقليم الشمال ،والقضاء علي التخلف والكسل .[2]

وفي سنة 1951 حدث تصدع داخل الحزب بين الإصلاحيين والمحافظين مما أدى إلى اعتزال كانو الحزب وشن هجوم على المحافظين الإقطاعيين ، وكون حزبا جديدا أطلق عليه اتحاد العناصر التقدمية الشمالية .

والجناح المحافظ تزعمه احمدو بلو Ahmadu Bello،وهو شخصية مقدسة والزعيم العر... للهوسة الفلاني، الذي تمسك بالحكم التقليدي والمحافظة على التراث الشمالي وأصبح رئيسا لحزب مؤتمر الشمال.[3]

وبالرغم من ظهور حزب الشمال متأخرا على المسرح السياسي إلا أنه استطاع أن يحافظ على وحدته حتى الإنقلاب العسكري الأول ويرجع السبب في ذلك إلى شخصية أحمدو بلو لما يتمتع به من نفوذ ديني وروحي في الإقليم الشمالي، وهناك ملاحظة هامة يجب الإشارة إليها وهي أن حزب الشمال هو الحزب الوحيد الذي يمنع الإنخراط فيه للأشخاص

---

1) Sklar.op.cit.p.259.
2) R.Cohen.op.cit.p.4.
3) انظر : Sir Ahmadu Bello. My Life.(Cambridge University Press 1962.)

الأجانب عن الأصل الشمالي الذي لايمنح الجنسية على أساس الإقليم ومعناه أن شخص أصله من الإيبو ويولد في الشمال فلا يحق له الإنخراط لفقده الرابطة العرقية الشمالية والحكمة من هذا كله هو منع سيطرة قبائل الجنوب على الحزب، ومن هنا نلاحظ أن حزب الشمال يقيد الإنخراط
والقبائل التي تتزعم القيادة لحزب الشمال فتتكون من خلال هذا الجدول:

جدول رقم (3) اللجنة التنفيذية لحزب مؤتمر الشمال سنة 1958

عدد الأعضاء	74
وزراء فيدراليون وجهويون	20
برلمانيون	48
الأمناء العامين	12
التوزيع العرقي:	
فلانى	24
هاب	14
نوب	7
كانوري	5
يوروبا	5
قبائل شمالية متعددة	12
غير معروفين	7
التوزيع الديني:	
مسلمون	64
مسيحيون	19
غير معروفين	1

(1)

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلب أعضاء اللجنة التنفيذية هم من الفولاني ويأتي في المرتبة الثانية قبائل الهوب، ومن الناحية الدينية فغالبية الأعضاء هم من المسلمين.

والنخبة السياسية التي تسيطر على حزب مؤتمر الشمال فتتكون أساسا من الحكام التقليديين حوالي 127 عضو وذلك لما يتمتع به الأمراء من نفوذ سياسي وديني في الإقليم الشمالي، ويا

(1) Sklar.op.cit.p.324.

فى المرتبة الثانية البرلمانيون والمرتبة الثالثة رجال الأعمال [1] وهذا الجدول يخالف تماما الجدول لحزب جماعة العمل الذي يتكون أغلب أعضائه من رجال الأعمال وأما الحكام التقليديون فلا يمثلون إلا 1 ٪ .

5- الأحزاب الصغيرة : نشأت في داخل كل إقليم عدة أحزاب سياسية ،فبعضها تحالف مع الأحزاب الكبرى والبعض الآخر عارضها ،ففي الشمال برز حزب الحزام الأوسط الذي يضم عدة مجموعات عرقية تدين بالديانة المسيحية والوثنية وكان ينادي بالإنفصال ، وفي سنة 1950 تأسس حزب اتحاد العناصر التقدمية الشمالية وأغلب مؤيديه هم من قبائل الهاب 67،1 ٪ ،قبائل الفولاني المعارضة لحزب الشمال 14،0٪ وقبائل النوب 4،6 ٪ [2] وهذا الحزب تحالف مع حزب المؤتمر الوطني .

وفي الإقليم الشرقي ظهر حزب سياسي سمي بحركة كالابار ويضم قبائل إيفيك ، إيجه وإيبيو . وغير ذلك الحزب اسمه وأصبح يسمى بالحزب الوطني الإستقلالي الموحد الذى كان هدفه إنشا ولاية خاصة بقبائله . وفي الإقليم الغربي ظهرت حركة الغرب الأوسط التي تمركز نشاطه السياسي حول دلتا نهر النيجر وأغلب أعضائه لا ينتمون إلى اليوروبا، لذا تحالف مع حزب المؤتمر الوطني، وظهر كذلك في الغرب حزب على أساس ديني وهو حزب الجمعية الوطنية الإسلامية ،لأنه اعتبر حزب جماعة العمل حزب يسيطر عليه المسيحيون .

خصائص الأحزاب النيجيرية :

1- قامت الأحزاب السياسية النيجيرية على أساس عرقي قبلي ،ولهذا تختلف عن الأحزاب المتعارف عليها في الديمقراطيات الغربية ، ومعظم منخرطي الحزب ينتمون إلى قبيلة معينة

2- غياب الأحزاب التحررية الوطنية ،فباستثناء بعض الحركات الوطنية التى ظهرت قبل الحرب العالمية الثانية ، فإن معظم الأحزاب لم تتبنى اتجاها تحرريا وهذا يعود إلى عدة أسباب ،1- تطبيق الحكم الغير مباشر من طرف اللورد لوجار، مما أدى إلى فتح فجوة كبيرة

---

1) Sklar.op.cit.p.225.
2) Ibid.p.625.

بين الإقليم الشمالي والجنوبي وساهم في تدعيم الفوارق داخل المجموعات العرقية .
2-ارتباط زعماء الأحزاب السياسية بالمصالح الإستعمارية ،وكان هدفهم هو تغيير النظام السياسي حتى يخدم مصالحها فقط. 3- تحالف الإستعمار البريطاني مع العناصر البورجوازية والإقطاعية . 4- الصراع والعداء بين الشمال والجنوب أدى إلى تفكيك الصفوف وغياب الوحدة والنضال ضد المستعمر، 5- إن القوى السياسية التي تتشكل منها الأحزاب السياسية هي من "كبار رجال الأعمال والإقتصاد والتجار والمقاولين والمهنيين ورؤساء القبائل والزعامات التقليدية وكلهم يمثلون الفئات ذات الدخول العالية"[1] وتلك الفئات البورجوازية كانت لا تهتم بالكفاح التحرري وإنما تهتم بتأييد الأحزاب القبلية التي تمنح صفقات وعقود تجارية، فالبنوك كانت تمول الأحزاب السياسية ،وعند فوز المرشح يمنح العقود الإدارية والمشاريع إلى ممولية ومؤيديه ،وهذه الممارسات تشبه إلى حد ما نظام الغنائم المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية Spoil System حيث يقوم الحزب الفائز في الإنتخابات بتوزيع المناصب الإدارية الهامة على انصاره ومؤيديه .

2- الأحزاب السياسية النيجيرية لم تكن نشيطة إلا في حالة تعديل الدستور .

3- لم تستطع الأحزاب السياسية التوغل داخل الأقاليم النيجيرية إلا في حالات ضيقة شملت المجموعات العرقية الصغيرة التي عارضت الحزب المسيطر.

4 - الإتصالات بين الأحزاب السياسية والطبقات الريفية كانت شبه معدومة .

5- "إن الأحزاب السياسية الثلاثة التي سيطرت على الأقاليم حصلت على فوائد ومزايا السلطة السياسية وكانت على حساب المجموعات العرقية الصغيرة"[2] .

المطلب الثاني : الأحزاب السياسية والنخبة

قبل حصول نيجيريا على استقلالها بسنة واحدة ، أجريت انتخابات فيدرالية سنة 1959، وكانت نتائجها كالتالي:

---

1) السياسة الدولية والحرب الأهلية في نيجيريا ،ديسمبر 1967، ص 39 .
2) R.Cohen.op.cit.p.27.

جدول رقم (4) يوضح نتائج الإنتخابات الفيدرالية لسنة 1959

الحزب والأقليم	الناخبين	نسبة مجموع الناخبين	المقاعد
المجلس الوطني /عناصر تقدمية	1.246.984	64.6	58
جماعة العمل	445.144	23.1	14
أحزاب اخرى	237.626	12.3	1
الإقليم الشرقي			
جماعة العمل	933.680	49.5	33
المجلس الوطني/عناصر تقدمية	758.462	40.2	21
حزب الشمال	32.960	1.7	/
أحزاب صغيرة	162.07	8.6	/
الاقليم الغربي			
حزب الشمال	1.994.045	61.2	134
جماعة العمل	559.878	17.2	25
المجلس الوطني/عناصر تقدمية	525.575	16.1	8
أحزاب اخرى	179.022	5.5	/
الا قليم الشمالي			
المجلس الوطني/عناصر تقدمية	61.608	55.9	2
جماعة العمل	48.137	43.8	1
حزب المؤتمر	1189	0.2	/
احزاب اخرى	138	0.1	/
			1 [1]

ويتضح لنا من خلال هذه النتائج أن حزب مؤتمر الشمال هو الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية ،لكن ليس بمقدوره تشكيل حكومةفيدرالية ، وإذا نظرنا إلى الأحزاب الجنوبية فحصلت على 159 مقعد،مما يخولها بتشكيل حكومة ائتلافية ،لكن لم يحدث، لأن

1) Sklar.op.cit.P.36.

حزب جماعة العمل ركز حملته الإنتخابية بانتقاده للإيبو،إضافة إلى العوامل التاريخية التي أدت إلى انشقاق الحركة الوطنية بين الإيبو واليوروبا ،ولهذا تحالف حزب المؤتمر الوطني مع حزب الشمال وأصبح ابو بكر طفاوة بلاوة الوزير الأول للحكومة الفيدرالية وأزيكوي ،زعيم الإيبو، رئيسا لنيجيريا .

وعند استقلال نيجيريا سنة 1960 لم يحدث أي تغيير فيما يخص تنافس المجموعات العرقية فيما بينها ،وهذا أدى الى الإعتقاد "باقتصار الحياة السياسية في نيجيريا إلا على اليوروبا في الغرب،الإيبو في الشرق، والهوسة في الشمال،وتحالف أحد الأحزاب مع الآخر معناه السيطرة على السلطة على المستوى الفيدرالي"[1]

ولقد حاول زعماء الأحزاب السياسية الحفاظ على مناصبهم دون بذل أي جهد لحل مشكلة العرقية في نيجيريا"مثل إنشاء ولايات جديدة ،وضع برنامج اقتصادي لتنمية جميع مناطق نيجيريابدلا من التنمية الإقليمية، لأن كل حكومة اقليمية كانت تهتم بتنمية منطقتها الخاصة بها وذلك على حساب التنمية الشاملة للوطن ."[2]

وفيما يخص الآفات الإجتماعية مثل القبلية ،الرشوة والمحسوبية ،فقد "انتشرت بصورة مذهلة بعد الإستقلال، واستعملت جميع الطرق للوصول إلى السلطة لأن العمل السياسي أصبح حرفة مربحة مجزية في نيجيريا ،فهو يضمن الدخل المرتفع ويضمن الحياة الإجتماعية المربحة ،وهو الطريق إلى الثراء أمام الأقارب والأصهار ، وهو الطريق لإكتساب الولاء الحزبي والفوز الإنتخابي . وهذا أدى بالبلاد إلى الوقوع في الرشوة والمحسوبية والثرا والإستغلال غير المشروع نتيجة العمل السياسي والحكومي"[3]. ولقد استعملت الطبقة المثقفة الرشوة والقبلية والمحسوبية للحصول على أغراضها الخاصة كما أكد على ذلك الرئيس النيجيري جوون "لقد استعملت الطبقة المثقفة القبلية على مستوى الهيئات السياسية والإقتصادية كوسيلة لتحقيق أغراض شخصية"[4]

1)J.Ostheimer.op.cit.p.132.

2)Margaret Leggon .Ethnicity and Class intPlural Society. (Research in Race RelatuonS V 1 1949) p.93.

3) السياسة الدولية ،م ،س،ذ،ص 35.

4)Guy Arnold.Modern Nigeria.(Longman Group:London 1979.)p.144.

فالرشوة في نيجيريا اتسمت بالشمولية وهناك سماحة باستعمالها حتى أصبحت من الأد العادية ومحاربتها كانت صعبة جدا لأنها تكرست في العادات والتقاليد ،سواء لدى الف السياسية أو لدى عامة الشعب،فنجد مثلا عدة "شركات تخصص من ميزانيتها مبالغ مالية لكي تستعملها كرشوة في سبيل الحصول على عقود تجارية "[1] وفي هذا الصدد لا بد من إلقاء نظرة مختصرة على الاحزاب والبنوك.

عند نهاية سنة 1959 ،منحت عقود تجارية خاصة بالبناء،قدرت قيمتها حوالي 2500 جنيه . إلى 12 شركة كانت تؤيد حزب جماعة العمل"[2] ، ولقدكانت هناك أيضا ثلاثةبنوك وهي : البنك الوطني النيجيري المحدود . Merchant S Bank LTDوAgban Magle Bank "[3] تسهل عملية منح القروض إلى رجال الأعمال النيجيريين الذين يؤيدون حزب اليوروبا ،وأهم قناة مالية لحزب جماعة العمل هي شركة الأملاك والإستثمارات العقارية التي يملكها أربعة أعضاء بارزين لحزب جماعة العمل .،أما حزب الشمال فكان حليفه المالي هو بنك الشمال، ونستخلص من هذا أن معظم البنوك والشركات كانت تمول وتؤيد الحزب الحاكم في الإقل وإذا خالفت تلك القاعدة . فبا يستحيل عليها الحصول على العقود التجارية .

والأحزاب السياسية تمثل بطبيعة الحال مصالح مجموعة عرقية معينة ،لهذا عملوا ترقية مصالح قبليتهم واحتكروا الموارد الإقتصادية ووزعوا مناصب الشغل على مؤيديهم أدى بالمجموعات الأخرى إلى المطالبة بتغيير النظام السياسي ،والمجموعات العرقيـ الكبيرة قد تتعاون مع بعضها البعض من أجل الحفاظ على الإمتيازات المكتسبة لعرقيت وتنظر إلى القبائل الصغرى بنظرة عدائية ،مما يزداد الصراع والتنافس على السلطة . ونتيجة لذلك عرفت نيجيريا عدة أزمات مثل أزمة التعداد السكاني والإنتخابات.

---

1)Guy Arnold.op.cit.p.144.

2)Sklar.op.cit.p.459.

3) Western House of Assembly Debates(Official Report.December 1961.P.51.)

المطلب الثالث

العرقية والتعداد السكاني

أزمة التعداد السكاني: إن أول احصاء سكاني أجري في نيجيريا سنة 1952، وذلك الإحصاء خلق أزمة بين سكان الشمال وسكان الجنوب، حيث اتهم الجنوب الإقليم الشمالي بتزوير الإحصاء ولذلك ألغي من طرف الإستعمار البريطاني، وفي سنة 1962 أجري إحصاء سكاني في ظل الاستقلال، لكنه ألغي بسبب اتهام كل إقليم لآخر بتزوير الإحصاء، عن طريق الزيادة في عدد السكان حتى يتمكن من الحصول على أكبر المقاعد البرلمانية، فالشرق ارتفع سكانه من 7،2 مليون الى 12،3 مليون بزيادة تقدر بـ 71٪، الإقليم الغربي 6،08 مليون اي بزيادة قدرها 70٪، الإقليم الشمالي 16،8 مليون أي بزيادة قدرها 30٪، واتهم الشرق والغرب الإقليم الشمالي بتزوير الإنتخابات، ولذلك ألغي ذلك الإحصاء.[1]

ويعتبر وجود بعض القبائل خارج أقاليمها الأصلية السبب الرئيسي لمشكلة الإحصاء، فالبعض يرى وجوب تعداد تلك القبائل في أقاليمها الأصلية، وهذا يتطلب بطبيعة الحال رجوع المجموعات العرقية إلى أقاليمها الاصلية كلما جرى تعداد

---

1) Oyedeye Oyedrian.op.cit.p.16.

سكانى ، والبعض الآخر يرى تعداد المجموعات العرقية في الأقاليم التي يسكنونها وهنا لا تطرح مسألة العودة إلى الأقاليم الأصلية للقبائل،لكن الذى حدث هو الإتجاه الأول "حيث أصدر زعماء القبائل تعليمات، إلى مجموعتهم العرقية يطالبونهم بالرجوع إلى الأقاليم الأصلية حتى يمكن تعدادهم ضمن ذلك الإقليم "[1] .

وحدث تعداد سكاني آخر يوم 24 فبراير 1964 ،وكانت نتائجه كالآتي:

اقليم الشمال:	29.777 .986
اقليم الشرق:	12.388 .646
إقليم الغرب:	7.234 .789
إقليم الغرب الأوسط	2.533. 332
لاجوس :	676.354 "[1]

ويعتبر هذا الإحصاء ذا أبعاد سياسية لأنه يرتبط بالدوائر الإنتخابية ،إضافة إلى ذلك فتوزيع النفقات من طرف الخزينة هو مبني على أساس التعداد السكاني.

إن نتائج التعداد السكاني رفضت من طرف الإقليم الشرقي والغرب الأوسط بينما قبله الإقليم الشمالي والغربي ،وعدد أوكبارا شذوذ الإحصاء السكاني "احصاء مضاعف،إحصاء المسافرين والمارين في الأسواق،إحصاء أناس لم يتم مشاهدتهم "[2]،ولهذا هدد أوكبارا حاكم الإقليم الشرقي بالإنفصال عن نيجيريا لأن التعداد من وجهة نظره مزور في الاقليم الشرقي ، وقد رفعت الحكومة الشرقية دعوى قضائية إلى المحكمة العليا تطلب منها إلغاء الإحصاء السكاني وتوزيع الدوائر الإنتخابية ،وفصلت المحكمة في القضية ،وأصبحت "الدوائر الإنتخابية مقسمة كالآتي:

الدوائر الإنتخابية في الشمال وهي 176 تخفض إلى 7 دوائر وتصبح 170 .

الدوائر الإنتخابية في الغرب وهي 52 تضاف لها 10 دوائر وتصبح 62 .

الدوائر الإنتخابية في الغرب الأوسط وهي 14 تخفض دائرة واحدة وتصبح 13.

الدوائر الإنتخابية في الشرق وهي 70 تخفض إلى 3 وتصبح 67."[3]

---

1)F.A.O.Schwarz.op.cit.p.276;

2)J.flint.op.cit.p.16;

3)Guy ArnolD .op.cit.p.192;

ونتيجة لهذا الإحصاء فـا التحالف بين الشمال والجنوب بدأ يضعف، واتهم رئيس حزب المؤتمر " السيد أبو بكر طفاوة الحزب الجنوبي بأنه لم يكن وفيا ومخلصا للشمال و ، الإيبو لم يكونوا مطلقا أصدقاء ا حقيقيين لنيجيريا ولن يكونوا "[1] وقرر إنهاء التحالف بين حزب الشمال وحزب المؤتمر الوطني ، وعند موعد الإنتخابات بدأت تتشكل عدة تحالفات سياسية كل حلف يحاول جلب أكبر عدد ممكن من الأحزاب مما أدى إلى خلق أزمات.

المطلب الرابع

التحالفات السياسية والعرقية

لأول مرة في تاريخ نيجيريا السياسي ظهر تحالفان سياسيان كبيران وهما: التحالف الأول وهو التحالف الوطني النيجيري الذي قاده كل من الحاج أبو بكر بلاوة وزعيم اليوروبا أكنتلو، التحالف الثاني وهو التحالف التقدمي الموحد بقيادة زعيم الإيبو أوكبارا وحزب جماعة العمل المعارض لأكنتلو.

فالتحالف الوطني النيجيري يتكون من الأحزاب الآتية :حزب مؤتمر الشمال، الحزب الوطني الديمقراطي النيجيري، حزب دلتا نهر النيجر والحزب الديناميكي.

والتحالف التقدمي الموحد يتكون من الأحزاب الآتية : حزب المؤتمر الوطني النيجيري، حزب جماعة العمل، حزب مؤتمر الحزام الأوسط وحزب العناصر التقدمية الشمالية.

ومن خلال هذا التحالف نلاحظ انقسام اليوروبا ما بين مؤيدين لحزب جماعة العمل وهم أنصار أوولو وبين مؤيدين لحزب الشمال وهم أنصار اكنتلو، وفيما يخص حزب العناصر التقدمية فقد تحالف مع المؤتمر الوطني بسبب معارضته لحكم الشمال.

ولقد قاطع الإنتخابات التحالف التقدمي بسبب استحالة الفوز بها. أما من الناحية المالية، فكل حزب كانت له هيئته المالية التي تسانده وتنفق على معركته الإنتخابية عن طريق تقديم التسهيلات المالية للقيادات والأنصار .ويعتبر حزب الشمال من أهم

---

1)J.P.Mackintoch.Nigerian Government and Politics.(London:Allen and Unwin 1966.)p.564.

الأحزاب التي لجأت، قيادتها الثرية بالميراث الإقطاعي والتجارة الإحتكارية الى استعمال أموالها الخاصة في الرشوة والهدايا"[1]،واستعمل حزب اكنتلو الإغراءات المالية من أجل كسب المزارعين ،حيث تم "رفع سعر الطن الواحد من الكاكاو من 180 نيرة إلى 240 نيرة"[2] وهذا يعني أن الحكومة الجهوية تدفع 60 نيرة زيادة عن السعر الرسمي للبيع.

وبسبب الرشوة والإغراءات المالية ،طلب زعيم الشرق الدكتور أوكبارا تأجيل موعد الانتخابات،لكن طلبه رفض من رئيس البرلمان الفيدرالي،فما كان عليه إلا التهديد بالإنفصال عن نيجيريا في حالة عدم توفر الضمانات الكافية لإجراء الإنتخابات بكل حرية ،ولم يستجاب لمطلبه وأجريت الإنتخابات،على الرغم من مقاطعة التحالف التقدمي ، وحصل التحالف الوطني على 198 مقعدا من بين 312 مقعدا"[3] مما يسمح له بتشكيل حكومة فيدرالية ،أما التحالف التقدمي فلم يقدم أي مرشح في 76 دائرة انتخابية في الإقليم الشرقي والوسط الغربي.ولحل مشكلة مقاطعة الشرق للإنتخابات ،اتفق على إجراء انتخابات إضافية يوم 18 مارس 1965،حيث حصل التحالف التقدمي على 111 مقعدا من الدوائر التي كان قد قاطعها،وتم تكوين وزارة فيدرالية تمثل كلا التحالفين:22 وزيرا من التحالف الوطني و7 للتحالف التقدمي"[4]،وفي الحقيقة لم تكن تلك التسوية سوى مرحلة تهدئة الأزمة السياسية في نيجيريا إذ سرعان ما ظهرت أزمة أخرى في الإقليم الغربي.

أزمة الغرب وانهيار النظام المدني:كما سبقت الإشارة ..فهذا الإقليم كان منقسما بين مؤيدي لحزب جماعة العمل ومؤيدي لحزب اكنتلو الحزب الوطني الديمقراطي المتحالف مع الشمال.واشتد الصراع بين الحزبين عند اقتراب موعد الإنتخابات الإقليمية في شهر ديسمبر 1965،التي رأى فيها حزب الشرق وهو الحزب الوطني النيجيري، أنها فرصة مناسبة لإثبات "أن اكنتلو ما هو إلا لعبة في يد الشمال بسبب إعلانه عن وجود ارتباط ثقافي واجتماعي وديني بين

---

1) السياسة الدولية ،م س،ذ ،ص 35.

2) Cyedeye.op.cit.p.20.

3) H.Laroche.Op.cit.p.126.

4) J.Flint.op.cit.p.17.

العرب والشمال"1".

فحكومة الإقليم الغربي كانت حكومة غير شعبية أي لاتتمتع بالتأييد من طرف سكان الاقليم الغربي بسبب عدائها لحزب جماعة العمل مما إدى إلى اشتداد الصراع بين اليوروبا الموالين لأكنتلو والموالين لحزب جماعة العمل وحزب المؤتمر الوطني لنيجيريا،"واتهم الأمين العام لحزب اكنتلو، الإيبو القاطنين في الإقليم الغربي بنهب ثروة الغرب واستغلالها "2" .

وأجريت الإنتخابات الإقليمية لكنها كانت مزورة مما أدى إلى وقوع اظطرابات وفوضى وأعلن حزب أكنتلو أنه حصل على 82 مقعدا ولم يحصل التحالف التقدمي سوى على 11 مقعدا وعين اكنتلو لتشكيل حكومة إقليمية ولم يقبل التحالف التقدمي بتلك النتائج وادعى أنه حصل على 68 مقعدا واكنتلو 26 مقعدا، وبهذا يحق للتحالف التقدمي بتشكيل حكومة اقليمية في نيجيريا الغربية. وشكل حكومة تحت رئاسة الحاج ادجنبرو تضم تسعة وزراء لكنه أوقف واتهم بتسليم السلطة الغير الشرعية، مما أدى بأنصاره إلى إحراق منازل وسيارات التابعة لحزب اكنتلو وعمت الفوضى والإظطرابات في الإقليم الغربي وعجزت الشرطة عن فرض الأمن فما كان على الحكومة الفيدرالية إلا الإستعانة بالجيش الذي تدخل في الإقليم الغربي.

و هذه الأزمة أثبتت ضعف الحكومة الفيدرالية وميلها إلى حليفها التقليدي وهو حزب اكنتلو. ولقد بات واضحا أن الجهاز الوحيد الذي بإمكانه الحفاظ على الأمن هو الجيش، ولقد تولد إحساس وشعور في الأوساط العسكرية بأن النظام الفيدرالي المدني غير قادر على حل الخلافات العرقية وبهذا بدأت تراقب التطورات والأحداث واستخلاص العبر والنتائج، ولقد ازداد ذلك الإحساس والشعور عندما تدخل الجيش لحل مشكل عرقي سياسي، ولقد نضج الجيش لإنقاذ البلاد من الفوضى والرشوة والقبلية، وتلك المسألة أصبحت أهم نقاش لدى ضباط الجيش، وفي 15 جانفي وقع انقلاب عسكري.

---

1) J.Flint.op.cit.p.17.

2) E.Isicher.A History of Nigeria.(london:longman1983.)p.46.

المبحث الثالث

الإنقلاب العسكري الأول والثاني

المطلب الأول : سيطرة قبائل الإ يبو على الحكم .

فالأزمات السالفة الذكر التي عرفتها نيجيريا أثبتت عن عجز الحكومة الفيدرالية في إيجاد حل لتلك القضايا ،ولقد بررت موقفها منها معللة أنها أزمات من اختصاص الأقاليم وحدها فقط وليست من اختصاص الحكومةالفيدرالية . وفي تلك الأثناء كان الجيش يراقب التطورات والأحداث وينتظر الظروف الملائمة للإستيلاء على السلطة والإطاحة بالحكومة المدنية .

وتم تخطيط الإنقلاب ليلة 14 جانفي 1966، وكان هدف الإنقلابيين هو "قتل الوزير الأول للحكومة الفدرالية ،والوزير الأول للإقليم الشمالي والغربي ،والإستيلاء على النقاط الإستراتيجية كالمقر الرئيسي للقيادة العامة للشرطة وللجيش"1، ولقد تولى قيادة الإنقلاب العميد نزيوجو Nzeogu وهو من الإيبو ،وتم تنفيذ الإنقلاب يوم 15 جانفي مما أدى بقتل بعض مدبري الإنقلاب ،ووجهت الدعوة إلى العميد أيروسي Ironsi وهو من الإيبو لرئاسة المجلس العسكري ، وأصبح رئيسا للحكومة العسكرية والقائد الأعلى للقوات المسلحة .

وفي أول خطاب موجه إلى الأمة النيجيرية أكد أيروسي "أن هدف حكومته هو القضاء على الفوضى والتمرد الذي ساد في الإقليم الغربي ،والحفاظ على الأمن والقوانين ووضع حد للرشوة والمحسوبية ومحاربة القبلية والقضاء عليها ،وألح على ضرورة القضاء على الولاء القبلي وتنمية الوعي الوطني حتى يمكن بناء الدولة النيجيرية .."2

وبعد سماع الشعب النيجيري ذلك الخطاب تبين له أن الحكومة الجديدة عازمة على محاربة الأمراض الإجتماعية التي تتخبط فيها نيجيريا ومصممة على إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية،

---

1) R;Luckham. The Nigeria Military ,A Sociological Analysis Of Authority and Revolt 1960-1967.(Cambridge University Press 1971.)p.2

2) O.Arkipo. The Development of Modern Nigeria.(London:Penguin Books1967) p.152.

وتطبيقا لتلك الإصلاحات المعلنة عين رئيس الحكومة العسكرية أربعة حكام عسكريين للأقاليم الأربعة وهم على التوالي :العقيد أوجوكو وهو من الإيبو،كقائد عسكري للإقليم الشرقي ،حسن كاتسينا ،وهو ابن أمير كاتسينا ذو النفوذ السياسي في الإقليم الشمالي ؛ كحاكم عسكري لإقليم الشمال ،وناجولي كقائد لإقليم الغرب وإيجور كحاكم لإقليم الغرب الأوسط.

وقد كانت لتلك التعيينات كبير الأثر في عودة الأمور إلى مجراها الطبيعي في الإقليم الغربي وفي إحداث إرتياح لدى سكان الشمال عند تعيين حسن كاتسينا ،لكن الإعلان عن ضحايا الإنقلاب سرعان ما عكر الجو السياسي "فلقد لقي الزعيم الروحي لقبيلة الهوسة فلاني السيد أبو بكر طفاوة بلاوة ووزير المالية أوكوني مصرعهما ،إضافة إلى الوزيـر الأول لإقليم الشمال أحمدو بلو ووزير الإقليم الغربي أكنتلو وكلهم ينتمون إما للشمال أو الإقليم الغربي"[1] ،أما شاغلو منصب الوزارة الأولى في إقليم الشرق والغرب الأوسط فقد نجو من الموت.

وذلك الإعلان نتجت عنه عدة تساؤلات تتمحور حول المغزى الذي ينحصر في أن أغلب الزعماء السياسيين الذين قتلوا ينتمون أساسا إلى التحالف الوطني ؟ خلافا للدكتور أوكبارا وأيروسي بقيا على قيد الحياة وهم من الإيبو،مما أدى بالإحساس أن الإنقلاب كان قبليا ،أي إطاحة قبيلة الشمال من الحكم واستبدالها بقبيلة الإيبو ، والدليل على ذلك أن قادة الإنقلاب كانوا من الإيبو حيث "أن الضباط السبعة برتبة ماجور الذين شاركوا في الإنقلاب ينتمون إلى قبيلة الإيبو ما عدا ضابط واحد من قبيلة اليوروبا ، وتسعة عشر ضابطا من بين عشرين كانو من نفس قبيلة الإيبو."[2].

وقد استقبل الشرق ذلك التغيير بارتياح ،لأن مجموعته العرقية هي المسيطرة على الحكم ،وبهذا قضي على النفوذ الشمالي الذي دام لعدة سنوات . وبالرغم من ذلك

1) Africa Contemporary Record.op.cit.p.74.

2)R.Luckham.p.28.

فإن الشمال كان راض بالسلطة العسكرية القائمة على محاربة الرشوة والقبلية ، وبصفة عامة فأغلبية الشعب النيجيري مرتاح للحكومة العسكرية كما لاحظ ذلك" مينر Miners ، الشرق فرح لوفاة أكنتلو والحزام الأوسط وخاصة قبائل التيف فقد كانوا ينتظرون معاملة حسنة من النظام الجديد في حين سخر أهل الشمال من الوزراء المدنيين وضايقوهم حين عودتهم إلى إقليمهم الشمالي"1 والمقصود بالوزراء هم وزراء الحكومة المدنية الذين بقوا على قيد الحياة ، وذلك لدليل عن عدم رضا الإقليم الشمالي بالحكومة المدنية .

وقد عين المجلس العسكري السيد يعقوب جوون (وهو من قبيلة مسيحية شمالية) كقائد أركان القوات المسلحة كما وزع أيروسي مناصب العمل في قطاع الوظيف العمومي (تعيين الأمناء العامين للجهاز الفيدرالي) على النحو الآتي: الشمال 19، الوسط الغربي 5 ، الغرب 15 ، الشرق 3 ، نلاحظ أن الشمال تحصل على أكبر المناصب بينما تحصل الشرق على أقل المناصب ، وحتى يكسب ثقة الهوسة"2 عين أيروسي مالام حمصاد أحد أحفاد الوزير الأول احمد بلو امينا خاصا به، في حين أقنع الحاكم العسكري للإقليم الشرقي السيد أوجوكو ، رغبة منه في المصالحة بين الشرق والشمال، أمير كانو بقبول منصب مدير جامعة نسوكا خلفا للدكتور أزيكوي"3 .

ومن الناحية الإقتصادية ، اتخذ النظام العسكري" سلسلة من الإجراءات لمساعدة الطبقات الصغيرة والفقيرة ومحدودي الدخل ، مثل تخفيض أسعار المواد الغذائية والوقود، وإنجاز برنامج سكني كما ألغيت عدة مناصب وزارية وذلك لتطهير الجهاز المالي وبالتالي توفير أكثر من ثلاثة مليون جنيه"4 .

أما الحملة الخاصة لمكافحة الرشوة والمحسوبية التي تميز بها زعماء الأحزاب السياسية السابقين ، فقد أسفرت على وقف أكثر من 32 زعيما سياسيا وذلك شهرين فقط من استيلاء العسكريين على السلطة ، كما وعد أيروسي بمحاكمة زعماء الإنقلابيين الذين سجنوا ، وعينت كذلك الحكومة العسكرية فرانسيس نويكيدي وهو من الإيبو ، في لجنة التحقيقات والبحث

---

1)N.J.Miners.The Nigeria Army 1956-1966.(London:Mathew and Co.1971.)p180.

2)F.Forsyth. The Biafra Story .(London:Penguin Books 1970:)p.42;

3)J.oyinba.Nigeria Crisis and Beyond.(london:Charles Knight 1971)p.59;

4)R.Luckham.op.cit.p.272.

عن نظام سياسي وإداري لنيجيريا. كما انشأت لجنة أخرى لدراسة مستقبل نيجيريا"[1]

وبالرغم من تلك الإصلاحات والتعديلات التي ادخلت على الجهاز الإداري والنية الصادقة لوضع حد للرشوة والتبذير فإن موقف الشمال وثقته في السلطة العسكرية شابهه شيء من الشك.

المطلب الثاني : رد الفعل للهوسة - فلاني

لقد أسفر الإنقلاب العسكري الأول إلى سيطرة الإيبو الفعلية على مقاليد الحكم وقد انعكس ذلك في العناصر التالية :

الإعتبارات العسكرية : بعد أربعة أشهر من عمر السلطة العسكرية الناتج عن انقلاب جانفي "تم ترقية 25 ضابطا عسكريا تسعة عشر منهم ينتمون إلى الشرق ومعظمهم من الإيبو وخمسة من الشمال وواحد ينتمي إلى اليوروبا."[2] لقد كانت تلك الترقيات العسكرية في نظر الشمال مبنية على أساس عرقي وليست مستندة على درجة التأهيل والخبرة العسكرية، واعتبروا ذلك دليلا واضحا على سعي الإيبو إلى تدعيم سلطتهم على المراتب العسكرية في البلاد."حيث أنه في شهر مارس 1966 أصبحت 13 وحدة قيادية تحت سيطرة الإيبو نذكر من بينها قيادة الفيالق، وحدات التدريب والمدفعية. في حين كانت 5 قيادات عسكرية فقط تحت نفوذ الإيبو، في جانفي 1966، من بين 11 قيادة"[3] وقد ذهبت القيادة العسكرية إلى أبعد من ذلك عندما قامت بتسريح أكثر من ثلاثين شرطيا من أفراد القوات الجوية معظمهم من الهوسة فلاني.

الإعتبارات السلوكية للإيبو: الإيبو القاطنون في الشمال سخروا من الهوسة الفلاني وذلك "بتذكيرهم بمقتل زعماء الشمال إلى درجة ظهور في الأسواق صور وبطاقات بريدية تظهر نيجيريا على أجساد زعماء الهوسة المقتولين"[4] والديك هو رمز الحزب

---

1)John De St John.The Brother's War,Biafra and Nigeria.(Boston:Houghton Millin Company.1972.)p.16;

2)N.J.Miners.op.cit.p;210;

3)R.Luckham.op.cit.p.271;

4)Ibid.p.272.

الوطني النيجيري (حزب الإيبو) ، وبسبب تلك الصور في سكان الشمال الذين لم يكن لديهم أي ولاء حزبي لحزب المؤتمر الشمالي ،فقد تحالفوا وانضموا إلى الهوسة لمواجهة سكان الإيبو القاطنين في الشمال. ومما زاد الطين بلة تزايد السخرية لدى الإيبو إلى درجة نشر مقالات مثيرة لمشاعر وإحساس الهوسة ،لقد برز الإيبو كأنهم سادة نيجيريا يتصرفون بحرية مطلقة وبدون خوف مما أدى بهم فيما بعد إلى دفع ثمن سخريتهم .

جسامة الخسائر البشرية لأهل الشمال: حيث تبين أن أغلب المقتولين سواء كانوا من السياسيين أم من العسكريين ،ينتمون معظمهم إلى الإقليم الشمالي والغربي ،وهو عامل يؤكد هدف الإنقلابيين لوضع حد لنفوذ الشمال ،لكن الشمال خضوعا لعادته في الرد بالإجراءات المناسبة كلما هددت مصالحه ومراكزه السياسية والإقتصادية ،بدأ يفكر في الأسلوب الذي يضمن عودة سلوك الإيبو لجادة الصواب بعد إعلان مرسوم رقم 34، 35.

تطور الأوضاع السياسية وردود الأفعال من قبل أهل الشمال: تنقل فرانسيس نوبكيدي الذي حيته أيروسي لإيجاد نوع جديد من النظام السياسي إلى عدة مدن لدراسة موضوع توحيد الاقاليم والوظيف العمومي الفيدرالي ،إلا أنه حذر في الشمال من مخاطر النظام المركزي في حين انقسمت الآراء في الإقليم الشرقي والغربي بين مؤيدين ومعارضين، وإثر ذلك ، بدأت صحف الشمال تعبر علانية عن رأي سكان الهوسة فلاتي بعناوين "النظام الفدرالي أحسن لنيجيريا والنظام الموحد ليس لنا ولا يلائمنا"[1] ،وهي مؤشرات تعبر عن اعتراض شعب الشمال للنظام السياسي الموحد وتنذر وتحذر من مغبة فرض أي شكل من أشكال الدولة على الشعب النيجيري بدون استشارته ،وعلى هذا الأساس ، فإن اختيار شكل الدولة والنظام الخاص برئاسة الجمهورية يجب أن تسبقه استشارة الأحزاب السياسية والرؤساء التقليديين للقبائل ثم إجراء استفتاء شعبي يحدد مصير

---

1) John De St Jone.op.cit.p.57.

ذلك المشروع، "ومع ذلك لم يكن أمام أيروسي إلا الإعلان عن عدم إدخال أي تعديل للدستور إلا بعد استشارة الشعب النيجيري[1].

وقبل بضعة أيام فقط من إصدار مرسوم رقم 34، 35، تلقى فرانسيس نويكيدي تقريرا من بعض أساتذة الجامعة يؤكدون رفضهم لفكرة توحيد الإدارة النيجيرية ، إلا أنه أصر على رأيه المعارض لإرادة الشعب والتقرير الجامعي ، وأصدر أيروسي مرسومه المشهور رقم 34، 35 ، وهذا قبل استكمال اللجنة الدستورية من أعمالها ، ويحتوي على : "

1- إلغاء النظام الفيدرالي وتحويل نيجيريا إلى دولة بسيطة موحدة .

2- إلغاء الأقاليم الأربعة وهي الشمال ،الغرب ، الغرب الأوسط، الشرق ، وتقسيم نيجيريا إلى 35 مقاطعة .

3- اختصاص الحكومة العسكرية بالسلطة التشريعية .

4- إخضاع المرافق العامة الموحدة في كل أنحاء البلاد إلى سلطة لجنة المرافق العامة التابعة للحكومة .

5- إجراء تعداد سكاني جديد .

6- متابعة الفحص والتحقيق في نشاط السياسيين السابقين .

7- إنشاء لجنة لإعادة النظر في وضع سياسية إعلامية جديدة وكذلك في التعليم الجامعي.

8- حل جميع الأحزاب والجمعيات القبلية والإتحادات ومنع نشاطها حتى 17 جانفي 1969 وتسجيل أرصدتها عند الشرطة ."[2]

إن المرسوم انشأ إدارة مركزية موحدة تحت إدارة القائد الأعلى للقوات المسلحة وأصبحت كل الوزارات مركزية ومثل تلك الحكومة في رأي أيروسي "ضمانة لإنماء التضامن الوطني لجميع السكان وتحقيق تنمية سريعة للبلاد."[3]

وبالنسبة للشمال ،فـإ إقامة دولة موحدة هو عبارة عن تهديدلمناصب عمله ،

---

1) African Cont.re. op.cit.p.675.

2) السياسة الدولية ،م ،س،ذ، ص 23.

3) N.J.Miners.op.cit.pp.199-200.

خاصة" ، يمثلون 60 ٪ من السكان وحوالي 70 ٪ من المساحة الإجمالية . وعلى هذا الأساس فـإن تخلف الشمال ثقافيا وعجز الخبرات الإدارية لديه سيجعل أهل الجنوب الأكثر ثقافة يفوزون بمناصب عمل في الإقليم الشمالي ، ويعتبر الدليل الواضح على تخلف الشمال هو وجود 9 مدارس ثانوية سنة 1960 مقابل 842 مدرسة ثانوية للإقليم الجنوبي في نفـس السنة ، وقد انعكس ذلك في نقص المؤهلات العلمية اللازمة لإدارة الشؤون الإقتصادية والثقافية في الشمال، وعليه فإن الإيبو بتفوقهم العلمي وخبرتهم الكبيرة سيتيح لهم ذلك نصيب الأسد في شغل مناصب العمل في كافة أنحاء نيجيريا في حالة الأخذ بالنظام الموحد"[1] ووضع هذا هو شأنه وتلك هي طبيعته لا بد وأن يؤدي إلى الإضرار لمصالح الإقليم الشمالي وذلك فى حالة إقامة دولة موحدة ذات سلطات مركزية .

ولذلك فـبمجرد الإعلان عن ذلك المرسوم ، بدأت عدة مظاهرات واظطرابات فـــي الشمال وتهديدبالإنفصال بدلا من البقاء تحت سيطرة الإيبو ،ولقد تسببت تلك الإظطرابات إلى وقوع سفك الدماء والإعتداء على الأملاك الخاصة بالإيبو القاطنين في الإقليم الشمالي ، وقد ذكر أوينبا " Oyinba أن كنائس الإيبو هوجمت في سوكوتو ،ونهبت وأحرقت محلاتهم التجارية ، وفي كاتسينا أحرق مقر الشرطة الذي لجأ اليه الإيبو للحماية ،أما عـــدد الضحايا فبلغ حوالي 600 قتيل و 605 جريح ، هذا ويعتبر الغوغاء من العاطلين عـن العمل وطلبة المدارس هم أهم العناصر المشتركة في سفك هذه الدماء"[2].

ونتيجة لتلك الأحداث الدموية فر عدد لا بأس به من الإيبو الإقليم الشمالي إلى موطنهم الأصلي في الشرق تاركين بذلك مناصب عملهم ومحلاتهم التجارية التي بقيت مغلقة . وقدخلق بذلك مشكلة اللاجئين التي حاول الحاكم العسكري للإقليم الشرقي حلها بمناشدة الإيبـو بالرجوع إلى الإقليم الشمالي لممارسة وظائفهم تحت حماية الحكومة من كل اعتداء،وقد "[3]

1) W.Schwarz.op.cit.p.444;

2) J.Oyinba.op.cit.p.57.

3) S.Cronge.The World and Nigeria,The Diplomatic History of the Biafran War 1967-1970.(London:Sidgwick and Jackson 1972.)p.16.

استجاب البعض لذلك النداء وأدت عودتهم إلى الإقليم الشمالي إلى الوقوع مرة أخرى ضحية مجازر أخرى في شهر سبتمبر وأكتوبر وعندها يدرك أوجوكو الخطأ الذي وقع فيه .

ولتهدئة غضب الشمال ،اجتمع الحاكم العسكري الشمالي ،وهو حسن كاتسينا مع الأمراء التقليديين الذين تلقوا تعليمات وتوصيات من السكان تحثهم على رفض النظام الموحد والإنفصال عن باقي الإقليم ، وخلال ذلك الإجتماع قدموا جملة من المقترحات للمقدم كاتسينا خلاصتها "وجوب إبطال المرسوم رقم 34 الذي ألغى النظام الفيدرالي مقابل بقاء الشمال في الدولة النيجيرية ، وبعدها دعا سلطان سوكوتو أهالي الشمال : إلى إعطاء فرصة للحكومة حتى تتمكن من دراسة مقترحات الشمال"[1]، وبعد أيام تلقى سلطان سوكوتو ضمانات من أيروسي أنه لم يتم فرض أي شكل حكومة على البلاد بدون استشارة الشعب ،ولذلك قضى مؤقتا على تخوفات وشكوك الشماليين .

وعند شهر جويلية ،تقرر انعقاد المؤتمر الوطني للحكام التقليديين في مدينة إيبادن ، ولذلك الغرض وجهت الدعوة إلى أيروسي لإلقاء كلمة ، وقبل توجهه إلى إيبادن قرر تناوب العسكريين في المقاطعات وتناوب أماكن بين اللواء الرابع الممركز في إيبادن واللواء الأول الممركز في اينوقو إلا أن رد الفعل الجيش الشمالي إزاء تلك القرارات كان عنيفا ودمويا نتج عنه مقتل أيروسي وبذلك تمكنوا من القضاء على هيمنة الإيبو للسلطة

---

1)W.Schwarz.op.cit.p.206.

المطلب الثالث

الصراع الشمالي الشرقي: الإنقلاب العسكري الثاني

حدث الإنقلاب العسكري الثاني في شهر جويلية 1966 ،وقاده الشماليون وكان أغلب ضحاياه من الإيبو وبعض العناصر التي تنتمي إلى الغرب الأوسط ،اذ أدى إلى مقتل أكثر من "300 ضابط" [1] معظمهم من الإيبو،مما نتج عنه هروب الإيبو إلى إقليمهم الأصلي وهو الإقليم الشرقي .

وأدى الإنقلاب العسكري الثاني إلى استحالة التعايش السلمي بين الشرقيين والشماليين، أي بين الهوسة والإيبو حيث فقدت الثقة بين المجموعتين "وحل محلها الخوف والرغبة في الإنتقام" [2] ، والرغبة في الإنتقام هي التي دفعت بالجيش الشمالي الذي كان موجودا في الاقليم الشرقي ، إلى الإنسحاب إلى الإقليم الشمالي والغرب الأوسط ولاجوس .

ولقد كان هدف الإنقلابيين الشماليين هو:

1- وضع حد لسيطرة الشرق على السلطة واستبدالها بسلطة شمالية .

2- الثأر من الإيبو الذين قتلوا عددا كبيرا من الضباط الشماليين خلال الانقلاب العسكري الأول.

3- الإنفصال عن نيجيريا: أي انفصال الإقليم الشمالي عن نيجيريا .

ولقد حقق الإنقلابيون الشماليون الهدفين الأولين ،حيث سيطروا على الحكم وبهذا تمكنوا من القضاء على هيمنة الإيبو للسلطة ،وكذلك قضوا على الضباط الشرقيين الذين كان يتزعمهم أيروسي ، أما فيما يخص الهدف الثالث فقد عدلوا عن رأيهم الخاص بالإنفصال،لأنه سيؤدى إلى حرمان الإقليم الشمالي من المنافذ البحرية والموانئ الجنوبية التي في الإقليم الشرقي ، وتلك الموانئ ضرورية لتصدير المنتجات الشمالية الزراعية ، إضافة إلى ذلك ، فالإيرادات البترولية المتأتية

---

1) F. Forsyth; The Biafra Story. (London: Penguin Books 1974.) p.50.

2) S.K. Panter Brick; Nigeria Military, Prelude To Civil War. (London: The Athlane press 1970.) p.27.

من الإقليم الشرقى لا يمكن الإستغناء عنها، لأنها ضرورية لتنمية الإقليم الشمالي .
ومن الناحية السياسية فا نفصال الإقليم الشمالي لا محالة يؤدي إلى تحريض القبائل الأخرى للإنفصال مما يؤدي إلى تهديد الوحدة الوطنية ويدخلها في حرب أهلية .

ولقد بقيت نيجيريا بدون قائد أعلى للقوات المسلحة بسير البلادبسبب رفض استلام السلطة من طرف قادة الإنقلاب العسكري ، وتم حل ذلك المشكل بتعيين المجلس العسكري العقيد يعقوب جوون (وهو من قبيلة مسيحية شمالية) كقائد أعلى للقوات المسلحة النيجيرية ورئيس المجلس العسكرى . واعترفت جميع الأقاليم بقيادته باستثناء زعيم الإقليم الشرقى المقدم أوجوكو "حيث اعتبر أن انتفاضة الجيش التى حدثت في جويلية وما نتج عنها من قتل للضباط العسكريين الشرقيين ما هى إلا خطة مدبرة ومؤامرة لإبادة مجموعته العرقية وهي الإيبو [1] ، واتهم جوون "بأخذ زمام السلطة بالقوة وليس لديه المؤهلات العسكرية لتولي السلطة ... [2]
ومهما كانت مبررات أوجوكو فالغيرة والتنافس بينهما هى التى أدت إلى عدم الإعتراف به .

والمشكلة الثانية التى واجهت النظام الجديد "هي خوف سكان اليوروبا من الضباط الشماليين المتمركزين فى إقليمهم ،حيث أن الجيش الشمالي كان يتصرف ويسلك سلوك جيش احتلال ، مما أدى باليوروبا إلى المطالبة بسحب تلك القوات من الغرب." [3] وتلك الوضعية خلقت جو عدم الثقة بين اليوروبا والشمال من جهة وبين الشرقيين والشماليين من جهة أخرى.

والمشكلة الثالثة هى استمرار تصفية ضباط الإيبو من طرف الجيش النيجيرى، ولم يستطع جوون إيقاف تلك التصفية مما أدى بالإيبو إلى الفرار إلى إقليمهم

---

1) West Africa; July 20 1968.
2) F.Forsyth; op.cit.p.56.
3) K.W.J.Post, Is There A Case For bifra. (International Affairs N°1 January 1ç§_.)p.210.

الأصلي.

تهدئة الأوضاع والبحث عن الحلول: ومع مرور الوقت تمكن جوون من السيطرة على الأوضاع وحاول تهدئتها وإعادة المياه إلى مجراها الطبيعي، ففيما يخص مشكلة الإعتراف به كقائد أعلى للقوات المسلحة من طرف أوجوكو ما هي إلامسألة إيقاف سفك الدماء ومع مرور الوقت وتهدئة الأوضاع فإن أوجوكو سيعترف بالنظام .

أما فيما يخص كسب ولاء اليوروبا وغرس الثقة بين الشمال والغرب،فلقد عمد جوون إلى إطلاق سراح زعيم اليوروبا أوولو ،الذى كان يمثل الجناح الراديكالى لحزب جماعة العمل والذي سجن .. , اثناء أزمة الغرب، وكذلك تم إطلاق سراح الزعيم إينهارو .

ولمعالجة المشاكل السياسية ، ألغي النظام الموحد وأعيد النظام الفيدرالي الذي ألغاه أيروسى جنين أدى إلى حدوث اضطرابات في الإقليم الشمالي،وشكلت لجنة لإعادة النظر في الدستور النيجيري حتى يمكن إيجاد نظام سياسي يتلائم مع التنافر العرقى النيجيري . ترى ما هو الشكل الجديد الذي بإمكان نيجيريا أن تتبناه ،هل هو النظام الفيدرالي،الكونفيدرالي أم الموحد؟

لقد قيل أن الدول التى تواجهها مشاكل عرقية بإمكانها أن تتبنى شكلين من أشكال الدولة : النظام الفيدرالى والنظام الموحد. ويرى علماء القانون الدستوري أن الدولة إذا كانت تتكون من مجموعتين عرقيتين أو ثلاثة ،فإن أفضل شكل تتبناه هو النظام الموحد ، لكن نجد الدول التى تبنت ذلك النظام لم تستطع أن تتجنب الخلافات العرقية مثلا قبرص ،بلجيكا ولبنان....

وفيما يخص نيجيريا ، فإن النظام الموحد لا يلائمها والدليل على ذلك هو رفضه من طرف الشعب النيجيري ،فحين أصدر أيروسي مرسومه القاضي بإلغاء النظام الفيدرالي واستبداله بنظام موحد ، أثار الشعب النيجيري وطالب بإلغائه .

فالنظام الموحد أدى إلى تكشيف الصراع العرقي في نيجيريا بين الشماليين والشرقيين ، حيث رأى الشماليون في ظل النظام الموحد بأن الشرقيين بإمكانهم الإستيلاء على الوظائف الشمالية وذلك بسبب الفجوة الثقافية التى تفصل الشمال والشرق.

أما النظام الفيدرالي ، اعتبر أحسن نمط لإستيعاب المجموعات العرقية لأنه في نظري يعطي الإستقلالية لإدارة شؤون الولاية الفيدرالية وتمتعها بالإستقلال الداخلي، وينشأ النظام الفيدرالي نتيجة تفكك دولة كانت في الأصل موحدة أو بسيطة إلى عدة ولايات تستقل كل أقسامها الإدارى استقلالا تاما... ويكون لكل ولاية دستورها الخاص وسلطتها المتميزة تشريعية وتنفيذية وقضائية ."[1]

ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن النظام الفيدرالي لديه المقدرة على دمج عدة مجموعات عرقية داخل الولاية الفيدرالية ، لأنها تتمتع بالإستقلال الذاتي،هذا من حيث الجانب النظري، لكن من حيث التطبيق والواقع ، فالدول الفيدرالية تعانى من خلافات عرقية ، ففي ولاية واحدة يحدث التنافس بين المجموعات العرقية مثل ولاية نيويورك التي تتكون من إيطاليين أسبان ،يهود،سود... ويرجع كذلك الخلاف العرقي في الدولة الفيدرالية إلى عدم توازن الهيكل الفيدرالى ،فيمكن أن نجد ولاية شاسعة المساحة وذات كثافة سكانية وولاية قليلة المساحة والسكان وهذا بإمكان أن يؤدي إلى سيطرة الأولى على السلطة البرلمانية ،وهذا بالفعل المشكلة التي تتخبط فيها نيجيريا منذ الاستقلال ،حيث نجد الإقليم الشمالي يتميز بكثافة سكانية واتساع المساحة ، وبما أن الدستور النيجيري يركز على العدد السكانى للحصول على المقاعد البرلمانية ،فهذا أدى إلى فوز الشمال بالمقاعد البرلمانية... أثناء الإنتخابات الفيدرالية .

ولإيجاد حل للمشكل الدستورى ،اتفق الحكام العسكريون على عقد اجتماع في شهر سبتمبر لمناقشة الدستور ،وحضرت وفود الأقاليم الأربعة وتم مناقشة المسائل الآتية : إيجاد بديل

---

1)ابراهيم عبد العزيز شيحا ،م ،س،ذ ،صص، 60، 61.

للنظام الموحد:"نظام فيدرالي مع حكومة مركزية قوية ،نظام فيدرالي ذو حكومة مركزية ضعيفة ،النظام الكونفيدرالي "[1].

فإذا نظرنا إلى موقف الإقليم الشرقي وجدناه تقليديا يؤيد إنشاء ولايات جديدة وخاصة في الإقليم الشمالي ،والغرض من ذلك هو تحطيم وتكسير نفوذ الشمال البرلماني،لكنه يعارض إنشاء ولايات مماثلة في الإقليم الشرقي ،وبالمثل سيطالب الشمال إنشاء ولايات مماثلة في الجنوب وهذا إضعاف للفريقين معا ،ولهذا اقترح وفد الإقليم الشرقي انشاء نظام كونفيدرالي مبنى على الأقاليم الحالية ،أما وفد الغرب الأوسط فاقترح إنشاء ولايات جديدة مع الحفاظ على النظام الكونفيدرالي"[2]، بينما أيد الوفد الشمالي فكرة النظام الكونفيدرالي مع حكم ذاتي .

وناقش كذلك مسألة وجود القوات العسكرية الشمالية المتمركزة في الإقليم الغربي ، حيث طالب الغرب والشرق والأوسط بسحبها وإعادتها إلى إقليمها الأصلي ، لكن الوفد الشمالي كان غير مستعد لقبول ذلك الانسحاب لإعتبارات أمنية واستراتيجية، حيث ، لاجوس العاصمة الفيدرالية تبعد بضعة أميال وكذلك الإقليم الشرقي ،وفي حالة حدوث أزمة أو حرب أهلية فبإمكان الحكومة الفيدرالية التدخل في أسرع وقت ممكن لإخماد أية تمرد أو عصيان .

ولم تتمكن الوفود الأربعة من استكمال المناقشات الدستورية وذلك بسبب اندلاع الإضطرابات في كل من الإقليم الشمالي والشرقي.

اندلاع الإضطرابات وغياب الأمن : لقد اندلعت الإضطرابات خطيرة استمرت تقريبا لمدة شهرين،من سبتمبر إلى اكتوبر 1967، وكانت أعنف من تلك التي عرفتها نيجيريا في شهر ماي 1967،حيث شملت معظم الإقليم الشمالي وبعض أجزاء من الإقليم الشرقي . ويرجع السبب في ذلك إلى إشاعات غير صحيحة مفادها أن الشماليين القاطنين في الإقليم الشرقي قتلوا من طرف الشرقيين ،فما كان على الشماليين إلا الإنتقام من الإيبو

---

(1)V.P.Bennets and A.H.M.Kirk Green;Backs to the Barracks:A Decade of Marking Time; in Soldiers and Oil,edt By H.Morris james and P.D.Austin.(Studies in Commonwealth and History N°5 1978.)P.16.
2)S.K.Panter Brick.op.cit.p.31.

القاطنين في الشمال ولقد بلغت تلك الإظطرابات ذروتها في 30 سبتمبر 1967 ، وكانت تتمركز وتتمحور حول طرق المواصلات وأخذت عملية الإنتقام حتى شملت أغلب المدن الشمالية مثل مدينة كادونة وزاريا وجوس Kaduna, Zaria, Jos .[1]

وكان من نتائجها هو فرار الإيبو من الإقليم الشمالي متوجهين إلى إقليمهم الأصلي حتى بلغ عددهم حوالي 2 مليون لاجئ ،ونتيجة لذلك بقيت عدة مناصب شاغرة حيث ترك 500 ألف عامل عملهم في قطاع السكك الحديدية وهو يشكل 1/5 القوى العاملة، مما أدى بالشركة إلى انخفاض إيرادتها بأكثر من النصف .[2]

لقد رجع الإيبو إلى موطنهم الأصلي مقتنعين بعجز الحكومة الفيدرالية عن حمايتهم، مما ولد لديهم شعور وإحساس بفكرة الإنفصال عن نيجيريا ،ومما رفع من ذلك الاحساس هو بالرغم من تلك الإظطرابات التي أدت إلى مقتل حوالي 20 ألف شخص ،معظمهم من الاقليم الشرقي ،[3] و السلطة الفيدرالية لم تسجن أي شخص أو تلقي عليه القبض أو حكمت عليه محكمة ،وفي الحقيقة فالحكومة الفيدرالية وأجهزتها الأمنية لم تستطع إخماد تلك الإضطرابات وذلك بسبب انتشارها الواسع حيث شملت عدة مدن نيجيرية .

ونتيجة لإنعدام توفر الأمن،أعطى أوجوكو تعليمات إلى شعبه بالرجوع إلى إقليمهم الأصلي ، وعند نهاية شهر أكتوبر لم يبق أي شرقي في الشمال ،وحتى القاطنين في العاصمة الفيدرالية هاجروا إلى الإقليم الشرقي وكان معظمهم من الطبقة المثقفة ،وهي الطبقة التي تدعم و تلتحم حول أوجوكو وتصبح المستشار السياسي والإقتصادي له،[4] وشكلوا جماعة ضغط يحثونه على الإنفصال عن نيجيريا ،وهي التي تبدأفي رسم وتخطيط المعالم الكبرى لتأسيس دولة مستقلة ، كما أكد على ذلك دودلي Dudley، إن مدرسي الجامعة اجتمعوا في جامعة إيبادن Ibadan وقرروا تقديم مذكرة إلى أوجوكو يحثونه ويطلبونه بالإنفصال ،لأن الشرق سيكون في وضعية سياسية واقتصادية ممتازة ومزدهرة،إذا انفصل عن نيجيريا[5] ،فالطبقة المثقفة نظرت إلى

---

1)R.Luckham.op.cit.p.308.

2)J.Oyinba.op.cit.p.78.

3)F.Forsyth.op.cit.p49.

4)K.W.J.Post.op.cit.p.218.

5)B.J.Dudley; Instability and Political Order .Politics and Crisis in Nigeria.(Ibadan University Press 1973.)p148.

الإقليم الشرقي وما يتمتع به من موقع استراتيجي : موقعه على ساحل المحيط الأطلسي وبه أهم الموانئ النيجيرية :ميناء كالابار وبوني وبور هاركورت ، ومن الناحية الإقتصادية فهو أغنى إقليم لأن معظم آبار البترول والصناعات البترولية تتمركز هناك ،ومن حيث السكان فبه أكثر من 14 مليون نسمة ، وفي حالة الإنفصال فالإيرادات المتأتية منه تمكنه من أن يصبح أغنى منطقة في الدول الإفريقية .

وبسبب الإظطرابات التي حدثت في الشمال ،فإن الشماليين القاطنين في الجنوب هم بدورهم كانوا كبش الفداء ،حيث بدأت عملية الإنتقام ولقي حوالي ثلاثة آلاف مصرعهم [1]. ورغم تلك الأحداث التي عرفتها نيجيريا ،سواء في الإقليم الشرقي أو الغربي، فلقد حاول جوون إيجاد مخرج وحل لتلك الأزمة ،ويتمثل في استدعاء اللجنة الدستورية للإنعقاد وحضرت جميع الوفود التي تمثل الأقاليم النيجيرية، باستثناء الوفد الشرقي الذي رفض الإجتماع في لاجوس، لأن الجيش الشمالي يتمركز هناك وهذا يشكل تهديدا لأمن وسلامة الوفد الشرقي، مما أدى بتأجيل انعقاد المؤتمر الدستوري.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت بعض الدول الإفريقية تتأثر بما يحدث في نيجيريا وخاصة الدول المجاورة ، ولهذا الغرض توسطت غانا في القضية ووجهت دعوة للحكام العسكريين حضور اجتماع في مدينة ابوري Aburri، التي تبعد بضعة أميال عن العاصمة الغانية أكرا Akrah .

1) West Africa; July 20 1968.

المبحث الرابع

قيام دولة بيافرا

المطلب الاول : اجتماع أبوري وما ترتب عنه

اجتمع الحكام العسكريون للأقاليم الأربعة النيجيرية فى مدينة أبوري، التى تبعد بحوالى 30 كلم عن العاصمة الغانية أكرا ،يومي 4،5 جانفى 1967،وشارك فى ذلك الإجتماع الحاكم العسكرى لإقليم الشرق أوجوكو والعقيد جوون ،وهذا الأخير رضخ لمطالب أوجوكو الذى رفض الإجتماع فى نيجيريا ،وخاصة بعد حدوث الإظطرابات في الشمال والشرق،ولقد لبى جوون مطالب أوجوكو رغبة من الحكومة العسكرية فى إيجاد حل لمشكل الأزمة الدستورية وإرساء الثقة بين الشمال والشرق .

وبعد يومين من المداولات وافق المجلس العسكرى على النقاط الآتية : "

1- التعيينات، في الوظائف السامية للحكومة الفيدرالية والجيش والشرطة والمرافق العامة والسلك الديبلوماسى تتم فقط بواسطة الإتفاق العام للمجلس العسكرى الأعلى.

2- تشكيل لجنة فيدرالية لمعالجة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمواطنين الذين تأثروا بالإظطرابات سنة 1966، وتدفع الحكومة الفدرالية مرتبات لكل الموظفين سواء لدى الحكومة الفدرالية أو المرافق العامة ،شريطة ألا يمارسوا أية وظائف جديدة .

3- فى حالة دراسة واتخاذ أى قرار ات تمس الدولة كلها يجب على المجلس،قبل إصداره قراره النهائى أن يحصل على كامل الموافقة من طرف الحكام العسكريين.

4- إعادة تنشيط المؤتمر الدستورى فى أقرب ووقت ممكن وأخذ بعين الإعتبار التوصيات والمقترحات التى نتجت عن الإجتماعات السابقة قبل اندلاع الإظطرابات.

5- سحب الجيش الشمالى المتمركز فى لاجوس والغرب ،وكان هذا بطلب كل من الحاكم العسكرى لإقليم الشرق والغرب الأوسط.

6- عدم استعمال القوة فى حل الخلافات والمشاكل الداخلية ويجب تسويتها بالطرق السلمية .

7- تقييد الإعلام الحكومى حتى لايمكن إحراج مشاعير بعض فئات المجتمع النيجيرى.

8- المقدم أوجوكو يلتزم بقراره الخاص بعدم السماح للشرقيين الخروج من الإقليم الشرقى.[1]

واتفق المجلس على إصدار دستور جديد وتقسيم نيجيريا إلى عدة ولايات.

فشل اتفاق أبورى: الشئ الذى يمكن ملاحظته فيما يخص اتفاق أبورى أنه لم يكن اتفاقا مكتوبا بل كان اتفاق شفهى ،وهى أكبر غلطة ارتكبها الحكام العسكريون فى تاريخ نيجيريا وخاصة أن ذلك الإجتماع يتعلق بمصير نيجيريا وإعادة الأمن والإستقرار والثقة فى أوساط المجموعات العرقية المختلفة.

وبمجرد عودة العسكريين إلى البلاد اختلفت الأراء والتفسيرات حول الإتفاق،ويعود السبب في ذلك إلى غياب فقهاء القانون الدستورى فى الإجتماع فمثلا لم يحدد الإتفاق في حال حدوث خلاف حول توزيع السلطة بين المركز والاقليم ،فالمبدأ العام المعروف هو الموافقة الجهوية لأى قرار يتخذه المركز ،وكذلك فيما يخص المراسيم ،فالعرف المعمول به هوسيادة وسمو المراسيم الفيدرالية على المراسيم الإقليمية ، وفيما يخص مسألة معينة هل مثلا الحاكم العسكرى له حق الفيتو المطلق ،بمعنى يستحيل اتخاذ القرار إلا بالموافقة الإجماعية لكل الحكام العسكريين للأقاليم الأربعة.[2]

إن الخلاف الرئيسى حول تفسير اتفاق ابوري حصل بين الحاكم العسكرى لإقليم الشرق ورئيس المجلس العسكرى الأعلى يعقوب جوون ،وأهم نقطة خلاف بينهما هي استعمال القوة في حل الخلافات وإعلان حالة الطوارئ ، فمن وجهة نظر جوون فالحكومة الفيدرالية غير ملزمة بمبدأ عدم استعمال القوة فى حل الخلافات الداخلية،بينمايرى ذلك أوجوكو خرقا صريحا لإتفاق أبورى ،وفيما يتعلق بإعلان حالة الطوارئ فيرى جوون أن حالة الطوارئ يمكن إعلانها فى أية منطقة تمس أو تخل بأمن البلاد وذلك باستشارة لاجوس وثلاثة حكام عسكريين للأقاليم الأخرى ، وفى نظر أوجوكو فذلك يعتبر تحريفا لما اتفق

---

1) السياسة الدولية ،م،س،6، صص 26،27 .

2) S.K.Panter Bricks.op.cit.p.40.

عليه في أبوري، الذي ينص على الموافقة الإجماعية لكل الحكام العسكريين للأقاليم الأربعة الشرق،الغرب، الغرب الأوسط ،الشمال ولاجوس. ومن وجهة نظر أوجوكو فبإمكان جوون أن يعلن حالة الطوارئ بموافقة لاجوس وثلاثة حكام عسكريين فقط،وهذا معناه حرمان حاكم الإقليم الشرقى من تلك الإستشارة .

و مما سبق يتبين لنا أن العقيد جوون غير من محتوى اتفاق أبوري ، وقد نتسائل ماهي الدوافع من وراء ذلك ؟ لقد تعرض جوون لعدة ضغوط من "طرف الأمناء العامين الفيدراليين الذين قدموا بعض المقترحات والتوصيات إلى الحكومة الفيدرالية ،التى تغاير تماما ما اتفق عليه فى أبوري "1.

وبسبب تعديل اتفاق أبوري وتغيير محتواه ،أعلن أوجوكو عن عدم استعداده لحضور أى اجتماع للحكام العسكريين بشرط تطبيق اتفاق أبوري وإصدار مراسيم من طرف جوون بدون الموافقة الإجماعية للحكام العسكريين لاعتبره باطل وغير شرعى"2 ، وهكذا بدأت تتأزم العلاقات بين الحكومة الفيدرالية والإقليم الشرقى وأصبح شعار هذا الأخير "نتمسك بأبوري" أى تطبيق اتفاق أبوري .

واتفاق أبوري هو اتفاق جماعى أى حصل بموافقة جماعية للمجلس العسكرى النيجيرى ، ولهذا فأى عضو في المجلس العسكرى ليس له السلطة الشرعية فى تغيير أو تبديل بعض بنوده إلا بالموافقة الجماعية للحكام العسكريين.

ووجه أوجوكو تهديدا إلى الحكومة الفيدرالية قائلا : "فى حالة عدم تطبيق اتفاق أبوري عند نهاية شهر مارس ، فالحكومة الفيدرالية ستفقد ولاء الإقليم الشرقي. وستخول لي السلطة المطلقة فى تشريع القوانين الخاصة بإقليمى."وهذا يعني تمرد الإقليم الشمالي على الحكومة الفيدرالية ،وبطبيعة الحال فالحكومة الفيدرالية سترد بكل قوة على أى تمرد الذى من شأنه يخل بالأمن العام أو يهدد الوحدة الترابية النيجيرية ، وفي هذا الصدد

---

1)Arthur Agwencho .op.cit.p.221.
2)West Africa,N° 2596 March 4 1967.
3)Africa Con.record ,op.cit.p.646;

حذر جوون أوجوكو من مغبة التمرد والعصيان وفي حالة حدوث ذلك "فإننى سأتخذ تدابير وإجراءات عسكرية لإحتواء ومحاصرة ذلك التمرد لأن وظيفتى هى الحفاظ على الأمن وعلى الوحدة الترابية لنيجيريا. "[1]

وبالرغم من محاولة أوجوكو التمرد على الحكومة الفيدرالية ، فجوون حاول دائما البحث عن الحلول السلمية والمصالحة ولهذا الغرض أصدر مرسوم رقم 8 يوم 17 مارس 1967، وذلك المرسوم أعطى صلاحيات واسعة للحكومات الإقليمية ، وأهم ما جاء فيه :

"1- تخويل المجلس العسكرى الأعلى جميع السلطات التى يمارسها منفردا رئيس الحكومة العسكرية الفيدرالية والمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

2- التعيينات فى جميع المناصب العليا فى أجهزة الشرطة والخدمة المدنية والسلك الدبلوماسى يلزمها موافقة كل الحكام العسكريين.

3- يعين المجلس العسكرى الأعلى بالإجماع قضاة المحكمة العليا ومحكمة لاجوس العليا. ويتمتع كل حاكم عسكرى بالحق الكامل منفردا فى تعيين القضاة في أقاليمهم وتعيين القاضى الذى يمثل الإقليم فى المحكمة العليا.

4- إلغاء منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة ،ورئيس المجلس العسكرى هو القائد العام للقوات المسلحة ويصدر تنظيم جديد للجيش على أساس انشاء قيادات إقليمية تتطابق مع حدود الأقاليم الأربعة.

5- يتمتع الحكام العسكريون للأقاليم بحق الفيتو منفردين،أو مجتمعين فى كل الأمور التى تتعلق بكيان الدولة ككل مثل الميزانية وتقريرات مشروعات العاصمة الفيدرالية والشرطة والقوات المسلحة والوحدة الإقليمية لكل الإقليم.

6- يتمتع الحكام العسكريون للأقاليم بالسيادة فى أقاليمها ويمارسون سلطات التشريع والتنفيذ الإقليمية.

7- فيما يخص حالة الطوارئ فإن المجلس العسكرى هو المختص بإعلان عن حالة الطوارئ

---

1) African Contemporary Record.op.cit.P.646.

وأن من حقه اتخاذ أى خطوة يراها مناسبة تجاه أى إقليم يمارس سلطاته التنفيذية بشكل يؤثر بالضرر أو يجحف أو يعرقل ممارسة السلطة التنفيذية الفيدرالية لإختصاصها أو يهدد بقائها وممارستها لعملها .وتخويل المجلس العسكرى الأعلى ممارسة هذه السلطات يلزمه موافقة رئيس الحكومة العسكرية الفيدرالية وثلاثة على الأقل من الحكام العسكريين للأقاليم .[1]

إن هذا المرسوم يحتوى على كل ما اتفق عليه فى أبورى ، إلا البند الأخير المتعلق بإعلان حالة الطوارئ ، ويعتبر ذلك المرسوم بمثابة تغيير في موقف جوون ورغبة منه فى التصالح مع الحاكم العسكرى أوجوكو وإعادة الوحدة الوطنية التى تأثرت بعد اندلاع الإظطرابات . ولقد قبل أوجوكو بجميع بنود المرسوم السابق الذكر إلا البند الخاص بإعلان حالة الطوارئ، حيث اعتبر ذلك البند خرق صريح لإتفاق ابورى .وبخصوص تلك القضية وقف الإقليم الشمالى بجانب جوون بينما وقف الحكام العسكريون لأقاليم الغرب والغرب الأوسط موقف حيادى.

---

1) السياسة الدولية ،م ،س،ذ، ص 28،29.

المطلب الثاني

التمرد على الحكومة الفيدرالية

تمرد أوجوكو :

بعد رفض أوجوكو للمرسوم رقم 8 الصادر يوم 17 مارس 1967 وكان من نتائجه تدهور العلاقات بين أوجوكو وجوون، وللتخفيف من حدة التوتر بينهما تشكلت لجنة وطنية للإصلاح تضم أهم الشخصيات السياسية والدينية،من بينهم أوولو زعيم اليوروبا ،ستة حكام تقليديين من الغرب... وزارت تلك اللجنة لاجوس وإينوجو Enugu عاصمة الإقليم الشرقي أين تقابلت مع أوجوكو الذي وعدهم بحضور اجتماع المجلس العسكري لكنه ،لم يف بوعده ،مما دفع اللجنة إلى مقابلة أوجوكو مرة أخرى وكان رده للجنة الوطنية للإصلاح "إن اللقاء بين شعب الشمال وشعب الشرق سيكون في ساحة المعركة."[1]

وفي حقيقة الأمر ، فالحاكم العسكري الفدرالي العقيد جوون حاول دائما تفادي سفك الدماء بين الأشقاء من أبناء الشعب النيجيري وكان مصمم على مواصلة الإصلاحات الدستورية ولكي يبعث الطمأنينة في نفوس الشرقيين ويثبت لهم أنه لايرغب الإستمرار في السلطة، أصدر يوم 22 أفريل برنامجا إصلاحيا بعد أن صادق عليه المجلس العسكري الأعلى .

وكان الغرض من البرنامج هو الحفاظ على الوحدة الفيدرالية حيث تضمن النقاط الآتية :

"إنشاء ولايات جديدة كقاعدة للإستقرار السياسي، تحضير دستور جديد ،تصفية العناصر المرتشية ،إعادة السلطة إلى المدنيين"[2]

وأول إجراء عاجل اتخذه المجلس العسكري هو اجتماع المؤتمر الدستوري في شهر ماي ، ووجهت الدعوة إلى الوفد الشرقي لحضور الإجتماع،لكنه رفض الدعوة معللا ذلك بانعدام الأمن في نيجيريا بسبب عجز الحكومة الفيدرالية على حماية أرواح الشرقيين إذا ما غادروا إقليمهم الأصلي.

لقد حددت الحكومة الفيدرالية فترة سنتين 1967- 1969 للإنتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني ،وخلال تلك الفترة، سيتم إنشاء جمعية تأسيسية وإعادة نشاط الأحزاب

---

1)N.U.Akpan; The Struggle For Secession,1966-1969. (London:Frank Cass 1970.)p.67.

2)African.con. record.op.cit.p:648.

السياسية ،إصدار دستور جديد، تعيين أعضاء الحكومة الإنتقالية ،تحضير انتخابات فدرالية وولائية ،تعيين رئيس الحكومة الفيدرالية واخيرا تسليم السلطة إلى المدنيين."[1]
إن هذا المرسوم تضمن جميع الإصلاحات السياسية التى طلبها الزعماء السياسيون منذ الاستقلال وخاصة إنشاء ولايات جديدة، ولقد قبل بذلك المرسوم كل المجموعات العرقية ما عدا الاقليم الشرقى، وعلل رفضه على أساس عدم تطبيق اتفاق أبورى من طرف الحكومة الفيدرالية "الشمالية" ،فكيف لأوجوكو قبول مرسوم لم يشارك فى صياغته . وهكذا فجميع محاولات الإصلاح التي أعلنها جوون رفضت من قبل أوجوكو ضاربا إياها عرض الحائط.

وفى الحقيقة ، أوجوكو كان يدور فى ذهنه فكرة الإنفصال عن نيجيريا وتأسيس دولة يصبح رئيسها وخاصة أن الطبقة المثقفة من جامعيين وموظفين ساميين تدعمه فى ذلك. وتلك النخبة بدأت تنشط وتبث فكرة الإنفصال حيث جندت وسائل الإعلام والدعاية لزرع فكرة الإنفصال فى الإقليم الشرقى ، ومما سهل من مهمتها هى وجود مناخ ملائم ومناسب وخاصة الإشارة إلى الإضطرابات التى حدثت فى الشمال وما نتج عنها من سفك الدماء ، ولقد أشار إليها أوجوكو فى عدة مناسبات مرددا "إن جرائم الإبادة الجماعية التى حدثت للإيبو كانت مدبرة من طرف جميع الفئات الشمالية ضد جميع الفئات الشرقية ."[2] وهكذا استغل الجانب العاطفى والنفسى لإثارة مشاعر السكان الشرقيين وإلقاء اللوم على الحكومة الفيدرالية ، وكان يجب عليه إضماد الجروح بدلا من فتحها وهذا مما سهل الالة الدعائية للطبقة المثقفة التى كانت كل يوم تردد عبارات :مذابح ارتكبت ضدنا ، انعدام الأمن ،رفض تطبيق اتفاق أبورى.

إن تلك الالة الدعائية التى كان ورائها الطبقة المثقفة المدعمة من طرف أوجوكو بدأت تعطى ثمارها حيث أدت إلى تكتل الرأى العام فى الإقليم الشرقى،مما نتج

---

1)African Con.Record.op.cit.p.648.

2)Journal Of Modern African Studies Volume 12 N°3 1974.)p.362.

عنه "ترك النساء لعملهن وأمضون عدة أيام يتظاهرن ويطالبن أوجوكو تزويدهن بأسلحة وهراوات لقتل جوون والكفاح ضد الشمال."[1] وهناك نقطة هامة يجب التنبيه إليها وهى استعمال الجانب الدينى لكسب عطف المسيحيين خارج نيجيريا ،حيث ادعى الشرقيون أنهم مظطهدون من طرف الشماليين وذلك لكونهم مسيحيين ،لكن ذلك العامل لم يستطع أن يخترق المجال الدولي والمحيط النيجيرى وهذا راجع إلى

1- رئيس المجلس العسكرى مسيحى وهو يعقوب جوون .

2- جميع الأقليات النيجيرية ،بما فيهم المسيحيين والمسلمين والوثنيين والديانات الأخرى،اعترفت بالقيادة العسكرية باستثناء أوجوكو.

أوجوكو يجند شعبه للإنفصال: فى شهر مارس 1967 ،قام زعماء الحكومة الشرقية بعدة جولات إلى العواصم الإفريقية يشرحون وجهات نظرهم فيما يخص الأزمة " التى تمر بها نيجيريا ،حيث حاولوا إلقاء الضوء ولفت الأنظار إلى "المذابح" التى تعرضوا لها وما نتج عنها من انعدام الأمن والإستقرار ،لكن الدول الإفريقية أعربت فقط عن تأسفها لما حدث ، وحاول أوجوكو لعب ورقة دولية تتمثل فى استدعاء بعض الدول الإفريقية للتوسط فى القضية وحل الأزمة ،وفى الحقيقة لم يكن أوجوكو يبحث عن الحلول بقدر ما يهدف إلى تأييد الدول الإفريقية لقضيته والبحث عن الإعتراف، ولهذا الغرض وجه دعوة إلى ثلاثة دول إفريقية وهى مصر، أثيوبيا وليبيريا ،للتوسط بين الحكومة الفيدرالية والإقليم الشرقى، وكان رد الحكومة الفيدرالية هو بالرفض: أى رفض توسط أية دولة فى القضية ،معللة ذلك أن القضية قضية داخلية ، ووضح جوون أسباب رفضه للوساطة الإفريقية "إن الازمة الحالية التى تمر بها نيجيريا هى أزمة داخلية وطلب أوجوكو لثلاثة دول للتوسط فى القضية معناه اعتراف تلك الدول ورؤسائها بتلك الدولة الإقليم الشرقى"[2]

---

1) N.U.Akpan.op.cit.67.

2)A.H.M.Kirk Green.Crisis and Conflict in Nigeria. (London:Oxford University Press.1969.)p.241.

وبعد رفض جوون للوساطة الإفريقية، بدأ أوجوكو في تنفيذ خطته الإنفصالية ،وفي هذا الإطار،فإن أول قرار اتخذه هو قرار اقتصادي ،يهدف من ورائه زيادة إيرادات خزينة الإقليم الشرقي ، ولقد شمل ذلك القرار على ما يلي:

1- أصدر مرسوما للشركات المتعاملة في الإقليم الشرقي بدفع رسومها إلى الحكومة الإقليمية الشرقية بدلا من الحكومة الفيدرالية وذلك ابتداء من شهر مارس 1967 ، والشركات التي شملها ذلك المرسوم هي :الجمارك ،السكك الحديدية ،الطيران ، الفحم الكهرباء وإدارة الموانئ .

وكان ذلك القرار خطيرا لأنه سيؤدي إلى حرمان الحكومة الفيدرالية من إيرادات جزء من الدخل القومي الفيدرالي النيجيري.

2- استولى على عربات النقل التابعة للسكك الحديدية الفيدرالية .

3- أوقف تزويد الإقليم الشمالي بالمنتوجات البترولية المتأتية من محطة تكرير البترول لبور هاركورت،

4- استولى على سلع تابعة للدول المجاورة لنيجيريا وهي النيجروالتشاد ،وهذا يعتبر خرقا للأعراف الدولية وخلق أزمة بين الحكومة الفيدرالية وتلك الدول.

5- استيلاء على طائرة تابعة للخطوط الجوية النيجيرية ."[1]

ولم يكتف أوجوكو بهذا، بل استولى على الإذاعة الفيدرالية ،البريد المركزي،وعربات النقل الواقعة في الإقليم الشرقي.

وهذه القرارات والإستيلاءات تعتبر في نظر جوون ،تحديا لسلطته والمساس بالوحدة الوطنية النيجيرية ، لأن الإندماج الإقليمي هو وحدة متكاملة لا يمكن التنازل عنها ،ولهذا يجب على الحكومة الفيدرالية اتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة الوضع إلى مجراه الطبيعي وكان أول رد فعل الحكومة الفيدرالية هو فرض عقوبات اقتصادية ضد الإقليم الشرقي . حيث فرض حصار اقتصادي بري وبحري شمل على :غلق مطارات كالابار وميناء بور هاركورت

(1) African Con.Record.op.cit.pp.677-678.

في رحه الملاحة الشرقية ، وكان الغرض من تلك العقوبات الإقتصادية هو إرغام أوجوكو بالعدول عن قراره الخاص بإيرادات الإقليم الشرقي.

وبالرغم من الحرب الإقتصادية المعلنة من كلا الطرفين ،فإن بريق أمل التصالح كان مازال قائما، ولهذا الغرض تشكلت لجنة وطنية للإصلاح بزعامة قائد اليوروبا أوولو ،الذي تربطه علاقات وطيدة مع أوجوكو، وزارت تلك اللجنة العاصمة الفيدرالية لاجوس وعاصمة الإقليم الشرقي إينوجو أين تقابلت مع أوجوكو، وتوصلت اللجنة إلى اتفاق يقضي:

"1- رفع العقوبات الإقتصادية المفروضة على الإقليم الشرقي.

2- على أوجوكو أن يلغي مرسومه الخاص بالشركات المتعاملة في الإقليم الشرقي.

3- يجب تطبيق هذه القرارات في أجل أقصاه أسبوع.

4- إعادة الجيش المتمركز في لاجوس إلى إقليمه الأصلي."[1]

وهذه النقطة الأخيرة كانت بطلب من أوولو وأوجوكو،حيث أن كلاهما اعتبرا تمركز الجيش الشمالي في لاجوس هو بمثابة تهديد لأمن الشرقيين والغربيين على حد سواء.

ولقد قبل جوون بمقترحات اللجنة وبدأ في تطبيقها حيث رفع الحصار الإقتصادي المفروض على الإقليم الشرقي ودفع مبلغ نصف مليون جنيه لمساعدة اللاجئين الذين فروا من الإقليم الشمالي أثناء اندلاع الإضطرابات،لكن أوجوكو حول ذلك المبلغ لشراء اسلحة وتجنيد شعبه .

إن رفع الحصار الإقتصادي لم يلق صدى واسعا في أوساط الشرقيين وتحسين العلاقات وإضماد الجروح بين الطرفين ، وهذا رغم المحاولات العديدة التي قام بها جوون والتي تتمثل في إيجاد حل سلمي لتمرد الإقليم الشرقي ،وآخر محاولة هي توجيه نداء إلى اوجوكو وطمئنته "لقد كنت متأزما من الحصار الإقتصادي ،فلقد رفعته وذلك تلبية لتوصيات اللجنة وهذا ابتداء من 23 ماي ، وأنا متأسف أنك لم ترد على رفع الحصار بطرق إيجابية ،إنه لم يفت الآوان لحل الأزمة بدون سفك الدماء والحفاظ على وحدة البلاد"[2].

لقد قرأ أوجوكو ذلك النداء إلى نخبته بأسلوب تهكمي واستهزائي ولم يعربه أي اهتمام

---

1)Arthur Agwencho ,op;cit.p.244.

2)N.U.Akpan.op.cit.p.81.

لأن الرأي العام في الإقليم الشرقي قد نضج للإنفصال ، والدليل على ذلك هو "تجمع أكثر من 80 ألف شخص ،يوم 13 ماي، يدعون ويطالبون بإعلان عن دولة بيافرا كدولة مستقلة ، ويوم 23 ماي 1967 تظاهر حوالي 100 ألف من الشرقيين في شوارع ميناء بور هاركورت يحملون لافتات كتبت عليها ، الشرق لا يمكن أن يصبح عبيدا، النظام الفيدرالي انتهى، وفيما يخص طلبة الجامعة فقد وزعوا مناشير تؤيد الإنفصال : إننا نكتب التاريخ فسجل اسمك في التاريخ ومارس حقك الشرعي في القرار السياسي الهام ألا وهو الإنفصال "[1]

المطلب الثالث

العوامل الإقتصادية والإستراتيجية والديمغرافية التي شجعت على الإنفصال

العوامل الإقتصادية والجغرافية والديمغرافية التي شجعت على الإنفصال :

أولا وقبل كل شئ هناك نقطة هامة يجب التركيز عليها وهي الآفاق الإقتصادية لدولة بيافرا . إن الجدول الآتي يفسر لنا طموحات السكان الشرقيين،حيث أن أغلب الثروات البترولية تقع في الاقليم الشرقي، وعند انفصالهم يصبحون من أغنى البلدان الإفريقية .

1) Arthur Agwencho.op.cit.pp.248-249.

جدول رقم (1) يبين تطور إنتاج نيجيريا من البترول وإبراز نسبة من إجمالي الصادرات وأسعار البترول خلال الفترة 1962_1974.

السنة	الانتاج بملايين البراميل	الإيرادات البترولية بملايين النيرات	نسبة الصادرات الى مجموع الصادرات النيجيرية	سعر البرميل بالدولار
1962	25،9	33،5	% 9،9	/
1966	152،3	184،0	% 32،4	/
1969	197،1	262،0	% 41،2	2،17
1970	389،1	510،0	% 57،6	2،25
1971	568،5	953،0	% 73،7	3،05
1972	662،5	1176،2	% 82،0	3،39
1973	750،0	1893،5	% 83،1	4،80
1974	822،8	5365،7	% 92،6	14،69

يمكن ملاحظة من خلال هذا الجدول ، أن البترول كان يساهم بنسبة 32،4 % من مجموع صادرات نيجيريا وهذا عند اندلاع الحرب الأهلية، وعند نهاية الحرب الأهلية ارتفعت تلك النسبة إلى 57،6 من مجموع صادرات نيجيريا أي أكثر من النصف.

أما إيرادات الحكومة الفيدرالية فلقد تضاعفت تقريبا إلى ثلاث مرات:من 184 الى 510 مليون نيرة عند انتهاء الحرب الأهلية، ويلاحظ كذلك في الجدول غياب إحصائيات سنة 1967 وسنة 1968 بسبب اندلاع الحرب الأهلية.

1) Central Bank of Nigeria and Financial Review.November1976.

جدول رقم (2) يبين مساهمة الشركات البترولية

فى ميزان المدفوعات الخارجية .

(1)

السنة	ملايين النيرات	نسبة الصادرات البترولية
1966	86،0	٪ 46،7
1969	106،0	٪ 40،7
1970	253،2	٪ 49،6

فمتوسط دخل الشركات البترولية للسنوات الثلاث : 86،0 + 106،0 + 253،2 = 445،2

445،2 : 3 = 148،4 مليون نيرة ومتوسط قيمة الصادرات البترولية للسنوات الثلاثة هى 5،6 وكان حوالى $\frac{2}{3}$ من مصادر البترول النيجيرية تأتى من الإقليم الشرقى وهى المنطقة التى تتبنى الإنفصال عن نيجيريا ، وكذلك فإن معظم الصناعات البترولية :محطة تكرير البترول والغاز الطبيعي تتمركز فى موانئ بواني وبور هاركورت الواقعين على شاطئ المحيط الأطلسي .

وتلك الثروات البترولية غيرت بصفة جذرية الآفاق الإقتصادية لتلك المنطقة لأن قبل اكتشاف البترول ، كان الاقليم من أفقر المناطق فى نيجيريا وذلك بسبب ندرة الثروات الطبيعية وعدم خصوبة الأرض إضافة إلى الكثافة السكانية المرتفعة ، مما دفع بالشرقيين إلى البحث عن العمل فى الإقليم الشمال.

وفى حالة الإنفصال فإن الإقليم الشرقى سيظفر بقيمة الصادرات البترولية ,وهذا معناه عدم اقتسامها مع بقية الأقاليم الأخرى، وحرمان الحكومة الفيدرالية من إيرادات قيمتها 184 مليون نيرة . فكما كان مستحيلا على الحكومة المركزية الكونفولية السماح لكطنجا بالإنفصال سنة 1960 "لأن حوالى 40٪ من الإيرادات العامة كانت تأتى من تلك المنطقة"[2] فكذلك يستحيل على الحكومة الفيدرالية السماح للإقليم الشرقي بالإنفصال نظرا لمساهمة البترول فى الإيرادات العامة النيجير

---

1)Central Bank of Nigeria.ibid.

2)K.J.Post.op.cit.p.32.

إضافة إلى ذلك فستؤدى إلى حرمان الإقليم الشمالى من المنافذ البحرية ،وهى الموانئ التي تقع على المحيط الأطلسي، والتى تعتبر الرئة الإقتصادية لنيجيريا بصفة عامة والإقليم الشمالي بصفة خاصة لتصدير منتجاته الزراعية .

وهناك عامل آخر شجع البيافرويون على الإنفصال وهو عامل استراتيجى ، فولاية الإقليم الشرقى هى ولاية غير مغلقة ،فلو كانت واقعة في قلب نيجيريا وليست لديها منافذ بحرية ، فلا يمكن لها أن تفكر في الإنفصال لأن ذلك سيؤدي إلى القضاء عليها بكل سهولة ويصعب على القوات الخارجية التدخل فى القضية . فبيافرا تقع فى جنوب غرب نيجيريا ، ولها منافذ بحرية وحدود مع الكاميرون ، وكذلك فان جزر فرديناد بو Ferdinand Po التابعة لجمهورية ساوتومى وبرانسيب Sao Tomeet Principe لا تبعد كثيرا عن بيافرا، وفى نظر الشرقيين فذلك الموقع سيسهل عملية التدخلات الخارجية والإمدادات العسكرية،سواء عن طريق البحر أو الجو.

"والعامل الأخير عامل ديمغرافى ، فبعدد سكان الإقليم الشرقي كان آنذاك حوالي 14 مليون نسمة ويعادل مثلا سكان أربعة دول إفريقيا الغربية وهى الداهومى،ليبيريا، غامبيا وسيرا ليون."[2]

وقبل الإعلان عن انفصال الإقليم الشرقى عن نيجيريا كان أوجوكو قد انتهى من رسم خريطته السياسية والإقتصادية لدولة بيافرا، وفى رأيه فإنه مجبر على الإنفصال "فإذا انفصلنا عن نيجيريا فذلك راجع إلى أننا أجبرنا على ذلك"[2]، والعوامل التى تدفعه على الإنفصال تتمحور فيما يلى:

1- فشل تطبيق اتفاقية أبورى.

2- فرض الحكومة الفيدرالية حصار اقتصادى على الإقليم الشرقى.

3- تهديد الحكومة الفيدرالية باستعمال القوة ضد الإقليم الشرقى.

4- تدخل لاجوسرفى الإندماج الإقليمى لشرق نيجيريا .

---

1)N.U.akpan.op.cit.p.72.
2)Arthur Agwencho.op.cit.p.248.

وإذا حللنا العنصر الأخير من مبررات الإنفصال للإقليم الشرقي فهذا يعني أن جوون ليست لديه السلطة الشرعية على ذلك الإقليم،وبعبارة أخرى،فالإقليم الشرقي أصبح تحت سيادة أوجوكو فماعليه إلا الإعلان عن الإستقلال.

مراحل وخطوات الإعلان عن دولة بيافرا :اجتمع أوجوكو مع اللجنة الإستشارية التي تمثل زعماء القبائل للإقليم الشرقي ، وهي في الحقيقة تتكون من شعب الإيبوفقط،لأن القبائل الأخرى لم تعط لها فرصة التعبير والإدلاء برأيها حول مصير الإقليم الشرقي. لقد طالب أوجوكو من تلك اللجنة الإختيار من بين الحلول الثلاثة : "إما قبول حكم الشمال وعلى رأسهم جوون مما يؤدي إلى الهيمنة والسيطرة الشمالية، وإما الإستمرار في المأزق الذي نعيش فيه ،أو ضمان العيش لشعبنا وذلك عن طريق الإستقلال "[1]. وبعد مداولات من طرف اللجنة التي استمرت لمدة يومين قررت اللجنة الإختيار الثالث الذي اعتبرته الوسيلة الوحيدة لإنقاذ الإقليم الشرقي، ولقد بررت اللجنة من موقفها للإعتبارات الآتية :

"1- النيجيريين الشرقيين كانوا دائما في الجبهة الأمامية لتوحيد نيجيريا وازدهارها.

2- بعد الاظطرابات التي حدثت سنة 1966 والتي ارتكبت من طرف الشماليين ضد الشرقيين والتي افرزت عن تحويل 2 مليون لاجئ شرقي،و هذا لدليل على فشل النظام الفيدرالي النيجيري.

3- جميع الجهود التي بذلت لإيجاد حل للقضية قد فشلت وهذا راجع إلى فقدان ثقتنا في جوون.

4- الحكومة الفيدرالية لم تعد موالية لنا بسبب فرضها عقوبات اقتصادية علينا."[2]

رد الفعل للحكومة الفيدرالية : قبل الإعلان الرسمي لميلاد دولة بيافرا يوم 30 ماى 1967. ولمواجهة ذلك التمرد ،أعلن جوون عن حالة الطوارئ للبلاد وأصدر مرسوم يلغي الأقاليم الأربعة للنظام الفيدرالي وإنشاء نظام فيدرالي جديد يتكون من 12 ولاية (3)

---

1)Arthur Agwencho.op.cit.p;249.

2)Ibid.p.249.

3) الولايات 12 هي الشمال الغربي وعاصمتها سوكوتو،الشمال الأوسط وعاصمته كادونة ، الشمال الشرقي وعاصمتها بوشي،كانو عاصمتها كانو،سهل بنو عاصمتها يوني،الشرق الاوسط عاصمتها اينوجو،الغرب عاصمتها ايبادن،الغرب الأوسط عاصمتها بنين،لاجوس عاصمتها لا، الجنوب الأوسط عاصمتها كالابار، الوسط الغربي عاصمتها الوران،الأنهار عاصمتها بورهاركو،

ستة في الشمال، ثلاثة في الشرق، وولاية واحدة في كل من الغرب، الغرب الأوسط ولاجوس[1]،
وهكذا قسم الإقليم الشرقي، الذي كان من المقرر أن يعلن عن ميلاد دولة بيافرا إلى ثلاثة
ولايات وهي ولاية الأنهار، ولاية الوسط الشرقي وولاية الجنوب الشرقي، وعين أوجوكو كحاكم
لولاية الوسط الشرقي وهي ولاية خاصة بسكان الإيبو.

ولقد كان قرار جوون بتقسيم البلاد إلى 12 ولاية قرارا شجاعا ومصيريا، لأن الهدف منه
هو القضاء على سيطرة مجموعة عرقية على الحكم ووضع حد لإحتكار السلطة، والنظام الفيدرالي
القديم أصبح لا يتماشى مع مطالب المجموعات العرقية الصغيرة التي حرمت من التعبير
عن إرادتها السياسية في التمثيل البرلماني وكذلك من التقسيم للموارد الإقتصادية تقسيما
عادلا، وكانت دائما تطالب بانشاء ولايات خاصة بها مثل قبائل إيجه، كانوري، إيدوموسا،
النوب ... وبتقسيم نيجيريا إلى 12 ولايات، أصبح النظام الفيدرالي إلى حد ما متوازيا.
فطيلة السنوات الماضية، رفض الشمال تقسيم إقليمه إلى عدة ولايات، لكن
ضغوط القبائل الأخرى على نظام جوون أرغمته على اتخاذ قرار إنشاء ولايات جديدة، زيادة
على ذلك فالحكومة الفيدرالية كانت ترغب في إنشاء نظام سياسي يسوده الأمن والإستقرار
ولا يتحقق ذلك إلا بإصدار مرسوم التقسيم.

لقد أيد زعماء الشمال تقسيم إقليمهم إلى عدة ولايات "حتى إذا لم تنشأ ولايات في
أقاليم أخرى"[2] وذلك رغبة منهم في تخفيف حدة الصراع بين الشمال والشرق. وموقف
الشماليين الجديد كان يهدف بالدرجة الأولى الحفاظ على وحدة نيجيريا وتلبية
لمطالب الشرقيين المتعلقة بتقسيم الشمال إلى عدة ولايات، وارتاح كذلك لقرار التقسيم
اليوروبا، وقبائل الوسط الغربي وبقي ردود الفعل الإقليم الشرقي.

إن تقسيم الإقليم الشرقي إلى ثلاثة ولايات نتج عنه "حرمان الإيبو من المنافذ البحرية
وسيطرتهم على الإقليم الشرقي ومراقبتهم للصناعات البترولية، التي هي في الحقيقة
متمركزة في منطقة تنتمي إلى مجموعات عرقية أخرى"[3]. لقد رفض أوجوكو مرسوم تقسيم
نيجيريا إلى 12 ولاية واعتبره تحد لسلطته وزعامته، وفي نفس يوم التقسيم، قرر أوجوكو

---

1) انظر ملحق الخرائط خريطة رقم 10.

2) Walter Schwarz. Nigeria. (London: Pall Mall Press 1968.) p.227.

3) Foreign Affairs 51:2 January 1973. p.375.

الإعلان عن دولة بيافرا: من طرف لجنة القبائل الشرقية :

1- نقرر أن جمهورية بيافرا الجديدة ستكون لها السلطة المطلقة كدولة ذات سيادة وسنقيم علاقات دبلوماسية .

2- نوصي بأن تصبح جمهورية بيافرا عضوا في الكومنويلف والأمم المتحدة ومنظمة الوحـــــة الإفريقية .

3- حماية الأشخاص والممتلكات الأجانب المقيمين في ترابنا .

4- نعلن ثقتنا الكاملة للحاكم العسكري لنيجيريا الشرقية المقدم أوجوكو ونؤيده للطريقة التي عالج بها الآزمة . [1] ويوم 31 ماي أعلن شرق نيجيريا كدولة مستقلة وذات سيادة باسم جمهورية بيافرا .

آثار قرار إنشاا دولة بيافرا : إن أوجوكو رفض تقرير المصير للمجموعات العرقية التي تسكن شرق نيجيريا ،وبعبارة أخرى لماذا يرفض للآخرين نفس المبدأ الذي يدافع عنه ،فإذا كان من أكبر المدافعين والمؤيدين لحق تقرير المصير لمجموعته العرقية،فلماذا أنكر ذلـــك المبدأ لقبائل الإيفيك وكالابار وإيببيو التي تقطن الإقليم الشرقي ،وتلك القبائل طالبــت لعدة سنوات إنشاء ولايات خاصة بها حتى تتخلص من نفوذ الإيبو وتستقل من سيطرتهـــرتهم ، وعندما أعلن أوجوكو الإنفصال فشمل كل الإقليم الشرقي الذي يحتوي على الموارد البتروليـــة، وتلك الثروات البترولية لا توجد في أراضي الإيبو وإنما في أراضي الإيفيك والإيجـــــــــه .

لقد كان عدد سكان الإقليم الشرقي حوالي 12مليون نسمة من بينهم 7 ملايين من الإيبو . بينما القبائل الأخرى إيفيك وإيببيو وغيرهم بلغ عددهم حوالي 5 مليون نسمة،والإيبويسكنون في مساحة تقدر بـ 11،310 ميل مربع بينما الأقليات الأخرى تحتل مساحة 18،170 ميل مربع، وهكذا فإن أوجوكو حين يدعي بقبيلته المظطهدة وهي الإيبو فلا يحقق أية عدالة لأن القبائل التي تقع في الإقليم الشرقي هي أكثر اظطهادا في نيجيريا الفيدرالية . [2] وبهذا فأوجوكو لا يمثل كل شعب الإقليم الشرقي لأن القبائل القاطنة هناك عارضت حكم الإيبو مثل ما عارض هو حكم الهوسة الفلاني، وأبعد من ذلك فالأقليات الشرقية لم تستشار في فكرة الإنفصال.

---

1) Jimoh Lawal ,Nigeria Class Struggle and the National Question in Nigeria Dilemna of Nationhood Edt.by J.Okpara.op.cit.p.280.

2) Ibid.p.280.

لقد اعتقد أوجوكو أن انفصال الإقليم الشرقي سيخلق متاعب وأزمات سياسية واقتصادية للحكومة الفيدرالية، مما يؤدي بها في النهاية إلى الإنهيار، وانفصال بيافرا سيشجع ويحرض الأقاليم الأخرى إلى المطالبة بالإنفصال، والعالم بصفة عامة وافريقيا بصفة خاصة، سيؤيد قضيتهم بسبب "اضطرارهم" للإنفصال.

وكان رد الحكومة الفدرالية هو "أن الولايات الثلاثة التي تشكل الإقليم الشرقي هي جزء لا يتجزأ من جمهورية نيجيريا، والحكومة ستتخذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع التمرد، وحذرت الحكومة الفيدرالية كل الدول والمنظمات الدولية باحترام الوحدة الإقليمية والترابية لنيجيريا وطالبتهم بعدم تقديم أية مساعدة لمجموعة أوجوكو المتمردة."[1]

لقد كان أمام جوون اختيارين لا ثالث لهما :

1- إنقاذ نيجيريا من التقسيم والمحافظة على الوحدة الوطنية والإندماج الإقليمي.

2- قبول الإنفصال وما يترتب عليه من آثار سلبية وحرمان الحكومة الفيدرالية من الإيرادات البترولية الضرورية لتنمية لنيجيريا. وبطبيعة الحال اختار جوون مبدأ الحفاظ على وحدة نيجيريا لأنه إذا انقسمت فبطبيعة الحال تؤدي إلى تشجيع القبائل الأخرى على الإنفصال، مما يشكل تهديدا وخطرا على استقرار نيجيريا وعلى إفريقيا لأنها دول متعددة الأعراق.

ولقد صمم جوون القضاء على التمرد والحفاظ على وحدة نيجيريا وأعلن عن حالة الطوارئ وتسلم سلطة القائد الأعلى للقوات المسلحة وأعاد فرض الحصار الإقتصادي. وفي شهر جويلية اندلعت الحرب الأهلية.[2]

---

1) Africa Con. Recorc. op. cit. p. 650.

2) لمزيد من تفاصيل الحرب الأهلية انظر ملحق الأحداث.

الفصل الثالث

النموذج النيجيري والموقف الدولي

تمهيد :

لقد تبين لنا من خلال الفصل النظري أن المنظور الواقعي الذي يعتمد على الدولة كأهم وحدة تحليل للعلاقات الدولية، أصبح عاجزا عن تفسير الخلافات الدولية، زيادة على ذلك، فإذا اعتمدنا على المنهج الواقعي سيؤدي بنا إلى إهمال دور ووزن العرقية في المجتمع الدولي.

ولهذا فقد أشرنا إلى عدم الإعتماد عليه، وإذا أردنا تفسير الخلافات العرقية بمنظور تقليدي، وجدنا لا يلائم التطورات المختلفة التي حدثت في القرن العشرين.

ولقد اعتمدنا في تحليلنا للعلاقات الدولية على المنهج النظامي الذي يساعدنا على فهم الخلافات العرقية، وخاصة فيما يتعلق بالربط بين النظام الداخلي والخارجي لدولة ما، حيث أن السياسة الداخلية والخارجية لهما تأثيرات متبادلة وعلاقات مترابطة، فالخلافات التي يرجع أصلها إلى خلافات سياسية داخلية تصبح دولية وذات اهتمام دولي وكذلك بالنسبة للخلافات الدولية فهي تؤثر على السياسة الداخلية لدولة ما، لأن أي خلل في النظام يؤثر على النسق الخارجي.

ويعزى ذلك إلى عدم وجود نسق داخلي ونسق خارجي كل واحد مستقل عن الآخر في عالمنا المعاصر، فالأنظمة مترابطة ولها تأثيرات متبادلة، ولهذا فالنزاعات العرقية الداخلية قد تؤدي إلى نزاعات خارجية، ويصعب فهم الخلافات العرقية الداخلية إذا اقتصر تحليلنا على العوامل الداخلية فقط، بل يجب التركيز وتسليط الأضواء على العوامل الخارجية مثل التدخلات الخارجية (المساعدات العسكرية، مساندة الحركات الإنفصالية).

وهذا ما هدفنا إليه في الدراسة لهذا الفصل أي تحليل وإبراز العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على قضية بيافرا وموقف إفريقيا ومنظمة الوحدة الإفريقية من تلك القضية، وكما أن الدراسة لا تهدف إلى شرح تفاصيل الحرب[1] بقدر ما تهدف إلى تبيان وتوضيح المؤثرات الداخلية والخارجية على قضية بيافرا.

ونختتم هذا الفصل بدراسة مستقبلية لأهم المشاكل التي ما زالت تعاني منها نيجيريا مثل مشكل الإحصاء السكاني، الدستور، الدين، الأحزاب السياسية، تسليم السلطة إلى المدنيين...

---

1) حول أهم الأحداث العسكرية والسياسية للحرب الأهلية : انظر ملحق الأحداث .

المبحث الأول

موقف افريقيا من قضية بيافرا

المطلب الأول: الإنفصال وموقف منظمة الوحدة الافريقية منه

لا يمكن للحكومة الفيدرالية أن تبقى مكتوفة الأيدي أمام الإعلان عن قيام دولة بيافرافي الإقليم الشرقي لنيجيريا لأن ذلك يؤدي إلى تمزيق وتفتيت الوحدة الوطنية النيجيرية، ولمواجهة ذلك فرض جوون التجنيد العام وأعلن عن حالة الطوارئ ،وبسبب رفض أوجوكو التخلي عن الإنفصال ،اندلعت الحرب الأهلية يوم 6 جولية 1967 بين القوات الفيدرالية من جهة والقوات البيافروية من جهة أخرى، ولم يكن في اعتقاد أحد ،سواء في الأوساط العسكرية الفيدرالية أو القوات البيافروية ،أن الحرب ستستمر مدة ثلاث سنوات،من سنة 1967 الى بداية 1970.

ولمواجهة القوات المتمردة "انقسمت القوات الفيدرالية إلى جبهتين: الجبهة الأولى هدفها هو الإستيلاء على المدينة الجامعية نسوكا والجبهة الثانية هدفها هو الإستيلاء على مدينة أوجوجا الواقعة قرب الحدود النيجيرية الكاميرونية ،وتم كذلك فتح جبهة ثالثة وكان هدفها هو الإستيلاء على محطة تكرير البترول الواقعة في مدينة بوني على المحيط الأطلسي "[1].

ولمواجهة القوات الفيدرالية المتوغلة داخل الإقليم الشرقي، شنت قوات بيافرا هجوما مضادا هدفه هو "احتلال الإقليم الغربي وذلك للتخفيف من الهجومات الفيدرالية على العاصمة إينوجو "[2] ،واستطاعت قوات أوجوكو المتمردة احتلال ولاية الوسط الغربي لكن ذلك لم يدم سوى شهرين ،كما قامت القوات البافروية الجوية بشن غارات على مدينة لاجوس

---

(1) N.U.Akpan.op.cit.P.18.
(2) J.Stremlau.The International PoliticS of the Nigeria Civil War 1967-1970 (New Jersey:Princeton University Press.1977)PP.77,78.

العاصمة الفيدرالية ، ومنذ ذلك التاريخ،بدأت تلك القضية تؤثر على افريقيا والعالم.

إن الحدود الإفريقية اصطناعية أي رسمها الإستعمار حسب مصالحه ونتيجة المتنافس الذي حدث في القرن 19 بين كل من فرنسا،أنجلترا،إيطاليا،البرتغال وألمانيا، وهذه الحدود الإصطناعية لم تأخذ بعين الإعتبار رأي وطموحات المجموعات العرقية،مما أدى إلى تقسيم عدة مجموعات عرقية ما بين الدول الإفريقية .

ونتج عن ذلك عدة نزاعات حدودية،عند استقلال الدول الافريقية، مثل إقليم أوجدن بين الصومال وأثيوبيا،إقليم أوزو بين التشاد وليبيا... "فخلال 25 سنة،عرفت افريقيا حوالي عشرين نزاعا حدوديا وعشر مواجهات"[1].

وتجنبا للخلافات الحدودية وحلها بالطرق السلمية وحفاظا على الوحدة الإقليمية والإندماج الإقليمي ، تم إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في مدينة أديس أبابا سنة 1963 ، وأهم أهداف المنظمة هي:

1- تنمية وتقوية الوحدة والتضامن بين الدول الافريقية .

2- الدفاع عن السيادة الوطنية والإستقلال والإندماج الإقليمي.

3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية .

4- حل المنازعات والخلافات بالطرق السلمية .

ولوضع حد للخلافات الحدودية، صادقت المنظمة على لائحة سنة 1964،تلزم أعضاء المنظمة احترام الحدود الوطنية الموروثة من عهد الإستعمار.

فإذا طبقنا تلك اللائحة المصادق عليها في القاهرة على الحرب الأهلية في نيجيريا، فهذا يعني أن الدول الإفريقية تدين الإنفصال،الذي هو مغاير لميثاق المنظمة وتؤيد الحكومة الفيدرالية التي تتمسك بمبدأ الوحدة الوطنية،إضافة إلى ذلك؛ فمن مصلحة الدول الإفريقية الوقوف إلى جانب الحكومة الفيدرالية وذلك راجع للأسباب الآتية :

1- إن أغلب الدول الافريقية واجهتها نزاعات عرقية لأنها دول متعددة الأعراق.

2- فنجاح أية حركة انفصالية عرقية في إفريقيا سيؤدي بالمجموعات العرقية الأخرى إلى الانفصال.

---

1) Afrique Defense.op.cit.

3- تقسيم نيجيريا له أخطار على الدول الإفريقية المجاورة لنيجيريا والتي تتقاسم معها مجموعات عرقية مماثلة.

4- الإستقرار السياسي ضروري للدول الإفريقية حتى تتمكن من تنمية اقتصادها والخروج من التخلف.

5- لقد شهدت إفريقيا حرباانفصالية وهي الحرب الأهلية الكونغولية،انفصال اقليم كطنجا عن الكونغو، وعندها أدرك الأفارقة الآثار والأخطار السلبية للإنفصال.

6- إن الدول الإفريقية ملتزمة قانونيا بالحفاظ على ميثاق المنظمة،وبخاصة البند المتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية والحفاظ على الحدود الموروثة من عهد الإستعمار.

ونظرا للعوامل السالفة الذكر فإن الدول الإفريقية تدين الإنفصال أي انفصال بيافرا عن نيجيريا،لكن هناك أربع دول إفريقية ناقضت ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، والدول هي تانزانيا،زامبيا، ساحل العاج والغابون،وهذه الدول القلة التي لم تواجهها مشكلة العرقية وليست لديها حدود مع نيجيريا.

ومنذ اندلاع الحرب الأهلية، بدأت بيافرا القيام بنشاط دبلوماسي مكثف داخل القارة الإفريقية بحثا عن التأييد والإعتراف، وفي البداية ركزت على الدول التي اعربت عن موقفها بضرورة حل الخلاف بالطرق السلمية، وتلك الدول هي السنغال،ساحل العاج، أوغندا،طانزانيا وزامبيا،وهذه الدول ليست لديها المقدرة العسكرية على التدخل في القضية لمساعدة بيافرا،وللإتصال بتلك الدول،كلف أوجوكو الرئيس السابق لنيجيريا السيد ناميدي أزيكوي لمقابلة رؤساء الدول الخمس،وزار أزيكوي تلك الدول وسلم لهم رسائل ورد فيها "إن نيجيريا استطاعت إطالة الحرب وما نتج عنه من معاناة ومتاعب لإفريقيا، وذلك بسبب أن بيافرا لم تلق التأييد والإعتراف الدبلوماسي ، لأن الإعتراف ضروري لوضع حد لنهاية الحرب،إن بيافرا تناديكم وتنادي الدول الافريقية، إذن من مصلحة الإنسانية قبول الإعتراف" [1]

---

1)Republic of Biafra, The Recognition of Biafra,An Aid Memoir Prepared By The Office of the Head of State and Commander in Chief of the Armed forces.March 25 1968.p.1.

وكانت بيافرا تهدف من الإعتراف هو إرغام جوون على التفاوض ووقف إطلاق النار الذي رفضته لاجوس وتمسكت بمبدأ الوحدة الإقليمية لنيجيريا ،فبالنسبة لأوغندا فهي دولة متعددة الأعراق وعرفت نزاعات عرقية بين الشمال والجنوب،أي واجهتها مشكلة الوحدة الوطنية ، ولهذا لم تعترف ببيافرا وأيدت الحكومة الفيدرالية ،أما السنيغال فهي بطبيعة الحال دولة إسلامية لا يمكن لها أن تؤيد انفصال بيافرا عن نيجيريا .

وتوجت تلك الحملة الدبلوماسية باعتراف تانزانيا ببيافرا يوم 13 افريل 1968 وعدّل الرئيس نيريري موقفه من بيافرا ، "إن الوحدة الوطنية تشيّد وتبنى باستشارة عامة الشعب، و تانزانيا لا يمكن أن يحدث فيها ما حدث في نيجيريا ،فهذه الأخيرة تخوض حربا لإجبار شعب على البقاء داخل الفيدرالية ، فإذا أراد شعب زنجيبار (جزيرة تقع في المحيط الهندي) الإنفصال عن الإتحاد فبإمكانه أن يفعل ذلك دون أن يتعرض إلى الإبادة والفناء"[1] ؛ و عدم اعتراف تانزانيا ببيافرا يعني أنها تؤيد الحكومة الفيدرالية وهذا مخالف لمبدأ إرادة الشعوب في نظر نيريري، فهو يرى أن "مبدأ تقرير المصير في الإطار الإفريقي والذي كان ضروريا للقضاء على الإستعمار الأروبي يمكن تطبيقه في افريقيا سواء أكان ذلك في تانزانيا أو في نيجيريا"[2] وعلى هذا الأساس اعترفت تانزانيا ببيافرا.

وبعد أيام قلائل اعترفت زامبيا بدولة بيافرا ،ويبدو أن زامبيا تأثرت بموقف نيريري، حيث زار هذا الأخير زامبيا في شهر افريل 1968،ثم تقابل نيريري مع الرئيس العاجي هفوات بواني،وعلى الرغم من أن الرئيسين لا يتفقان في كثير من الأمور السياسية،ولكن فيما يخص قضية بيافرا فالآراء كانت موحدة ، "ولم يتخذ بواني قرار اعتراف بلاده إلا بعد استشارة شعبه"[3] .ويوم 17 ماي اجتمع الحزب الحاكم في ساحل العاج وهو المجلس الوطني ، وقرر الإعتراف ببيافرا ،وكما أن الرئيس العاجي اتخذ موقفا مشابها لموقف نيريري فيما

---

[1] Observer, April 28 1968

[2] Ibid

[3] Fraternite Matin 22 Avril 1968

يخص الوحدة الوطنية "الوحدة الوطنية لا يمكن أن تفرض بسفك الدماء لإخواننا ولا يمكن أن تفرض بالقوة "[1]،وهكذا يتضح لنا أن نيريري استطاع أن يؤثر على كل من برانيوكاو.د.ا.

ومن بين الأسباب الاخرى التي أدت إلى اعتراف ساحل العاج ببيافرا ،هي العلاقات الشخصية والطيبة التي كانت تجمع بين الرئيس بواني وأب أوجوكو Odumegwu Ojukwu ، والسبب الثاني "أن الرئيس العاجي من المتحمسين والمدافعين عن الدين الكاثوليكي الروماني ولديه أقلية من المسلمين،ورأى في كاثوليك بيافرا حلفاء طبيعيين ضدالتغلغل الإسلامي في إفريقيا الغربية "[2].

وآخر دولة اعترفت ببيافرا هي الغابون،لقد كان عدد كبير من البيافرويين يقطنون في الغابون، "يبلغ عددهم حوالي 20 ألف يشتغلون في عدة قطاعات مثل المرافق العامة الصناعةوالتربية "[3]،إن تلك النخبة المثقفة هي التي أسهمت في تأثيرها على صانع القرار السياسي الغابوني الخاص بتأييد بيافرا ،وهناك عامل تاريخي هو أن الرئيس الغابوني "ليو مبو"Leo M'ba يرجع أصله إلى بيافرا" وعندما حاول الجيش الغابوني القيام بانقلاب عسكري سنة 1964،فإن عددا كبيرا من البيافرويين القاطنين في الغابون حاربوا إلى جانب الجيش الموالى للرئيس "[4]،وباستثناء الدول الأربعة السالفة الذكر، فبقية أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية ساندوا الحكومةالفيدرالية في سعيها للقضاء علىالمتمردين ووضع حد لنهاية التمرد،ويتضح لنا من خلال مؤتمرات منظمة الوحدة الإفريقية .

---

1)Fraternite Matin 10 Mai 1968.

2)Le Journal Apan AvriL 1968 p.15.

3)Herbert Ekwe Ekwe Ekwe, International Involvment in Civil Conflict in Africa.A Comparative StudY of Nigeria Angola zaire. (P.H.D.August 1980:University of Lancaster)P.99.

4)Ibid.p.99.

المطلب الثاني

جهود منظمة الوحدة الإفريقية لحل الخلاف ومبدأ الوحدة الإقليمية

بعد أن مضى أسبوع على اندلاع الحرب، زار الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية لاجوس، العاصمة الفيدرالية، حيث وضح موقف المنظمة من الأزمة النيجيرية قائلا "إنها أزمة داخلية "[1]، وهذا يعني أن المنظمة لا تتطرق إلى قضية بيافرا ولا تدرجها ضمن جدول أعمالها أثناء انعقاد المؤتمر السنوي لمنظمة الوحدة الإفريقية، وكما أشرنا آنفا، فإن الأزمة لم تعد أزمة داخلية وخاصة بعد تدخل القوات الكبرى في القضية مثل الإتحاد السوفياتي، فرنسا، بريطانيا...

وفي الحقيقة ... فمن غير المعقول لمنظمة الوحدة الإفريقية أن تغض النظر من مناقشة تلك القضية، وبالرغم من معارضة الوفد الفيدرالي النيجيري الذي شارك في كل مؤتمرات منظمة الوحدة الإفريقية، فإن مسألة تمرد القوات البيافروية، نوقشت في أول مؤتمر عقد في كينشاسا في شهر سبتمبر 1967.
(2)

1- مؤتمر كينشاسا : لم يشارك يعقوب جوون في المؤتمر وذلك بسبب انشغاله بالحرب، لأنه هو القائد الأعلى للقوات المسلحة النيجيرية، ولهذا مثل الوفد الفدرالي الزعيم السياسي أوولو، الذي تلقى تعليمات من حكومته "بمعارضة إدراج مسألة بيافرا في جدول أعمال منظمة الوحدة الإفريقية والتمسك بمبدأ المسألة الداخلية "[3]، ورغم معارضة الوفد الفيدرالي، فلقد تم التطرق إلى قضية بيافرا " لأن الإنفصال حتى إذا كان مسألة داخلية، فإنه يؤثر على إفريقيا "[4].

ولقد أشار أكثر من تسعة رؤساء دول إلى قضية بيافرا ... وبذلك أصبحت القضية الشغل الشاغل لأعضاء منظمة الوحدة الإفريقية، ولإيجاد حل للقضية قدمت زامبيا لائحة تدعو الى وقف إطلاق النار وإجراء مفاوضات سلام بين نيجيريا وبيافرا، وكان رد الوفد الفيدرالي " أن المنظمة ليس لها الحق في التدخل في قضيتنا ... وإن حاولت التدخل فإنها ستفتح أبوابا لتدخلات أخرى "[5].

---

1)The World Today,V.23 N°11 November 1967

2) انعقد يوم 17 سبتمبر 1967 بحضور 18 رئيس دولة

3)IbiD

4)Stremlau,op.cit.p.92

5)Ibid,pp.93-94

وصادق المؤتمر على قرار تأسيس لجنة تضم ستة رؤساء دول لمعالجة القضية البيافروية(1)
ودور اللجنة هو استشاري فقط وليس التوسط في القضية، وصادق المؤتمر على لائحة "تؤيد السيادة والإندماج الإقليمي لنيجيريا وأدانت الإنفصال لأية دولة إفريقية والإعتراف بالمسألة على أنها داخلية وحلها هو من مسؤولية الحكومة الفيدرالية"[2]، وتم تعيين لجنة استشارية تتكون من ستة رؤساء، وأوضحت اللجنة موقفها بأنها لا تذهب إلى نيجيريا لغرض التوسط "وإنما لتعبر للرئيس جوون عن تمسك المنظمة بمبدأ الإندماج الإقليمي والوحدة الوطنية وأسلم في نيجيريا"[3].

ويوم 23 نوفمبر 1967 زارت اللجنة العاصمة الفيدرالية لاجوس، على الرغم من غياب الرئيس موبوتو وتوبمان، ويعود سبب غياب موبوتو إلى مقال كتبته صحيفة نيجيرية تشبه انفصال بيافرا بانفصال كطنجا، ورد موبوتو على المقال، "إنه لمن الخطأ مقارنة كطنجا ببيافرا ...أوجوكو ليس تشومبي، حيث لم تحدث مذابح للكطنجيين من طرف الظباط العسكريين وممثلين عن الحكومة المركزية للزائير، مثل ما حدث للشرقيين في نيجيريا والتي أدت إلى الإنفصال"[4]، وكان رد الصحف النيجيرية على موبوتو "إنه لو لا تضحيات القوات النيجيرية (التي كانت تابعة لقوات الأمم المتحدة) لإنفصل الكطنجيون عن الزائير"[5].

ووضح جوون موقفه للجنة "إن مهمتكم هنا ليست للتوسط في القضية، ولا يمكن لنا إيقاف الحرب حتى نضع حداً للتمرد أو يتخلى المتمردون عن الإنفصال، ويجب على ولاية الوسط الشرقي قبول البنية الفيدرالية المتكونة من 12 ولاية"[6].

وفي الحقيقة أن اللجنة لم تذهب إلى نيجيريا لإعادة تقسيم البنية الفيدرالية النيجيرية، لأنها مسألة داخلية، لكن اهتمامها هو المحافظة على الإندماج الإقليمي لنيجيريا ووضع حد للتمرد، وأكدت اللجنة "تمسكها بمبادئ منظمة الوحدة الإفريقية وهو إدانة الإنفصال في

---

(1) اللجنة تتكون من هيلا سيلاسي، موبوتو، توبمان (ليبيريا)، أنكره (غانا)، ديوري (النيجر)، أهيجو (كامرون)

2) J. Stremlau. op. cit. pp. 93-94

3) West Africa. 23 September 1967.

4) Solongs Kinshasa. 11 Octobre 1967.

5) Morning Post 21 December 1967.

6) Stremlau. op. cit. 96

افريقيا وحل الأزمة يتمثل في الحفاظ على الوحدة الوطنية لنيجيريا ،وعلى المتمردين التخلي عن الإنفصال وقبول الإدارة الفيدرالية"[1] ،وبهذا أعربت إفريقيا عن مساندتها للحكومة الفيدرالية.

2ـ محادثات كمبالا :توسط الرئيس الأوغندي أوبوتي لإيجاد حل للخلاف النيجيري ووجه ... إلى الوفد الفيدرالي والبيافروي إلى لقاء في كمبالا يوم 23 ماي 1968 ،ومثل الوفد الفيد... أنطوني إنهارو ووفد بيافرا لوي مبونفو،وأهم مشكل واجه الوساطة الأوغندية هي مسألة وق... إطلاق النار ،فالوفد الفيدرالي أصرّ على ضرورة تخلي بيافرا عن الإنفصال قبل وقف إطلاق ال... ،وهذا يعني أن الوحدة الوطنية لا يمكن المساومة فيها لأن مؤتمر كينشاسا أيدها وتمسك ... وكذلك ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ،بينما ألح وفد بيافرا على ضرورة وقف إطلاق النار ... البدء في مفاوضات السلام ،وطالب كذلك برفع الحصار الإقتصادي وانسحاب القوات الفيد... من بيافرا ،ورفض الوفد الفيدرالي تلك المقترحات،وبهذا فشلت محادثات كمبالا.

3ـ مؤتمر اديس أبابا: ... ،لأول مرة يحضر أوجوكو لتمثيل وفد بيافرا،أما الوفد الفيدرالي فكان يقوده إنهارو،واقترح الوفد الفيدرالي "تخلي بيافرا عن الإنفصال ثم تتبعها مرحلة نزع السلاح للقوات المتمردة وهذا بحضور قوات عسكرية لكلا الطرفين ،واذا أرادت بيافرا قوات دولية فيجب أن تتكون من أثيوبيا ،الهند وكندا"[2] ،وهذه الدول لا يمكن لها أن تساند الانفصال لأنها تواجه حركات انفصالية وهي على التوالي،اريتيريا ،السيخ،الكيبيك،ورفضت بيافرا تلك المقترحات وغادر أوجوكو المؤتمر وخلفه أنجوكو الذي اقترح مايلي "وقف إطلاق النار وسحب القوات الفيدرالية إلى ما قبل اندلاع الحرب ،الإعتراف ببيافرا كدولة مستقلة ذات سيادة ،مراقبة وقف إطلاق النار من طرف قوات دولية تتكون من أثيوبيا ،ليبيريا ،النيجر،الكاميرون، الكونغو، تانزانيا، الغابون،ساحل العاج، وزامبيا"[3].

ونلاحظ من هذه الدول أنّ كل من أثيوبيا ،ليبيريا ،الكاميرون،والكونغو كلها لا تساند الإنفصال وتتمسك بمبدأ الوحدة الوطنية ،بينما الأربعة الأخيرة ،فهي الدول التي اعترفت ببيافرا الإنفصال . والإشكال الرئيسي بين الوفد الفيدرالي والبيافروي هو الإنفصال ووقف إطلاق ال...

---

1. nwaeb.op cit;p.27.
2. frican Contemporary RecorD.op.ciT.p.562.
3. ibid.P.569.

فالوفد الفيدرالي اشترط التخلي عن الإنفصال كتمهيد لإجراء مفاوضات إطلاق النار،بينما ألحّ الوفد البيافروي على تطبيق وقف إطلاق النار كشرط لإنهاء الخلاف ،وغادر الوفد الفيدرالي أثيوبيا قبل انتهاء القمة الإفريقية معللا أنه سيذهب لإستشارة حكومته لكنه لم يرجع.

4- نيامي:اجتمعت اللجنة الإستشارية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية فيـنيامي عاصمة النيجر بحضر جوون وأكد "أن وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الفيدرالية يعني قبول الحكومة الفيدرالية بما يسمى بجمهورية بيافرا "[1].

واتفق على إنشاء منطقة منزوعة السلاح "عرضها من 3 إلى 5 أميال من مدينة إينوجو إلى أوجوجا،وتكون تحت إشراف ومراقبة الدول الستة التي تشكلت في مؤتمر كينشاسا "[2] والغرض من إنشاء منطقة منزوعة السلاح هو إرسال أدوية ومواد غذائية إلى المدنيين ، ووافقت بيافرا على الإقتراح،لكن اشترطت في تشكيل المراقبين الدوليين الأربع دول التي اعترفت بها ،ورفضت لاجوس ذلك الإقتراح لأنها قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع تلك الدول.

5- الجزائر: لقد تزامن انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر مع سقوط مدينة أوري وآبا في أيدي القوات الفيدرالية في شهر مارس 1968،ولم يبق أي بصيص من الأمل لبيافرا للصمود أمام القوات الفيديرالية.

ورفضت الجزائر منح تأشيرة دخول إلى الوفد البيافروي،وأوضح الرئيس الراحل هواري بومدين موقفه "إنه من غير الممكن السماح لممثلي بيافرا حضور المؤتمر حتى ولو عارض الوفد الفيدرالي وبقية أعضاء المنظمة [3]،وهذا يدل بوضوح عن موقف الجزائر المعارض لأية حركة انفصالية ،وصادق المؤتمر على لائحة "بـ 32 صوت ضد أربعة ، وهي الدول التي اعترفت ببيافرا تدعوها للتعاون مع الحكومة الفيدرالية لإعادة الوحدة الإقليمية لنيجيريا ."[4]

وأرسلت الجزائر "خمس طائرات من نوع ميج 17 س إلى لاجوس وذلك في صيف 1969."[5]

---

(1)African Contemporary Record.op.cit.p.560.

(2)Ibid.p.561

(3)West Africa.21 September1968.

(4)Africa Digest.V XV N°10 1dec.1968.

(5)Daily Express.April 3 1969.

وعندما فشلت بيافرا في تحقيق انتصار دبلوماسي داخل القارة الإفريقية ، فكان يستحيل عليها ان تخترق المجال الدولي،لأن في نظر الدول هي مسألة افريقية بحتة .

تقييم جهود منظمة الوحدة الإفريقية لحل خلاف بيافرا: جرى العرف لدى منظمة الوحدة الإفريقية عند سعيها لحل الخلافات على تعيين لجنة تتكون من رؤساء الدول وتلك اللجنة ،عادة تزور الأطراف المتحاربة أو المتنازعة ثم تصدر قرارات،ومن الصعب على أية هيئة دولية أخرى التوسط لحل خلاف افريقي،"لأن أمن افريقيا يعني بالدرجة الأولى الأفارقة ولا تسمح المنظمة لأية قوى خارجية أن تتدخل في الخلافات الإفريقية"[1]

ولقد اتبعت منظمة الوحدة الإفريقية سياسة متناقضة عند توسطها لحل الخلاف النيجيري،فمن جهة ترى أن الإنفصال قضية داخلية ،أي قضية تخص نيجيريا فقط،ومن جهة أخرى تدين الإنفصال،فبإدانتها للإنفصال "والتي هي من الناحية القانونية مسألة داخلية لدولة عضو في المنظمة ،فهذا يعني أن المنظمة تغاضت وأهملت مبادئها"[2]،أي التدخل في الشؤون الداخلية لدولة نيجيريا وفي الحقيقة ،فإن الحرب الأهلية لم تعد ولم تكن مطلقا مسألة داخلية أو قضية افريقية ،لقد أصبحت قضية دولية، لأن ما حدث في نيجيريا أثر على عدة دول، والدليل على ذلك هو اعترافها من طرف اربع دول افريقية ."إن الدول الإفريقية التي اعترفت ببيافرا أبطلت ادعاء الحكومة الفيدرالية بأن الحرب هي قضية داخلية"[3].

ويمكن لنا إرجاع فشل منظمة الوحدة الإفريقية في إيجاد حل للقضية إلى:

1- جلب الأطراف المتنازعة إلى مائدة المفاوضات والإتصال المباشر بين أوجوكو وجوون، فهذا الأخير رفض مقابلة أوجوكو حتى يتخلى عن الإنفصال وأوجوكو ألح على وقف إطلاق النار ،وهذا يؤدي بالمتوسطين الإنتقال من منطقة الى أخرى.

---

1)African contemporary Record.op.cit.p.36

2)O.S.Kamanu.Secession and the Right of Self determination.An O.U.A. dilemma.(Journal of Modern African StudieS;V.XV.N°3 1974)P.371.

3)African DigestV.XV.N°4 1968.P65.

2- أثناء قيامها بدور الوساطة فإن المنظمة انحازت إلى جهة الحكومة الفيدرالية وهذا مغاير لمبادئ وأهداف الوساطة .لأن مهمة الوسيط هي عدم الإنحياز إلى أي طرف بل إقامة الثقة والتعاون لحل الخلاف وتقريب وجهات النظر للأطراف المتنازعة وإيجاد حـــل مقبول لكلا الطرفين.

3- في الحرب الأهلية "الطرف الثالث كان حليفا للجهة الفيدرالية"[1] وهذا غير مقبـول لبيافرا .

4- أن الحرب الأهلية تفقد خاصيتها وميزتها على أنها داخلية لو تدخل طرف ثالـث لدرجة تغيير ميزان القوى للأطراف المتحاربة ،وسمحت المنظمة بذلك على تحديد مسار الحرب من طرف الدول الأوربية .

المبـــحـــث الثـــــانـــــي

موقف الدول غير الإفريقية من قضية بيافرا

لقد استطاع أوجوكو تأسيس عدة مكاتب للدعاية والإعلام ،سواء في أوربا أو في أمريكا ، والغرض من تلك المكاتب هو كسب التأييد والإعتراف ببيافرا ،وكانت تلك المكاتب تحت قيادة المديرية الدعائية التي تتفرع إلى عدة لجان وجمعيات مثل لجنـــة الحرب النفسية ،التوجيه السياسي ، وهذه الأخيرة "كان يتزعمها الطلبة الجامعيـــون الذين أسسوا عدة فروع في العالم منها:لجنة بيافرا في فرنسا ،اللجنة الأمريكية لإبقاء بيافرا على قيد الحياة ،الجمعية البيافروية البريطانية"[2] ،واستطاعت تلك الآلة الدعائيـة "أن تجمع أكثر من 200 ألف جنيه استيرليني كمساعدة لإغاثة اللاجئين،واستطاعت كذلـك كسب المنظمات العالمية للإغاثة من بينها الصليب الأحمر الدولي، الصليب الأحمـر الفرنسي ،كوريتاس الدولية ومنظمة العناية الإفريقية."[3]

وسنتطرق إلى الدول التي عبرت عن تأييدها لبيافرا فيما سيأتي.

---

1)C.R.Mitchell,The Structure of International Conflict.(London:The Macmillan Press 1981)p.274.

2)A.C.R.op.cit.p.468.

3)Oyedeye Oyedrian.op.cit.p.34.

المطلب الاول

الدول التي أيدت بيافرا

1- فرنسا : لقد كانت تقدر الإستثمارات الفرنسية في نيجيريا بحوالي "35 مليون جنيه استرليني منها 28% أو 10 مليون جنيه مستثمرة في بيافرا"[1] وكانت هذه الثروة تستثمر في الصناعات البترولية وخاصة الشركة الفرنسية للبحث والإستغلال البترولي، وبلغ إنتاج تلك الشركة "سنة 1966 بحوالي 61 ألف طن في السنة، ونجد كذلك شركة ميشلان للعجلات التي تقدر استثماراتها بحوالي 5 مليون جنيه"[2]، وكانت أغلب تلك الإستثمارات تقع في الأراضي التي تسيطر عليها القوات الفيدرالية، ولهذه الأسباب فإن فرنسا لم تساند بيافرا لأن له مخاطر اقتصادية على شركاتها الموجودة في نيجيريا.

والسبب الثاني هو معرفة رأي الدول الفرانكوفونية من القضية "وخاصة ساحل العاج، الغابون، والسنغال، واتخذ ديغول سياسة عدم الإنحياز في النزاع حتى تعرب الدول الفرانكوفونية عن موقفها التي من الممكن أن تتعاطف أو تؤيد بيافرا"[3]، وعند زيارة وزير الخارجية الفيدرالي لفرنسا، أكد له ميشال دوبري وزير الخارجية الفرنسي "أن فرنسا لا تعترف ببيافرا" لكن عند اعتراف كل من الغابون وساحل العاج ببيافرا، بدأت تظهر ملامح التغير في ال[illegible] الفرنسية، فمن وجهة نظرها تأييد بيافرا يتلائم مع سياستها المشجعة للحركة الإنفصالية للكيبيك في كندا، والعامل الآخير هو عامل نفسي وإنساني حيث أن الأجهزة الإعلامية الفرنسية جندت الرأي العام الفرنسي حول الحصار الإقتصادي المفروض على بيافرا ومعانات اللاجئين من المجاعة وسوء التغذية.

ولكن سرعان ما ظهرت خلافات في أوساط صانعي القرار السياسي الفرنسي بين "مكتب الشؤون الإفريقية جاك فوكار والكي دورسي (وزارة الشؤون الخارجية) حول الإعتراف ببيافرا". لقد كان فوكار من المؤيدين لبيافرا ولهذا التقى بعدة مبعوثين بيافرويين، أما وزارة الشؤون الخارجية فعارضت وجهة نظر فوكار للأسباب الاتية :

1- وعيا منها بتهديد المصالح الإقتصادية المستثمرة في نيجيريا ستتعرض لبعض الأخطار

---

[1]A.C.R.op.cit.p.570.
[2]Ibid.P.570.
[3]Stremlau.op.cit.p.130.
[4]Schwarb.op.cit.p.112.
[5]Herbert Ekwe.op.cit.p.78.

في حالة اعترافها ببيافرا

2- تعرضت فرنسا لعدة ضغوط من طرف الدول المؤيدة للحكومة الفيدرالية "وهي مصر، النيجر، الجزائر، الكاميرون والمغرب"[1]، وقد طالبتها تلك الدول بعدم الإعتراف ببيافرا، وفي ضوء هذه المعطيات والظروف فإن الكي دورسيه استطاع أن يؤثر على ديغول وعلى سياسة فرنسا الخارجية مما أدى إلى عدم الإعتراف ببيافرا.

واعترف ممثل بيافرا في باريس أن آراء الكي دورسيه هي التي تأخذ مجراها في التطبيق ولكن هذا لا يعني أن فرنسا لم تؤيد بيافرا أو تزودها بالأسلحة فعلى العكس، وحسب دودلي "فإن فرنسا زودت المتمردين بأسلحة تقدر ب 200 الى 300 طن في الأسبوع، ما بين سبتمبر وأكتوبر 1968، ثم انخفضت الى ما بين 100 الى 150 طن في الأسبوع"[2]، ولقد وصلت تلك الأسلحة الى بيافرا في الوقت الذي سلب منها 3/4 من أراضيها.

وفي الحقيقة فالمساعدات التي كانت تقدمها فرنسا إلى بيافرا ضعيفة مقارنة بمساهمة فرنسا المالية عن طريق التبادل التجاري مع الحكومة الفيدرالية "ففرنسا استوردت سلعا زراعية وكان الميزان التجاري لصالح الحكومة الفيدرالية واستخدمت لاجوس ذلك الفائض الذي قدر بحوالي 66 مليون دولار لشراء أسلحة من الخارج"[3].

2- البرتغال: لقد كانت البرتغال منشغلة بالدرجة الأولى بمستعمراتها مثل الموزمبيق، أنغولا، غينيا بيساو، حيث كانت تخوض حروبا استعمارية ضد حركات التحرر الإفريقية، وعند اندلاع الحرب الأهلية، رأت البرتغال أنها فرصة لإبعاد الرأي العام العالمي والإفريقي عن سياستها الإضطهادية التي كانت تمارسها في مستعمراتها، وفي نظرها فإن تفكك نيجيريا يدل على انقسام اكبر دولة افريقية التي لها وزن في مساندة حركات التحرر الإفريقية، ولهذا فبيافرا يمكن أن تصبح حليفتها في وقت كانت تعيش في عزلة سواء على المستوى الإفريقي أو الآسيوي.

---

1) Herbert Ekwe.op.cit.p.78.

2) B.J.Dudley.op.cit.p.335.

3) IbiD.p.335.

ولهذه الأسباب أيدت مسألة الإنفصال ،ولقد فتح المتمردون مكتب في العاصمة لشبونة ومن خلاله تمكنت بيافرا من الإتصال بتجار الأسلحة الأوروبيين ، وسمحت البرتغال لبيافرا باستعمال مطارات مستعمراتها ، فعلى سبيل المثال "فإن مستعمرة غينيابيساو لا تبعد إلا بحوالي 1500 ميل شمال غرب بيافرا ،وجزر ساوتومي لا تتجاوز 300 ميل جنوب شرق بيافرا، ولهذا سمح البرتغال لقوات بيافرا بحق النزول والإقلاع في تلك المطارات حتى أصبحت أهم مركز لعبور الأسلحة إلى بيافرا"[1] .

وكما يبدو فإن موقف البرتغال كان متناقضا مع مبدأ تقرير المصير ،حيث أيدت ذلك المبدأ لبيافرا وفي نفس الوقت تحرم مستعمراتها من ذلك المبدأ.

3- الصين الشعبية : لقد بدأت بيافرا تتوجه إلى الصين الشعبية حينما اعترفت كل من تانزانيا وزامبيا ببيافرا سنة 1968،والدولتان تربطهما بالصين علاقات وطيدة وبإمكانهما التأثير على الصين والإعتراف ببيافرا ،ولهذا الغرض فإن مكتب الدعاية البيافروية أعد مذكرة بعنوان "بيافرا تبحث عن البقاء والإعتراف والبديل هو الصين الشعبية ، واستخلصت أن الصين بإمكانها أن تؤيدنا لأنها أكبر بلد شيوعي وأوصى المكتب الإتصال بالصين في أقرب وقت ممكن"[2]. وتم الإتصال بالصين التي أعربت عن تعاطفها مع بيافرا،وهذا بعد توسط "تانزانيا في القضية ، وصدر بيان في دار السلام أدان الإمبريالية الأنجلو أمريكية والسوفياتية لتأييدها للحكومة الفيدرالية"[3]. ومنذ ذلك الوقت أيدت الصين القضية البيافروية لكنها لم تعترف بها .

4- إسرائيل: لقد كان الإيبو دائما يتعاطفون مع إسرائيل ومساندتها في سياستها الصهيونية ،فعندما كانت الحكومة المدنية التي تشكلت من تحالف حزب الشمال وحزب الشرق،اختلف ذلك التحالف حول مسألة إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ،فبينما حزب الشمال عارضها أيدها الحزب الوطني، ولا غرابة في الأمر فإن إسرائيل أيدت بيافرا لأن نموذج بيافرا مهم لإسرائيل لأنه يستند إلى فكرة إقامة دولة على أساس أقليات ،

---

1)Stremlau.op.cit.pp.334-335.

2)Ibid.p.336.

3)New China Agency.Press.September 22 1968.

المطلب الثاني

الدول التي أيدت الحكومة المركزية :

1- الإتحاد السوفياتي: إن علاقة الإتحاد السوفياتي مع الحكومة المدنية اتسمت بالفتور والجمود، لأن النظام الذي كان تحت قيادة أبو بكر طفاوة بلاوة، كان مواليا للغرب ومعاديا للشيوعية، حيث أعلن أبو بكر "إننا سنستعمل كل الوسائل لمنع تسلل الأفكار الشيوعية داخل نيجيريا"[1]، وعندما حدث الإنقلاب العسكري الأول، حبت الحكومة السوفياتية بالنظام العسكري الجديد "وبمرسوم إلغاء النظام الفيدرالي وإقامة نظام موحد لأنه أدى إلى القضاء على المطالب العرقية المتعلقة بإنشاء ولايات جديدة"[2]، وعندما بدأت الأزمة تأخذ أبعادا خطيرة وضح الإتحاد السوفياتي موقفه "حيث طالب الحكومة الفيدرالية أن تأخذ بحذر مطالب الإيبو وأن المشكل لا يمكن حله بالقضاء على النظام السياسي الحالي"[3]، وهذا الموقف يوضح علنية موقف موسكو من الإنفصال والتمسك بالوحدة الوطنية، كما أن مساندة موسكو للحكومة الفيدرالية ينسجم مع الإيديولوجية السوفياتية المتمثلة في الكفاح ضد الإمبريالية وتحرير الشعوب من الإستعمار الجديد.

وعند اندلاع الحرب، أيدت موسكو الحكومة الفيدرالية لأن تأييد بيافرا يمكن أن يشجع المجموعات العرقية داخل الإتحاد السوفياتي إلى المطالبة بالإنفصال، وربما كان العامل الأكثر أهمية الذي حدد موقف الإتحاد السوفياتي من القضية، ومن الأسباب الأخرى هو عدم إزعاج وإحراج الدول العربية الإفريقية، الجزائر، مصر اللتين تربطهما علاقات وطيدة معه.

وقد كان السوفيات يخشون المواجهة مع الحكومة البريطانية التي لها علاقات تاريخية ومصالح اقتصادية ممتازة مع نيجيريا، ولقد اعتبرت بريطانيا تأييد موسكو للحكومة الفيدرالية بمثابة تهديد لمصالحها، لكن ذلك لم يحدث حيث عبرت لندن

---

1) Herbert Ekwe. op. cit. p. 109.

2) Izvestia March 21 1967:

3) IbiD

عن تأييدها للوحدة الوطنية النيجيرية ،ولهذا أيدت موسكو الحكومةالفيدرالية ابتداء من أوت 1967،وأعلن الإتحاد السوفياتي رسميا "عن تأييده للاجوس حيث زار الوزير الأول كوسيجين نيجيريا وسلم رسالة إلى جوون في أوت 1967 "[1]،وأرسلت نيجيريا في أواخر أوت وفدا إلى الإتحاد السوفياتي"يقوده إينهارو للتفاوض مع السلطات السوفياتية حول احتياجات نيجيريا من الأسلحة ، وتم عقد صفقة شملت على 17 ميج و 6 طائرات تدريب من نوع ل 29 التشيكوسلوفاكية الصنع"[2]،وكان يقود تلك الطائرات طيارو مصر،لأن الحكومة الفيدرالية لم يكن لديها طيارين مدربين على ذلك النوع من الطائرات . ومما لا شك فيه فإن المساعدات السوفياتية لعبت الدور الرئيسي في القضاء على المتمردين مثلما أكده سفير نيجيريا في الإتحاد السوفياتي"بأنها المسؤولة عن الإنتصارات العسكرية الفيدرالية"[3].

2- بريطانيا :استطاعت بريطانيا أن تحتفظ بعلاقات وطيدة مع الحكومةالفيدرالية بعد الإستقلال ،حيث كانت المستثمر الأول في نيجيريا ،وقدرت تلك الإستثمارات بحوالي "مليار جنيه استرليني أغلبها في الفحم والبترول،وفي المجال الزراعي تحتكر الشركة الإفريقية المتحدة حوالي 41،3٪ من مجموع الصادرات والواردات الزراعية النيجيرية وتمتلك أكثر من 12400 آكر من المطاط وزيت النخيل"[4]،وفي المجال البترولي"فإن شركة بريتيش بتروليوم تمتلك حوالي 19 بئرا وتمثل حوالي 10٪ من أهم واردات بريطانيا من البترول،وقبل الحرب أنفقت تلك الشركة حوالي 150 مليون جنيه في إنشاء صناعات بترولية "[5]،إضافة إلى ذلك فإن الشركات البريطانية كانت تحتكر نشاط البنوك وشركات التأمين والإئتمان ،وأغلب تلك الإستثمارات البريطانية كانت خارج بيافرا ،وكان حوالي 20 ألف بريطاني يعملون في نيجيريا معظمهم في الشمال والغرب أي خارج بيافرا .

---

1)Soviet News November7 1967.
2)New York Times.August 27 1967.
3)The Times 21 January 1970.
4)J.Okpara.op.cit.p.133.
5)Ibid.p.135.

وعند اندلاع الإضطرابات في نيجيريا سنة 1966 ، اظهرت بريطانيا نوعا من التعاطف للإيبو وعند انفصال بيافرا اتخذت لندن سياسة انتظر وشاهد wait and see " اللورد ويلستون سكرتير البرلمان للتجارة صرّح في جوان 1967 "لقد كنا نراقب الأحداث بكل اهتمام ماذا يجري في نيجيريا ،لدينا تجارة واسعة مع نيجيريا ... واكتشفنا آبارا بترولية واحتياطات جديدة "[1] ، ومن هنا فإن تأييد بريطانيا لنيجيريا كان :

1- يهدف إلى رغبة لندن في المحافظة على مصالحها الإقتصادية المهددة حين اعتراف لندن ببيافرا .

2- أن بريطانيا هي عضو في منظمة الكومنويلث،ومساندتها لجوون معناه أن لندن تساند شرعيا حكومة صديقة تكافح التمرد .

3- نتائج الحرب العربية الإسرائيلية والتي أدت إلى غلق قناة السويس ،مما أدى إلى تقلص الإمدادات البترولية من دول الشرق الأوسط،وبالتالي ازداد اعتماد بريطانيا على بترول نيجيريا كمصدر رئيسي للطاقة .

"وقدرت سنة 1967 شراء ما بين 14 الى 20 مليون طن سنويا من البترول النيجيري"[2]

وابتداء من سنة 1967 أيدت بريطانيا الحكومة الفيدرالية،إذ لا يمكن لبريطانيا أن تبقى محايدة وتتفرج في التمزق والعصيان الذي يحدث داخل نيجيريا ،وفي هذا الصدد صرح سفير بريطانيا في لاجوس "لقد زودنا نيجيريا بأسلحة ويجب علينا الإستمرار في تلك السياسة ،ورفضنا يعني تأييدنا لصالح المتمردين مما يهدد مصالحنا ليس في نيجيريا فقط ولكن في بقية القارة الإفريقية "[3] .

إن قرار لندن تأييد الحكومة الفيدرالية وتزويدها بالأسلحة لقي معارضة من طرف الرأي العام البريطاني وأعضاء البرلمان الذين ألحوا على جلب الأطراف المتنازعة

---

1)Herbert Ekwe.op.cit.p.54.
2)Schwarb.OP.cit.p.24.
3)David Hunt. on the Spot. An Ambassador Remember.(London:Peter davis 1975.)p.194.

إلى مائدة المفاوضات بدلا من إرسال أسلحة ، وناقش البرلمان البريطاني المسألة النيجيرية ثلاث مرات وحصل حزب العمال على أغلبية الأصوات المؤيدة لسياسته ،وهناك عامل آخر كسب الشرعية السياسية لحزب العمال المؤيد للجهة الفيدرالية يتمثل في تأييد منظمة الوحدة الإفريقية للحكومة الفيدرالية ، وقد أعطاها ذلك الشرعية التي طالما بحثت عنها ،فالوزير الأول ويلسون رأى أن التضامن الإفريقي مع لاجوس سيخفف من الضغوط الممارسة على إدارته وحزبه ."[1]

3ـ الولايات المتحدة الأمريكية : وبعد أيام قلائل من اندلاع الحرب،"صرح جوزيف بالمار المساعد الثاني للشؤون الإفريقية في الإدارة الأمريكية :إننا قررنا ألا نبيع أسلحة للأطراف المتحاربة رغبة منا في عدم تصعيد الحرب والخلاف"[2]،ومن هنا يتبين لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية انتهجت سياسة الحياد وهي السياسة نفسها التي اتبعتها بريطانيا عند اندلاع الحرب.

ورأت امريكا أن الخلاف النيجيري البيافروي يعني بالدرجة الأولى حليفها "التقليدي بريطانيا وكذلك منظمة الوحدة الإفريقية لأنها مسألة افريقية ويجب حلها بقرارات المنظمة"[3] ، وعندما أيدت بريطانيا لاجوس ،تبين لجوون أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن لها أن تؤيد بيافرا لأنه مغاير لسياسة بريطانيا .

وكلا الإدارتين المتمثلتين في شخصية الرئيس جونسون ونيكسون تمسكا بمبدأ الوحدة الإقليمية .

وحاول مكتب الدعاية والإعلام البيافروي الذي أنشئ في امريكا ،القيام بحملة دبلوماسية واسعة ضد التدخل السوفياتي في الحرب، "محاولا بذلك جلب الرأي العام الأمريكي لقضيته ،لأنه يشكل تغلغل الشيوعية في المنطقة"[4]، وتلك الحملة لم تتوج بنتيجة إيجابية ،وخلاصة القول،فإن امريكا وقفت مع لاجوس ومع الدول الافريقية فحسب "السناتور ماك كارتي فإن امريكا ضغطت على عدة دول افريقية تحثها على عدم الإعتراف ببيافرا ."[5]

---

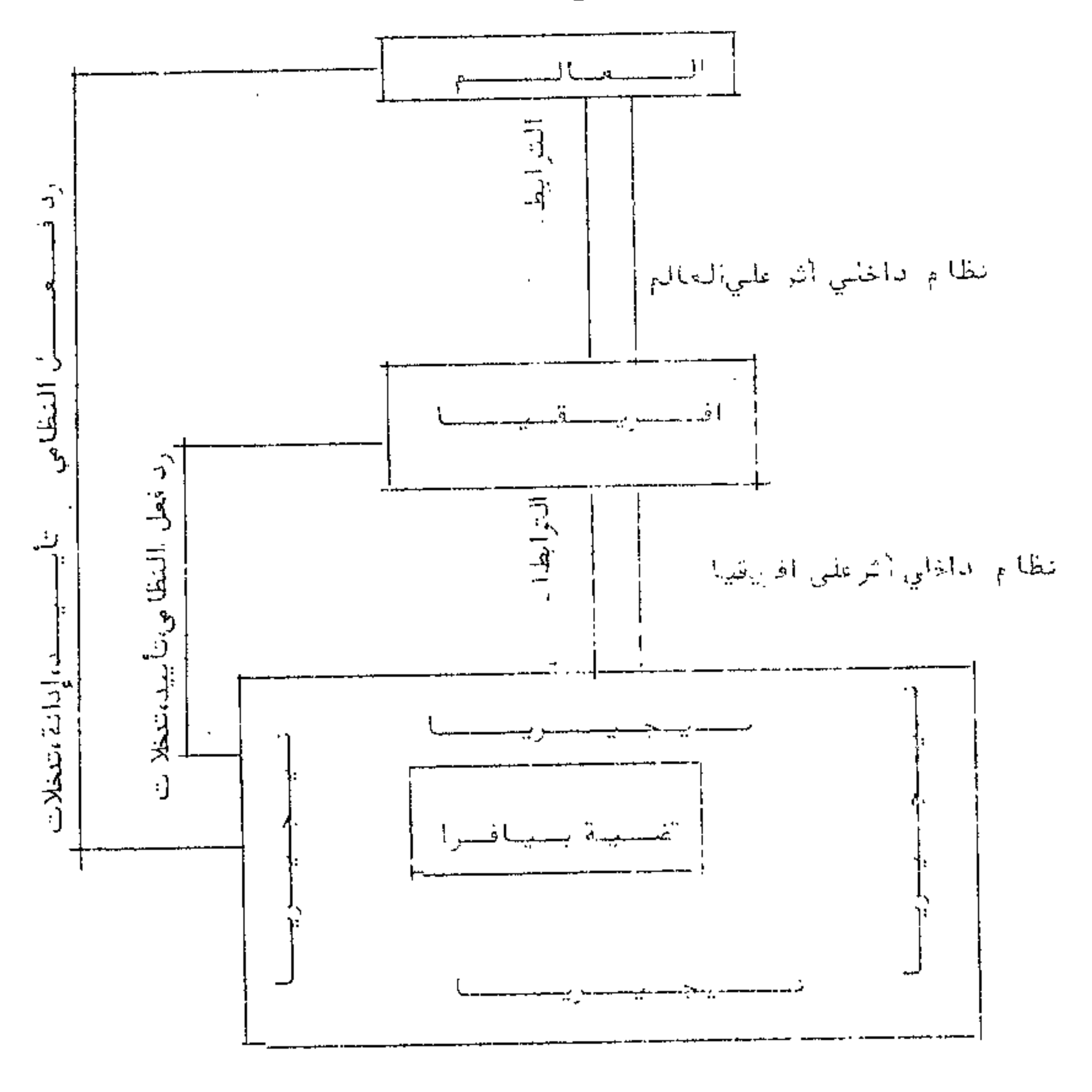
1)Stremlau.op.cit.p.13.

2)New York Times.23 february 1969.

3)ibid.

4)Biafra Sun enugu august27 1967.

5)Auberon and Suzanne Cronge.op.cit.P81.



الخلافات العرقية لها ميزة اجتياز الحدود الوطنية، فخلاف بيافرا أصبح خلافا افريقيا وخلافا دوليا، والخلاف العرقي له خاصية جلب الدول الى تلك القضية، تأييد فرنسا، البرتغال، الصين والمرتزقة، وتأييد الحكومة الفدرالية من طرف الدول الافريقية، بريطانيا الاتحاد السوفياتي، وبهذا لا يوجد نظام داخلي وخارجي فكلاهما مترابطان وكل واحد يؤثر على الآخر.

المطلب الثالث

أهم المشاكل التي واجهت نيجيريا بعد الحرب الأهلية .

بعد انتهاء الحرب الأهلية واجهت نيجيريا عدة مشاكل سنتعرض لها بإيجاز:

1ـ تسليم السلطة إلى المدنيين:حينما كان جوون في الحكم وعد بإعادة السلطة إلى المدنيين خلال سنتين 1967ـ1969،وفي تلك الفترة سيتم إنشاء جمعية تأسيسية وإعادة النشاط السياسي إلى الأحزاب وإصدار دستور جديد، ولم يطبق برنامجه بسبب اندلاع الحرب الأهلية، وبعد انتهاء الحرب أصدر جوون برنامجا إصلاحيا تضمن إعادة تنظيم الجيش ،تطبيق المخطط الوطني الثاني ،القضاء على الرشوة ،إيجاد حل لمسألة الولايات ،تنظيم إحصاءسكاني وتسليم السلطة الى المدنيين [1] ،ولم يتحقق برنامجه حيث أطاح به ،يوم 29 جويلية 1975،العميد مورتالة محمد.

ومحمد بدوره أصدر برنامجا إصلاحيا مشابهاللبرنامج جوون ووعد بإعادة السلطة إلى المدنيين في أول أكتوبر سنة 1979، وأول قرار اتخذه هو إقالة حوالي 11 الف موظف إلى التقاعد كخطوة أولى لمحاربة البيروقراطية والرشوة ،ولم يستطع تطبيق برنامجه حيث قتل في انقلاب عسكري في شهرفيفري 1976،ومدبرو الإنقلاب هم من الشمال ،وخلفه أوباسنجو الذي وعد بتنفيذ البرنامج السابق وأهم مراحل الإصلاح هي:

المرحلة الأولى :إعداد مشروع دستوري(أكتوبر 1975ـسبتمبر 1976.

المرحلة الثانية : إعادة تنظيم الحكومة الإقليمية ،إصلاح الإنتخابات واستدعاء الجمعية التأسيسية لمناقشة الدستور سبتمبر 1976ـاكتوبر 1978

المرحلة الثالثة :رفع الحظر على الأحزاب السياسية اكتوبر 1978.

المرحلة الرابعة والخامسة :إجراء انتخابات على المستوى الإقليمي والفيدرالي وتسليم السلطة إلى المدنيين في أول أكتوبر سنة 1979." [2]

ويعتبر أوباسنجو أول رئيس حكومة عسكرية يرجع أصله إلى اليوروبا ،أيروسي من الإيبو، جوون أقلية شمالية ،مورتالة هوسة فلاني،وبالرغم من ذلك حافظ على التفوق الشمالي في البنية العسكرية ووزع المناصب الإستراتيجية على الضباط الشماليين وعين إدون كرجل

---

1)Kirk Green.Nigeria Since 1970.(London:Hodder and staughton1981.)p.12.

2)OyedeyE op.cit.p.27.

ثان في الهرم العسكري ،وهذا يعني أن استمرار نظامه كان يتوقف على الضباط الشماليين ، وأول برنامج إصلاحي قام به هو تقسيم نيجيريا إلى 19 ولاية في شهر افريل 1976،واصبحت نيجيريا مقسمة كالآتي: " جدول رقم (1) يبين التقسيم الجديد الولايات النيجيرية

الولاية	العاصمة	نسبة المساحة	عدد السكان بالملايين
سوكوتو	سوكوتو	11، 7	6 ، 5
نيجر	مينينو	7 ،.1	1، 7
بورنو	مايدوجوري	11 ،.7	4، 3
بوشي	بوشي	7 ، 2	3، 5
جانجالا	يولا	10 ، 5	3 ، 8
كادونة	كادونة	7 ، 7	6، 0
بنوي	ماكوردي	5 ، 2	3 ، 5
الهضاب	جوس	5 ، 9	3 ، 0
كواره	إلوران	6، 7	2، 5
كانو	كانو	4 ، 7	8، 3
آنامبو	اينوجو	1 ، 9	5 ،1
إيمو	أواري	1 ، 3	5، 3
كروس ريفر	كالابار	3 ، 9	5، 0
ريفر	بور هاركورت	2 ، 0	2، 4
أويو	ايبادن	4 ، 0	7، 5
أوجن	أبيوكوتا	1 ، 9	2، 2
اندو	اكور	2 ، 2	4، 0
بندل	بندل	4 ، 1	3 ، 6
لاجوس	أبيجا	0 ، 4	2، 3

ولقد قسم الإقليم الشمالي إلى 10 ولاياتوالإقليم الشرقي إلى 4 ولايات والغربي إلى 3 ولايات،وبهذا تم تحقيق مطالب المجموعات العرقية مثل قبائل إيفيك التي تقطن في كالابار فأصبحت لديها ولاية كروس ريفر،وتلك المطالب تحققت بعد انتظار طال 25 سنة[1]

1)Kirk GreeN.op.cit.p.80.

في شهر سبتمبر 1978 رفع الحظر على نشاط الأحزاب السياسية ،ولتسجيل الأحزاب رسميا يجب عليها أن تراعى الشروط الآتية : أولا عضوية الحزب مفتوحة لكل المواطنين النيجيريين دون الأخذ بعين الإعتبار الأصل ،اللغة ،الدين،العرق،والجنس،ثانيا اسم وشعار الحزب يجب أن يكون وطنيا وليس عرقيا ،جهويا أو دينيا ،"[1] ، إن هذا القانون للأحزاب يختلف اختلافا جذريا عن قانون الأحزاب التي سبقت دراستها،حيث كانت الأحزاب تنشأ على أساس عرقي، جهوي ،ديني وإقليمي، والإنخراط كان ممنوعا على بعض القبائل العرقية،مما يدل على بروز الوطنية لدى المسؤولين النيجيريين .وفيما يخص الجنس فتح المجال للمرأة كي تشارك في النشاط السياسي .

وبعد أسبوع فقط من رفع الحظر بدأت تظهر بعض الأحزاب السياسية وكأنها كانت تعمل فى الخفاء أو استعدت للحدث،وأهم الأحزاب ،الحزب النيجيرى الموحد،حزب الشعب النيجيرى،الحزب الوطني النيجيرى،الحزب التقدمى النيجيرى . وأول حزب ظهر هو الحزب النيجيرى الموحد الذى تزعمه عميد السياسة النيجيرية أوولو ويضم الأعضاء البارزين الذين كانوا في حكومة جوون ،وتقدمت حوالي 19 جمعية سياسية لكن خمسة أحزاب قبلت فقط ، وهي التي توفرت فيها الشروط مثل الحزب النيجيرى الموحد،حزب الشعب النيجيري ، الحزب الوطني النيجيري...

والأحزاب السياسية استطاعت أن تتغلغل في الأقاليم الأخرى،وهكذا بدأت تتبنى الصبغة الوطنية بدلا من الصبغة العرقية والجهوية ،فمثلا استطاع حزب شاجاري وهو الحزب الوطني النيجيري أن يحصل على "المركز الأول في سبع ولايات وهي بوشي،بينو ، كروس ريفر،ريفر،كواره وسوكوتو، وكذلك المركز الثاني في ستة ولايات أخرى خارج أقاليم الهوسة الفلانى"[2] ،وانتخب شاجارى كرئيسا لنيجيريا ،وسلم الرئيس أوباسنجو السلطة إلى شاجارى يوم أول اكتوبر 1979.

وكان أول رد فعل الجيش هو احتمال العودة إذا ما عاشت البلاد في اظطرابات

---

1)O,edeye.op.cit.p.272.

2)E.Isicher.p.132.

لايستطيع النظام المدني مواجهتها ،وهناك مسؤول عسكري سامي كان من ضمن حكومة 9وباسنجو حيث صرح "إننا نغادر السلطة بطبيعة الحال لكننا نحافظ على ملفاتنا ولا نضيع الوقت، اذا أردنا العودة في يوم من الأيام ."1

وواجه شاجاري مشاكل اقتصادية ورثها عن الإدارة السابقة مما أدى إلى الإستدانة الخارجية ،ففي فترة 1981، 1983 ارتفعت ديون نيجيريا من 13،5 مليار نيرة إلى 42،9 مليار نيرة أي بزيادة قدرها 317 % وانخفضت إيرادات الحكومة من 14،7 مليار نيرة سنة 1981 إلى 9،39 سنة 1983." 2

وهناك عوامل أخرى لم يستطع النظام المدني التغلب عليها مثل الرشوة والمحسوبية والإظطرابات الدينية بين المسلمين والمسيحيين.ولمعالجة المشكل الأخير قرر تعيين هيئة استشارية للشؤون الإسلامية ،وهذا بعد الاظطرابات الدينية التي حدثت في مدينة كانو ، وانتقدت الأحزاب السياسية تلك الهيئة لأنها في نظرها محاولة جعل الدين الإسلامي دين الدولة ، ولم تستطع حكومة شاجاري البقاء في الحكم ،حيث أطاح به سنة 1983 العميد بوهاري المنتمي إلى الشمال هوسة فلاني،وبهذا سقطت الجمهورية الثانية.

وأول قرار اتخذه بوهاري هو تقييد حرية الصحافة ،واتهم الحكومة المدنية بالرشوة والقبلية وتم ايقاف عدة شخصيات بدون محاكمة ،وأطيح به في انقلاب عسكري في شهر أوت 1985 من طرف ابراهيم ببانجيدا الذي أسس مجلسا عسكريا يتكون من 28 عضوا يشكلون الجهاز التشريعي للبلاد وهو تحت رئاسة ببانجيدا .ووعد بتسليم السلطة إلى المدنيين سنة 1990،لكنه مدد تلك الفترة إلى 1992،وبرنامجه الإصلاحي مشابه إلى حد ما إلى برنامج جوون ومورتالة وأهم محاوره هي:سنة 1988 إنشاء لجنة وطنية للسكان الغرض منها إحصاء وطني للسكان ،إعادة الحرية للنشاط السياسي،إنشاء اللجنة الوطنية للإنتخابات،إنشاء لجنة لإعادة النظر للدستور .

سنة 1989 إصدار دستور جديد ،إلغاء القانون الذي يمنع الأحزاب السياسية والإعتراف

---

1) Marche TropicauX 23 janvier1987.

2)Marche Tropicaux 23 janvier 1987.

بحزبين سياسيين فقط سنة 1993 انتخابات تشريعية وفيدرالية وتسليم السلطة إلى المدنيين بعد أداء اليمين الدستوري لرئيس الجمهورية [1]

إن هذا البرنامج في نظر المدنيين يبقى الجيش فترة طويلة : 7 سنوات في السلطة ومن يضمن بقاء بابانجيدا في السلطة حتى 1992، حيث تعرض لمحاولة انقلاب قام بها ثلاثة ضباط ينتمون إلى القوات الجوية . بالرغم من اتخاذه اجراء إعادة التوازن العرقي [2] العسكرى عند بداية حكمه واستبداله . قيادات شمالية بضباط من الشرق والغرب ، وانتقد برنامجه المتعلق بحزبين سياسيين فقط.

المسألة الدينية : لقد كانت نيجيريا تتمتع بصفة العضو الملاحظ في المؤتمر الإسلامي وهذا لمدة 17 سنة، وفي سنة 1986 أعلنت نيجيريا عن انضمامها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي وهذا الإنضمام أحدث ردود فعل قوية من طرف المسيحيين، فالقبارصة المسيحيين لنيجيريا وجهوا نداءا إلى الحكومة العسكرية بانسحاب نيجيريا من المنظمة، وفي نظرهم فإن انضمام نيجيريا يعني إعلانها دولة اسلامية، لأن الميثاق ينص على أن رؤساء وحكومات الدول يجب أن يكونوا مسلمين وهذا فيه إشارة إلى الإتجاه السياسي للبلاد سيصبح ذا طابع إسلامي. [3] وكان رد فعل المسلمين عن ذلك بواسطة القاضي الكبير للولاية الشمالية الذي أشار الى أن نيجيريا لها العضوية الدبلوماسية الكاملة في الفاتيكان ولماذا هذه المساومة حول انضمام نيجيريا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي [4]. وانعقد مؤتمر حول السياسة الخارجية لنيجيريا وأوصى بسحب نيجيريا من المؤتمر.

مشكلة الإحصاء: فنيجيريا لم تعرف إحصاءا سكانيا منذ عهد يعقوب جوون، حيث عاد الـ الشمالى الجنوبى وتزوير الإحصاء مما أدى الى إلغائه، أن أية أمة تريد أن ترسم الخططات لا بد لها من إحصاء سكانى، والعقبة الرئيسية هى أن الإحصاء السكانى فى نيجيريا إحصاء عرقى الذى يؤدى إلى توزيع المقاعد البرلمانية، ولهذا أصبح الإحصاء يهدد الحياة السياسية فى نيجيريا ولا يمكن الهروب من ذلك المشكل.

إيجاد دستور جديد : الدساتير التى طبقت في نيجيريا كانت لا تلائم الوضع الإجتماعي

---

1) Marche TropicauX. 17 Fevrier 1987.

2) West Africa. 27 July 1987.

3) Marche TropicauX 28 Fevrier 1986.

4) West Africa 3 Fevrier 1986.

لنيجيريا ،فكانت مشتقة إما من النظام البريطاني أو النظام الأمريكي ،فالحكومة المدنية طبقت نظام لندن أما حكومة شاجاري طبقت النظام الرئاسي ،وتوزيع السلطة كان يتم على أساس العدد،والنظام الفيدرالي كان غير متوازي بين الشمال والجنوب .

القبلية :هي الميدان الذي فشل فيه العسكريون والمدنيون لأن الإنقلابات العسكرية كانت تحدث على أساس قبلي مما يؤدي إلى توزيع السلطة والمناصب والمواردالإقتصادية إلى قبائل معينة ،وهذا نتج عنه عدم الإستقرار: آيروسي ستة أشهر ،مورتالة ستة أشهر ، أما الحكم المدني فكان يسيطر عليه الهوسة فلاني.

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

الخـــاتـمـة

تعاني نيجيريا منذ انشائها من طرف بريطانيا من مشكل العرقية وما ينتج عنه من محسوبية ورشوة وصراع على السلطة السياسية بين القبائل الكبرى من جهة والتي تحاول فرض سيطرتها وهيمنتها على نيجيريا ككل وعلى القبائل الصغرى من جهة أخرى حتى أصبح الإعتقاد بوجود في نيجيريا سوى قبائل الإيبو ،اليوروبا والهوسة فلاني ،وهذا بطبيعة الحال أدى إلى فشل النظام السياسي الذي لم ينمي النزعة الوطنية والقومية ،فعلى العكس أدى إلى إبراز الجهوية والقبلية والإقليمية .

فالنظام السياسي كان مبنيا على أساس عدد السكان ،ولهذا فإن المجموعة العرقية الأكثر عددا هي التي تستولي على السلطة : الهوسة فلاني،وتصبح قبائل متميزة عن الأخرى،والمجموعة العرقية المحرومة من المشاركة السياسية يعني أنها محرومة من المشاركة في صنع القرار السياسي وفي تقسيم الموارد والخيرات الإقتصادية ،وبعبارة أخرى،فإن مصيرها ومستقبلها لا تتحكم فيه ، وإنما يفرض عليها من قبل المجموعات العرقية الأكثر عددا ، وهذه الوضعية خلقت صراعا حادا بين الشمال والجنوب ، ورفضت النخبة السياسية أي إصلاح سياسي من شأنه توزيع السلطة والثروة حسب مطالب كل مجموعة عرقية ،لأن ذلك يعني تهديد مصالحها المتميزة وهذا تلاقت مصالح النخبة مع الزعماء السياسيين أي تحالفت معها من أجل المحافظة على الوضع السائد وما انتج عنه من امتيازات اقتصادية : عقود تجارية ،تمويل الإنتخابات ،إعانات مالية من البنوك.

والسياسة في نيجيريا تعني الصراع من أجل الكسب والإمتلاك والحصول على المناصب من أجل خدمة الأصدقاء،أي المجموعات العرقية التي مولت الحزب في السلطة ،وبهذا فإن النخبة السياسية هي التي دعمت القبلية والنظام السياسي هو الذي يشجعها على ذلك ،وهذا أدى إلى بروز فكرة النزعة القبلية بدلا من النزعة الوطنية ، وأكثر من ذلك أدى إلى الإسراع في تنمية القبلية وظهورها في نيجيريا ،.لأن التصنيفات العرقية ظهرت بشكل كبير مع التطور السياسي

للبلاد وخاصة الإنتخابات السياسية سواء على المستوى الإقليمي والفيدرالي.
والنخبة السياسية سنت قوانين جهوية بدلا من القوانين الوطنية مما أدى إلى حرمان
المواطنين من حق الملكية والمنح المدرسية في الإقاليم الأخرى غير أقاليمهم الأصلية،فمثلا شخص
ولد في ولاية الجنوب لا يحق له ولا يسمح له أن يرتقي في المناصب الإدارية والمراكز
الإقتصادية في ولاية الشمال باستثناء ولايته،ولهذا فالمواطن النيجيري يرى نفسه أجنبيا
وبدلا من تنمية الولاء الوطني أصبح الولاء الإقليمي أكثر اهمية.

ويمكننا أن نرجع سبب الإنشقاقات والإنقسامات العرقية التي عرفتها نيجيريا إلى:-
1- سنة 1914 حين تم الادماج الإقليم الشمالي والجنوبي تحت إدارة استعمارية واحدة،
وذلك الإندماج يمكن تشبيهه بإدماج ساحل العاج بنيجيريا،لأن المجموعات العرقية التي
كانت تقطن في الشمال تختلف اختلافا جذريا عن الجنوب من حيث اللغة،الأصل،الدين،
التراث الفكري والحضاري ،مما أدى إلى صعوبة تأقلم الإقليم الشمالي مع الجنوبي في
حكومة واحدة. فكل مجموعة كانت تشك في الأخرى،مما أدى إلى فقدان الثقة بين الطرفين
وإلى انتعاش النزاعات العرقية،فكان ينبغي إنشاء نظام فيدرالي شمالي جنوبي متساوي
الأعضاء في البرلمان كخطوة أولى نحو توحيد البلاد، وبطبيعة الحال طبق الإستعمار سياسة
فرق تسد.
2- سنة 1941 حين انقسمت الحركة الوطنية إلى قسمين:أي بين الإيبو من جهة واليوروبا
من جهة اخرى،وذلك الإنقسام راجع إلى أن كل مجموعة عرقية، كانت ترى أن عليها مسؤولية
تاريخية لقيادة البلاد لأن ثقافتها أكثر تحضرا وتمدنا من الأخرى.
فاليوروبا اعتقدوا أنهم أول قبيلة تلقت التعليم مبكرا من الأنجليز،لهذا فهم مؤهلون
لتسيير الحركة الوطنية،بينما نظر الإيبو أنهم التحقوا بالركب الحضاري وتفوقوا على
اليوروبا في ميدان التعليم لذا فهم أجدر . وحركة الشباب الوطنية لو استمرت في
نهجها النضالي والتحرري والتمسك بالوطنية، لما عرفت نيجيريا الإنشقاق السياسي،

ومنذ ذلك الإنقسام ازداد التنافس والغيرة بين المجموعتين مما أدى إلى استحالة التحالف السياسي بينهما سواء في عهد الإستعمار أو في مرحلة الإستقلال.

3- سنة 1950 عند تأسيس الأحزاب السياسية على أسس قبلية وجهوية ،فالقبائل الرئيسية كان لها حزب يمثلها ويرعى مصالحها بالدرجة الأولى،ولو كان ذلك على حساب المصلحة الوطنية ومصالح القبائل الأخرى، وهذا أدى إلى بروز وغرس النزعة القبلية على الساحة السياسية والإقتصادية ، فمثلا نجد في نيجيريا بعض الأحزاب السياسية كانت تمنع انخراط القبائل الأجنبية (أي التي لا تنتمي إلى عرقيتها)،والبعض الآخر يشترط دينا معينا للإنضمام وهذا خلاف للإيديولوجية السياسية المتعارف عليها لدى الأحزاب الغربية المنعدمة لدى الأحزاب النيجيرية .فالأصاهر والأقرباء هم الذين يشكلون الأحزاب مما يؤدي إلى توزيع السلطة بينهم واقتسام الثروات ،وهذا مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الأحزاب الكبرى والصغرى، فهذه الأخيرة استحال عليها التعبير عن هويتها وذاتيتها ،فما كان عليها إلا أن تتحالف مرة مع حزب ومرة تعارضه لعلها تأخذ حصتها من الكعك السياسي.

4- سنة 1953 حين منح الشمال 50٪ من التمثيل،فالتمثيل السياسي في نيجيريا كان مبنيا على أساس عدد السكان:45 الف نسمة يمثلها نائب واحد،وبما أن الإقليم الشمالي هو أكبر أقليم من حيث السكان والمساحة،فهذا أدى إلى سيطرة الشمال على الحياة السياسية النيجيرية البرلمانية . فالدعامة السياسية مبنية على أساس عدد السكان وهذا معناه أن المجموعة العرقية الأكثر عددا تصبح لها امتيازات على الأخرى ، وأخطر من ذلك تتحكم في مصير الشعب النيجيري من خلال المصادقة على القرارات في البرلمان الفيدرالي،أو معارضة أي قرار تراه لا يناسب ثقافتها، وهذه الوضعية أدت إلى بروز التنافس والعداء العرقي بين الشمال والجنوب،لأن السلطة السياسية غير متوازنة .

5- سنة 1959 حين فشل المؤتمر الدستوري : إن ذلك المؤتمر الذي انعقد في لندن، فشل في إدخال اصلاحات سياسية للبلاد وخاصة إنشاء ولايات جديدة في نيجيريا ، فالوفد الشرقي ألح

على تقسيم الإقليم الشمالي إلى عدة ولايات ونسبة التمثيل على أساس العدد السكاني يجب الغاؤها ، وهذا أدى بالوفد الشمالي إلى رفض تلك الإقتراحات معللا أن أي تقسيم للشمال لا بد أن يتبعه تقسيم مماثل للجنوب.

6 - سنة 1966 : عندما تدخل الجيش ، فالجيش النيجيري لم يتحرر هو الآخر من الصبغة العرقية ،فالإنقلابات العسكرية التي حدثت في نيجيريا ،من عهد أيروسي إلى بابانجيدا،فسرت على أنها انقلابات عرقية : أي طرد قبيلة عسكرية كانت تحتكر السلطة واستبدالها بقبيلة أخرى .

والجيش النيجيري أصبح سياسيا ،فلقد مارس السلطة في نيجيريا لمدة 20 سنة ولم يستطع حل المشاكل النيجيرية ،لأن الجيش طبقة تكنوقراطية محترفة مهمتها هي الدفاع عن البلاد ،ولهذا فهي غير ملائمة للميدان السياسي الإجتماعي.

ونعتقد بأن الصراع العرقي في نيجيريا سيزداد حدة ،في السنوات المقبلة ،وخاصة بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي ،فأغلب الإضطرابات التي حدثت في نيجيريا كانت بين المسلمين والمسيحيين .

والأحزاب السياسية التي حصلت على الإعتماد الرسمي من طرف الحكومة النيجيرية ، وهي الحزب الإجتماعي الديمقراطي و حزب المؤتمر الوطني الجمهوري،وهي ذات اتجاهات يمينية ويسارية معتدلة، يمكن أن تغير من إيديولوجيتها وتصبح أحزابا شمالية جنوبية،أي أحزاب دينية شمالية مسلمة وجنوبية مسيحية .

والإنقلاب العسكري الفاشل الأخير يدل على الصراع الشمالي الجنوبي لنيجيريا ، فسبب محاولة الإنقلاب هي الترقيات العسكرية التي تمت على أساس عرقي في نظر الجنوب ،حيث تم ترقية أغلب الضباط من الشمال على حساب الظباط الجنوبيين، وخاصة التعيينات في هيئات الأركان للقوات المسلحة النيجيرية ،البرية، الجوية والبحرية .

* **************************************

òòòòòòòòòòòòòòòòòòòòòòòòòòòòòòòòòòò

ääääääääääääääääääääääääääääääää

ملحق الاحداث

أهم الاحداث السياسية والعسكرية التي عرفتها نيجيريا ما بين 1966-1970

سنة 1966

شهر جانفي

15- انقلاب عسكري يطيح بالجمهورية الأولى .

17- إصدار مرسوم رقم 1 يلغي الدستور السابق .

18- أيروسي، وهو من الإيبو، يتسلم السلطة العسكرية .

19- الحكومة العسكرية تعين حسنا كاتسينا حاكما عسكريا في الشمال وأوجوكو حاكما عسكريا لإقليم الشرق وإيجور حا[كما] عسكريا للوسط الغربي.

22- الإعلان الرسمي عن وفاة السيد أبو بكر طفاوا بلاوة.

شهر مارس

31- توسيع المجلس التنفيذي العسكري ليشمل الأربعة حكام الأقا[ليم]

شهر ماي

24- أيروسي يعلن عن إلغاء النظام الفدرالي ويصدر مرسوم رقم [...] الإتحادي .

28- حدوث اظطرابات في إقليم الشمال .

شهر جويلية

29- تمرد القوات الشمالية واستيلائها على السلطة .

31- أوجادنب يتنازل عن السلطة ويغادر نيجيريا.

شهر أوت

1- المقدم جوون يتولى زعامة السلطة العسكرية.

3- إطلاق سراح أوولو وإينهارو من السجن .

9- اجتماع الحكام العسكريين في لاجوس .

29- أوجوكو يعلن عن الحداد الوطني .

30- جوون يصدر مرسوم رقم 59 المتعلق بإعادة النظام الفدرالي.

شهر سبتمبر

12-المؤتمر الدستوري ينعقد في لاجوس .

شهر اكتوبر

1-اندلاع الاظطرابات في الشمال والجنوب .

24-اجتماع اللجنة الدستورية بغياب الوفد الشرقي .

شهر نوفمبر

تأجيل انعقاد المؤتمر الدستوري لأجل غير مسمى .

سنة 1967

شهر ماي

4-اللجنة الوطنية للإصلاح ترسل وفدا إلى إينوقو.

17-جوون يعلن عن اجتماع الحكام العسكريين خارج نيجيريا .

20-جوون يقبل اقتراحات اللجنة الوطنية للاصلاح.

27-جوون يلغي النظام الفدرالي القديم ويعلن عن نظام فدرالي جديد الذي يقسم انيجيريا الى 12 ولاية.

30-أوجوكو يعلن عن انفصال الإقليم الشرقي عن نيجيريا ويعلن عن ميلاد دولة بيافرا.

شهر جوان

3-أوجوكو يعلن عن حالة الطوارئ في بيافرا.

10-اتباع أوجوكو يزرعون عدة متفجرات في محطة تكرير البترول

22-اتباع اوجوكو يقومون بعملية قرصنة ضد باخرة بريطانية .

30-اتباع أوجوكو ينسفون قنطرة ويهاجمون على قرى شمالية .

شهر جويلية

6-اندلاع الحرب بين القوات الفدرالية والبيافروية .

15-مدينة نسوكا تسقط في أيدي القوات الفدرالية .

16-الطائرات البيافروية تغير على مدينة لاجوس .

18-أوجوكو يقطع الإمدادات الكهربائية لولاية الوسط الغربي .

25-البحرية الفدرالية تستولي على ميناء بوني .

شهر أوت

9- المتمردون يحتلون ولاية الوسط الغربية .

10-جوون يعلن الحرب الشاملة .

11-جوون يعطي أوامر إلى القوات الجوية والبحرية والبرية بشن .
عمليات عسكرية واسعة على المتمردين .

12-أوولو يوجه نداء إلى اليوروبا للتحالف مع القوات الفدرالية .

26-الحكومة العسكرية تشكل مجلس الحرب .

29-القوات الفدرالية تحرر مدينة أور .

شهر سبتمبر

11-انعقاد مؤتمر القمة الإفريقية في كينشاسا .

14-مورتالة يحرر مدينة بنين .

شهر اكتوبر

4-إينوقو تسقط في أيدي القوات الفدرالية .

9-مدينة آصابا تسقط في أيدي القوات الفدرالية .

سنة 1968

شهر فيفري

11- الأمين العام للكومنويلف يسعى إلى حل الخلاف .

19-آزيكوي ممثل بيافرا يزور افريقيا الشرقية .

21-المجلس العالمي للكنائس يوجه نداء إلى الحكومة العسكرية .

22-مدينة أونيتشا تسقط في أيدي القوات الفدرالية .

شهر افريل

13-تانزانيا تعترف بدولة بيافرا .

30-القوات الفدرالية تحرر ولاية الوسط الغربي .

شهر ماي

8- الجابون تعترف ببيافرا .

15- ساحل العاج تعترف ببيافرا .

20- زامبيا تعترف ببيافرا .

31- فشل محادثات كمبالا .

شهر جوان

12- مجلس العموم البريطاني يناقش مسألة تزويد لاجوس بالأسلحة .

شهر جويلية

6- اللورد هانت يزور لاجوس لدراسة احتياجات القوات الفدرالية .

15- يبدأ مفاوضات السلام في نيامي .

شهر أوت

1- فرنسا تعلن تأييدها لبيافرا .

6- محادثات السلام تفتح في اديس أبابا .

15- جوون يعلن عن شن آخر هجوم على المتمردين .

شهر سبتمبر

4- تحرير مدينة آبا .

13- انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر .

16- تحرير مدينة اواري .

سنة 1969

شهر مارس

13- مجلس العموم البريطاني يناقش الحرب الأهلية .

24- جمهورية هايتي تعترف ببيافرا .

شهر افريل

17- اللجنة الإستشارية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية تجتمع بمنروفيا

22- بيافرا تعيد استيلاءها على أواري

22- إحياء القوات الجوية البيافروية من طرف المرتزق فان روسان .

سنة 1970

شهر جانفي

7- القوات الفدرالية تعيد استيلاءها على مدينة أواري .

10- أوجوكو يغادر بيافرا إلى ساحل العاج .

12- القوات الفدرالية تستولي على مطار أولي .

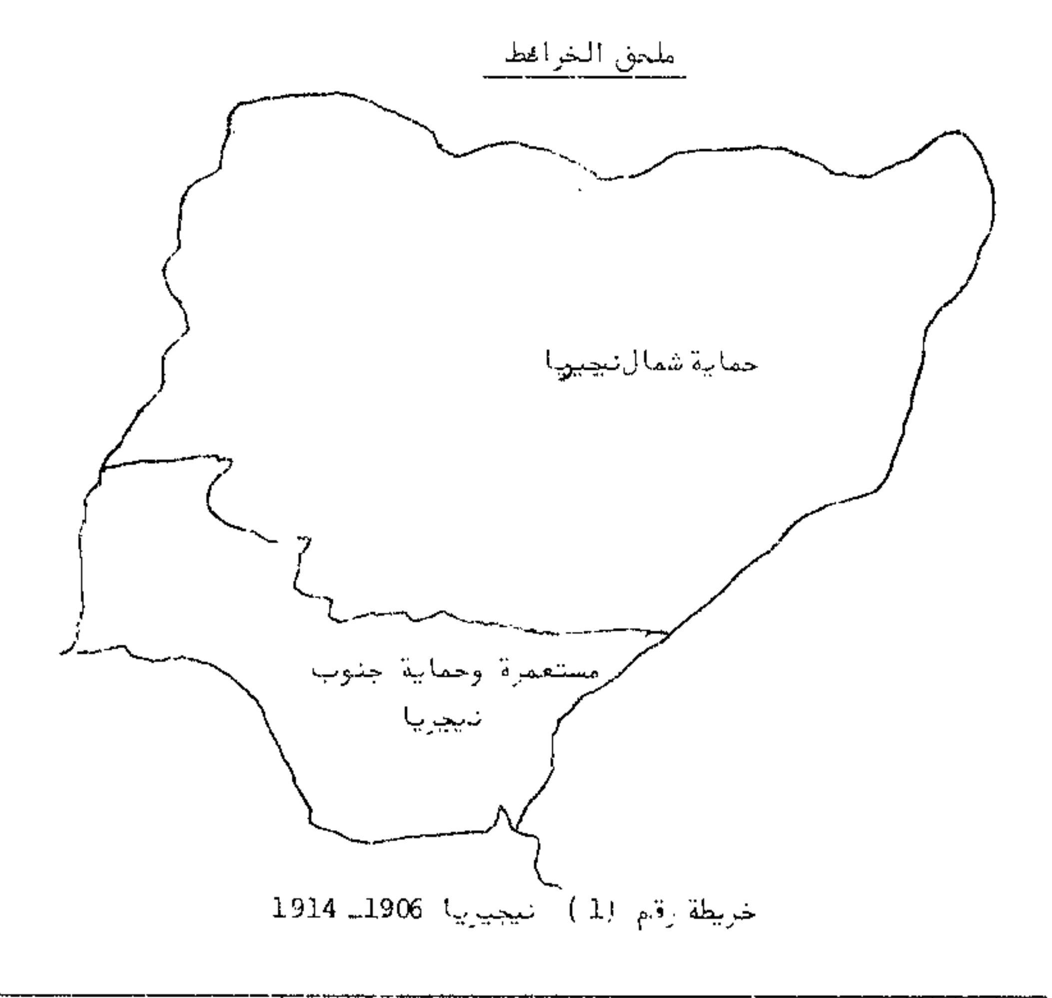
والمقدم فيليب إيفيونج Philip Effiong الذي خلف أو...

يعلن عن استسلام بيافرا .

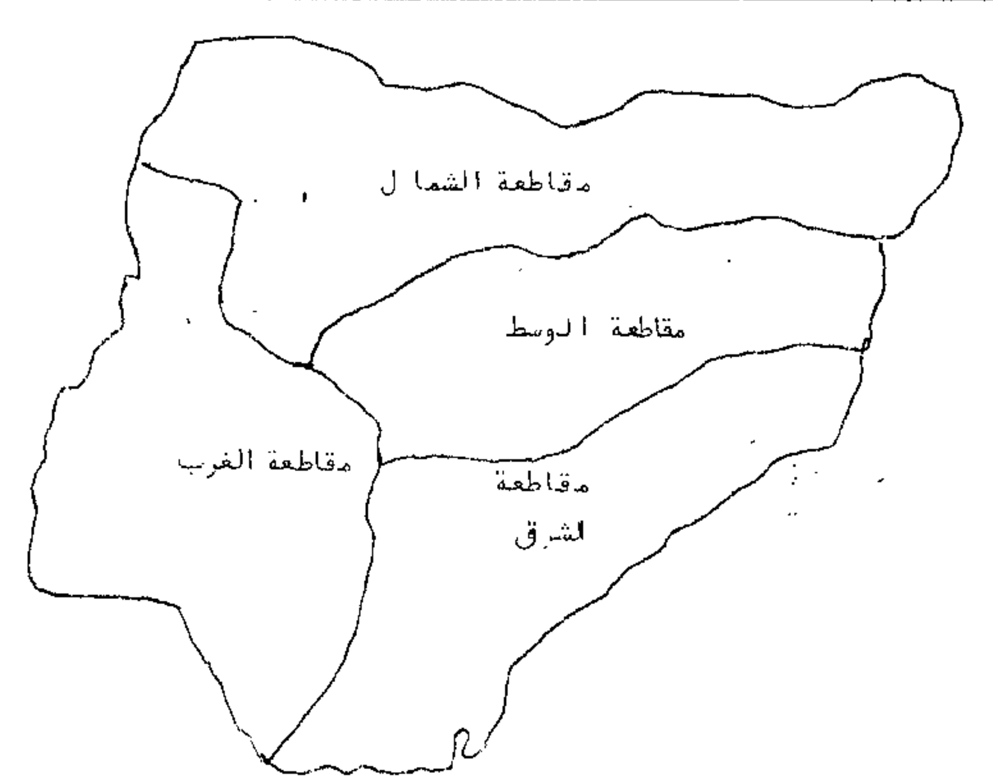
13- جوون يقبل استسلام بيافرا .

****

ملحق الخرائط



خريطة رقم (1) نيجيريا 1906-1914



خريطة رقم (2) مقترحات موريل لتقسيم نيجيريا سنة 1911

ملحـــق الخـــرائـــط



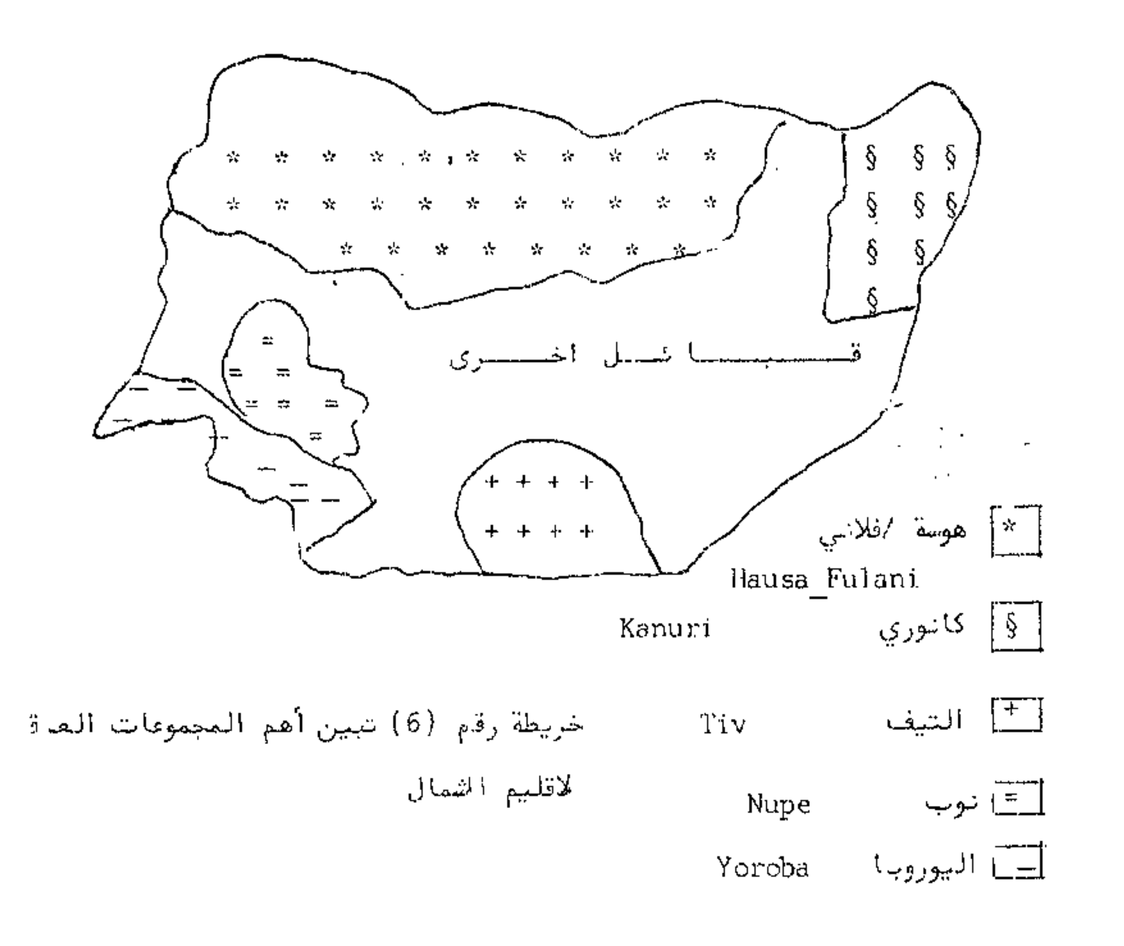
خيطة رقم (3) مقترحات تاميل لتقسيم نيجيريا



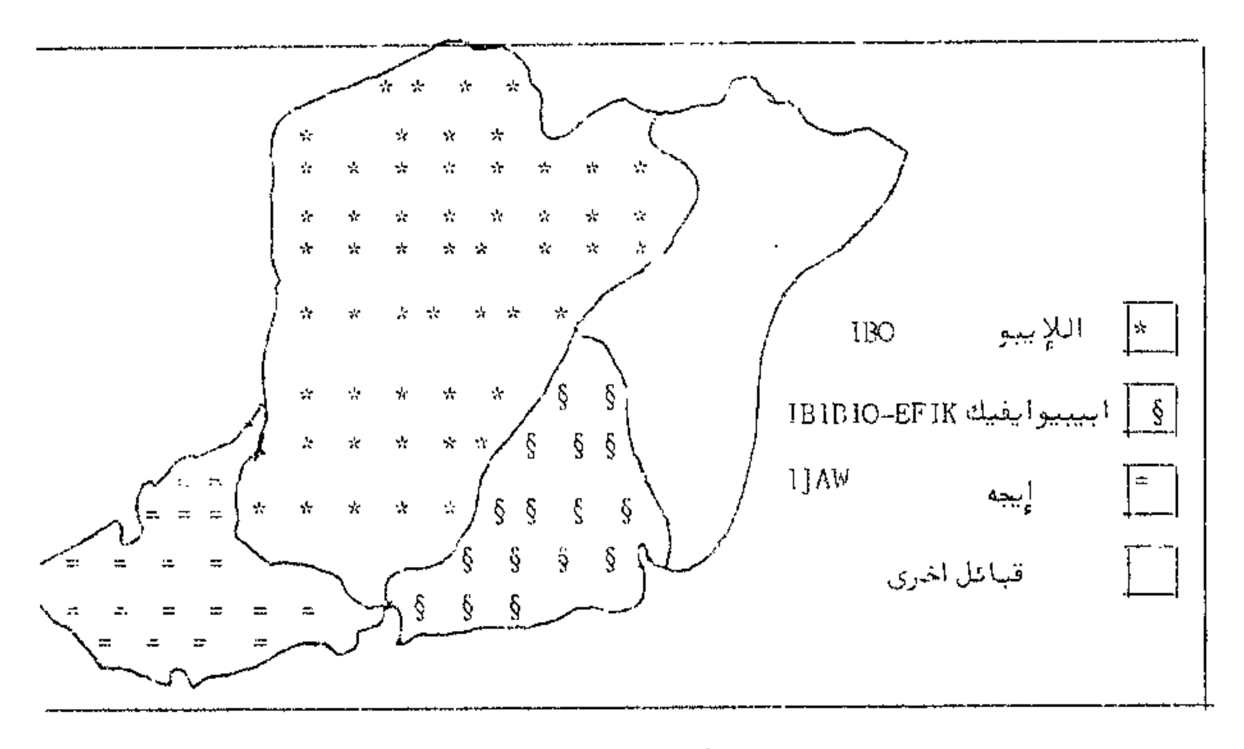
خريطة رقم (4) نيجيريا 22 19ـ 1939



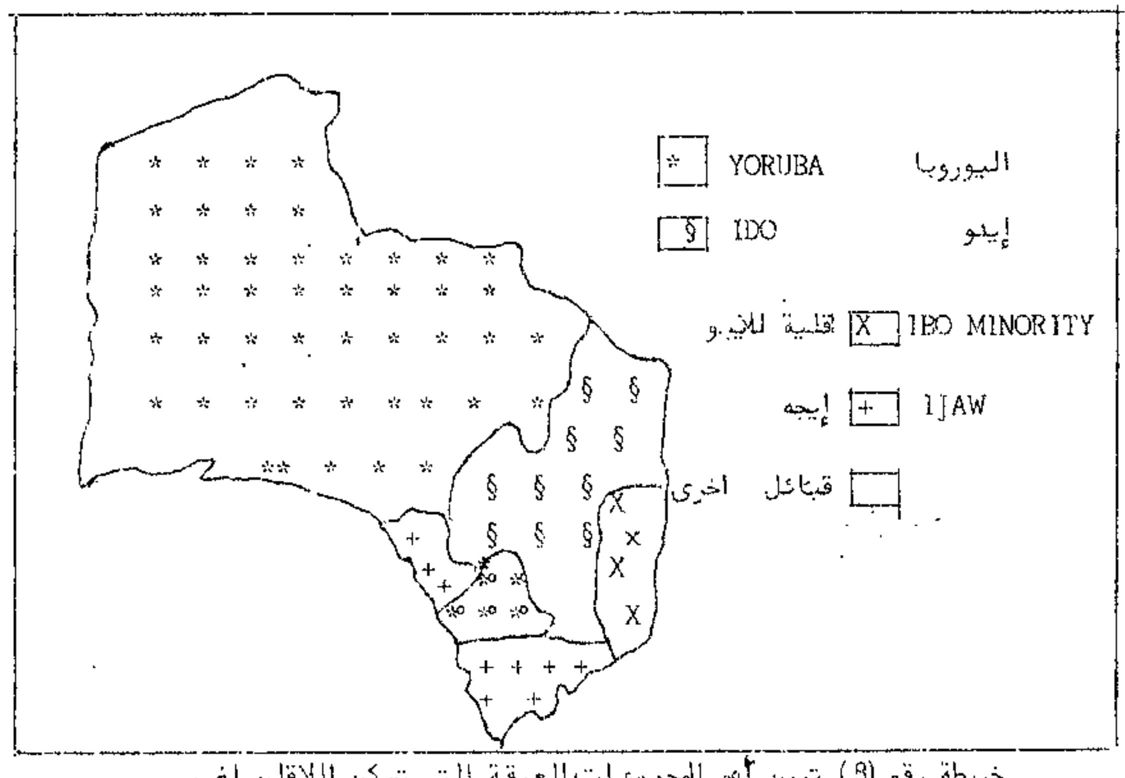
خريطة رقم (5) توضح أهم المجموعات العرقية في نيجيريا



خريطة رقم (6) تبين أهم المجموعات العـ
لاقليم الشمال



خريطة رقم (7) توضح أهم المجموعات العرقية التي تقطن في الإقليم الشرق



خريطة رقم (8) تبين أهم المجموعات العرقية التي تسكن الإقليم لغربي

كانو

اللاقليم الشمالي

اللاقليم الغربي

اقليم الوسط الغربي

اللاقليم الشرقي

خريطة رقم (9) اللأ قاليم اللأربعة لنيجيريا



خريطة رقم (10)توضح الولايات 12 التي أنشئت فيماي 1967

المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1) ابراهيم عبد العزيز شيحا ، مبادئ الأنظمة السياسية ،الدول ، الحكومات

(بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1982.)

2) اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، الأصول والنظريات.

(الكويت : منشورات دار السلاسل ،الطبعة الرابعة 1985 .)

ثانيا: المجلات

1) السياسة الدولية . (ديسمبر 1967.)

المراجع باللغة الانجليزية والفرنسية

أولا الكتب

1)-Agwencho.A.Nwankwo and S.Udochukwu Ifejiko:The making of a Nation :Biafra.(London:herst Company 1969.)

2)-Akpan.N.U.A:The Struggle For Secession 1966-1969.(London:frank Cass 1971.)

3)-Arnold Guy:Modern Nigeria.(London:Longman Group L.T.D 1979.)

4)-Auberon .Wough and Cronje Suzanne:Biafra Britain's Shame (London:Michael Joseph 1969.)

5)-Awolow.O:Thoughts On Nigeria Constitution.(Oxford University Pres 1960.)

6)-Bell.W. and Freeman.W.E;Ethnicity and National Building,Comparative Intenational and Historical Perspective. (London:Sage Publication 1974.)

7)-Bello Ahmadu; My Life.(London:Cambridge University Press.1962;)

8)-Bologun .J;Public Administration in Nigeria.A Development Appreach.(Nigeria:MacMillan Press 1978.)

9)-Bretton.H.L: Power and Stability in Nigeria.Politics of Decolonisation.(New York:Longman Group 1973.)

10-Burton.J; System State Diplomacy and Rules.(Cambridge University Press 1968;)

11-Burton.J;World Society(Cambridge Univerity Press 1968;)

12-Cohen.R; Labour and Politics In Nigeria.(London:heineman 1974.)

13-Coleman.J: Nigeria Background To Nationalismm.(Berkley:1959.)

14-Coleman.J. and Carl.S.Roseberg; Political Parties and National Integration in Trpical Africa.(Berkley 1966.)

15-Cronje.S; The World and Nigeria. The Diplomatic History Of The Biafran War 1967-1970.(London:Sidgwick and Jackson 1972;)

16)-Dudley.B.J: Instabikity and Poltical Order .Politics and Crisis in Nigeria .(Ibadan University Press 1973.)

17)-Enloe.C.H; Ethnic Conflict and Political Development. (Boston: Little Brown Company 1973;)

18)-Enloe .C.H: Ethnic Soldier . State Security in a Divided State. (penguin Books 1970;)

19)-Flint .J.E; Nigeria and Ghana.(New Jersey:Prentice Hall 1966.)

20)-Forsyth.F: The Biafra Story.(London:penguin Books 1970.)

21)-Glazer .N. and Moynihan .D.P;Ethnicity Theory and Experience.(Massachussets:Harvard Univerity Press 1975.)

22)-Glazer.N.and Moynihan.D.P; Beyond The Melting Pot. (Harvard Univerity Press 1950.)

23)-HarriS.W.H; and Thermy; The new Encyclopedia.(New York: Columbia University Press 1975.)

24)-Holsti.K.J;International Politics.(London:Prentice hall 1974.)

25)-Hopkins.R.F. and Mansbach.R.W; Structure Process in International Politics.(London:Harper and Raw1973.)

26)-Isicher.E.A; A History of Nigeria.(London:Longman 1983.)

27)-John DE ST John; The Brother's War,Biafra and Nigeria. (Boston:Houghton Millin Company 1972.)

28)-Kirk Green.A.H.M; Lugard and THeamalgamation of Nigeria. (London:Frank Cass 1968.)

29)-Kirk Green.A.H.M;Crisis and Conflict in Nigeria.(London:Oxford University Press.1969.)

30)-Kurokawa.M; Minority Response.(New York:Random House 1974.)

31)-Laroche.H; La Nigeria.(Que Sais Je? Press Universitaire de France 1968.)

32)-Luckhame.R; The Nigeria Military A Sociological Analysis of Authority and Revolt 1960-1967.(Cambridge University Press 1971;)

33)-Mackintoch.J.P; Nigeria Government and Politics.(London:Allen and Unwin 1966.)

34)-Mansbach.R.W; The Web of World Politics,Non States in the Global System.(New Jersey:Prentice Hall1976;)

35)-Miners .NJ; The Nigeria Army 1956-1966.(London:Mathew 1971.)

36)-Mitchel.C.R; The Structure of International Conflict. (London:Mac Millan Press 1981.)

37)-Okpara.J.P; Nigeria Dilemma of Nationhood.(New york:Greenwood Publishing Corporation 1971.)

38)-Ostheimer.J.M: Nigeria Politics.(London:Harper and Raw 1975.)

39)-Oyedrian .O; Nigeria Government and Politics Under military Rule 1966-1979.(London:Mac millan Publisher 1979.)

40)-Oyinba.J; Nigeria Crisis and Beyonde.(London:Charlrs Knight1971)

41)-Panter Bricks.K; Nigeria Politics and Military Rule PreludeTo Civil War.(University of london 1969.)

42)-Rosenau.J; Linkage Politics.(New York:New Free Press 1969.)

43)-Said.A and Simmons.L.R: Ethnicity in an International Context ..(New Brunswick:Transaction Books 1976.)

44)-Schwarb.p; Biafra.(New York:Library of Congress 1971.)

45)-Schwarz.F.A.O; Nigeria:The Tribes,The Nation or The Race,The Politics of Independence.(Cambridge University Press 1968.)

46)-Schwarz.w;Nigeria.(London:Pall Mall Press 1968.)

47)-Sills.D.L; International Encyclopedia of the Social Sciences. (The Mac Millan Company 1968.)

48)-Sklar .L; Nigeria Political Parties.(Princeton University Press 1960.)

49)-Smith.A; The Ethnic Revival in the Modern World. (Cambridge University Press 1981.)

50)-Stremlau.J; The International Politics of the Nigerian Civil War 1967-1970.(New Jersey:Princeton University Press 1977.)

51)-The Communist Manifesto.(Harmondsworth:Penguin Books 1977.)

52)-Touval.S; The Boundary of Independant Africa.(Harvard University Press 1972.)

53)-Uwechu Raph; Reflections on the Nigeria Civil War.(New York: African Publishing Corporations 1971.)

54)- Valliers.P; Les Negres Blancs D'Amerique.(Paris:Montreal parti 1968.)

55)- Van Der Bergn; Race and Ethnicity in Africa.(Nairobi: East African Publishing House 1975.)

56)-Williams.G; Nigeria Economic and Social.(London:Rex College 1976.)

58)-Wolfers.A; Discord and Collaborations(Baltimore:The John Hopkins Press 1962.)

****
§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§

ثانيا : رسائل جامعية

رسالة دكتوراه

1) Herbert Ekwe Ekwe Ekwe, International Involvment in Civil Conflict in Africa.A Comparative Study of Nigeria Angola and Zaire.(P.H.D August 1980: University of lancaster)

ثالثـا

المجلات والدوريات
باللغة الفرنسية والأنجليزية

1)-Africa Confidential September 1986.

2)-Africa Confidential October 1986.

3)-Africa Defense June 1987.

4)-Africa Digest Volume XV N° 4 1968.

5)-Africa Digest Volume XV N° 1 1968.

6)-African Studies 4 N°3 November 1966.

7)-Arabia September 1985.

8)-Asia Week August 9 1987.

9)-British Journal of International Studies October 1979.

10)-Daily Express April 3 1969.

11)-Ethnic and racial Studies Volume 1 N°3 July 1978.

12)-Financial Times July 27 1987.

13)-Fraternite Matin 20 Avril 1968.

14)-Fraternite Matin 10 Mai 1968.

15)-Foreign Affairs 51:2 January 1973.

16)-International Organization Volume XXV N°3 1971.

17)-International Studies Quarterly Volume 18 N°8 March 1974.

18)-Izvestia March 21 1967.

19)-Journal Of International Affairs Volume 27 1973.

20)-Le Journal Apan Avril 1968.

21)-Le Monde 1 Auot 1968.

22)-Le Mois en Afrique N°223-224 Aout September1984.

23)-Le Point 10 Novembre 1986.

24)-L'humanite 16 Juillet 1987.

25)-Marches Tropicaux ET Mediterannen 17 Fevrier 1987.

26)-Marches Tropicaux ET Mediteranen 28 Fevrier 1986.

27)-Marches Tropicaux ET Mediteraneen 24 Juillet 1987.

28)-Marches Tropicaux ET Mediteraneen 23 Janvier 1987.

29)-New York Times 23 February 1967.

30)-New York Times 24 August 1967.

31)-New China Press Agency September 22 1966.

32)-Newsweek November 9 1987.

33)-Observer April 28 1968.

34)-Policies Studies N°40 1970.

35)-Research in Race RelationS Volume 1 1976.

36)-Solongs Kinshasa 11 Octobre 1967.

37)-Soviet News November 7 1967.

38)-Studies in Commonwealth and History N°5 1976.

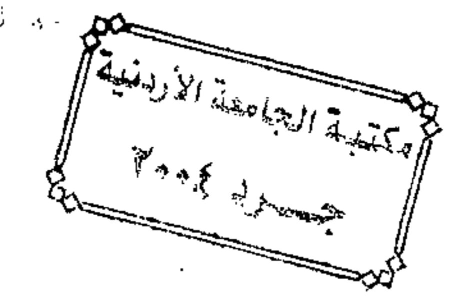
39)-The Economist October 24 1970.

40)-The Economist June 20 1987.

41)-The Economist August 1 1987.

42)-The Economist June 29 1987.

43)-The Times January 21 1970.


مكتبة الجامعة الأردنية